

توجيه اللمع لابن الخباز
دراسة في أصول الاحتجاج

إعداد
إياد فتحي موسى العسيلي

المشرف
الأستاذ الدكتور جاسر خليل أبو صفية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
اللغة العربية وآدابها

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

أيار ٢٠١٠

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع: التاريخ: ٢٠١٠

ب

قرار لجنة المناقشة

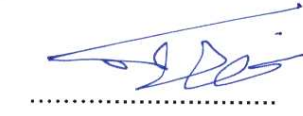
نوقشت هذه الرسالة/ الأطروحة (توجيه اللع لابن الخباز - دراسة في أصول الاحتجاج) وأجيزت بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٢

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة



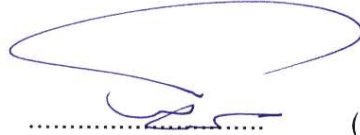
الأستاذ الدكتور جاسر خليل أبو صفية مشرفاً



الأستاذ الدكتور نهاد ياسين الموسى عضواً



الأستاذ الدكتور محمود حسني مغالسة عضواً



الدكتور سمير شريف ستيتية عضواً (جامعة اليرموك)

تمتد كلية الدراسات العليا
عده النسخة من الرسالة
التوقيع التاريخ

إهداء

إلى الذين عانوا، وأعانوا

وهم، في هذا البحث، من رُكَّنه الشَّدِيد؛ بما كانوا لصاحبه ظهيراً، وسناداً.

فأكرمُ بهم من خَلَق، وهم يعرُجون على البرَم ببسمة، وعلى الأَفِّ بكلمة مودَّة. فلولا هم، وذاك منهم، لظلَّ هذا الواجبُ اليومَ في سِتْرِ الممكن والمأمول.

فأولئك أمِّي الرّائم، وأبي الصّبور،

ثم الإخوة، والصّحبُ الأحبّة،

وأولئك الرّقيقة والأثيرة والأنيسة،

ومن تلتزمان كلَّ ساعة مناغاة أبيهما، وهل يستطيع! زينة الحياة وبشرى الدارين.

فلا أقلُّ من أن تكونوا جميعاً حاضرين، هنا،

فمعذرةً، وشكراً.

والله أسأل أن يجزيكم أجرَ ما اصطبرتم على شُغلي وانعزالي.

عرفان

يدين الباحث للأستاذ الدكتور جاسر (أبو صفية) بالفضل؛ أن رَحَّبَ بالإشراف على هذه الرسالة، وأن كَنَفَ صاحبها، وأمدّه بمصادرٍ ومراجعٍ عزّت عند طلبها. وقد كان من ثاقب نظره ورحيب رؤيته أن وجه البحث في جملة من المباحث والمسائل، ثم اجتهد في أن يكون الباحثُ هو الحاضر في هذه الرسالة فِكْرًا وعِبارَةً. فكان نِعْمَ المشرف، وله الشكر والعرفان.

أما أستاذي الموسى فمن واجبه عليّ البرُّ الذي لا يُوفى؛ وهو في اللّسن أبي، وقد تعهدني قديمًا حتّى منّ عليّ بقراءة هذه الرسالة، ومحاكمة ما فيها إلى بديع فكره، وبصائره.

ويشكر الباحث للأستاذ الدكتور محمود حسني مغالسة، والأستاذ الدكتور سمير شريف ستيتية أن عانيا قراءة هذا البحث، ومُراجعتَه. وقد عرف الباحث الأستاذين من سبيل ما سطرَا في العربية. فعسى أن يُسعدا البحث بالنظرة المستنيرة، وأن يُعلِّقا عليه ملحوظاتٍ لطيفةً مفيدة.

الفهرس

الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	إهداء
د	عرفان
هـ - و	الفهرس
ز - ي	ملخص الرسالة باللغة العربية
٣-١	فاتحة
٥٦-٤	الباب الأول: ابن الخباز: وسوم عصره على رسوم حياته (العصر والحياة - وسوم ورسوم)
٢٢-٥	الفصل الأول: وسوم العصر
١٣-٦	وقائع العصر السياسية
١٤	منظاره الاقتصادي
١٧-١٥	مرائي الخلاط الاجتماعي
٢٢-١٨	ميسمه الفكري
٥٦-٢٣	الفصل الثاني: رسوم الحياة
٢٤	ابن الخباز: نسبته
٥٢-٢٤	لقبه وكناه
٢٥	مولده ووفاته
٢٦	نشأته
٣٦-٢٦	أشياخه
٣٨-٣٧	من أبرز من كنيته الخباز أو ابن الخباز
٣٩	تلاميذه
٤١-٤٠	فقهه وعقيدته
٤٨-٤٢	في وجه الناس والزمان
٥٢-٤٩	شعره وألقبه
٥٦-٥٣	مؤلفاته

١٣٥-٥٧	الباب الثاني: في أصول الاحتجاج: السماع والقياس
١٠٢-٥٨	الفصل الأول: الاحتجاج بالسماع
٥٩	عصر الاحتجاج
٦١-٦٠	الاحتجاج بكتاب الله تعالى
٧٠-٦٢	احتجاج ابن الخباز بالقرآن الكريم
٧٣-٧١	مع القراءات القرآنية
٧٧-٧٤	القراءات القرآنية في توجيه اللمع
٧٩-٧٨	الاحتجاج بالحديث النبوي
٨١-٨٠	الحديث النبوي في توجيه اللمع
٨٣-٨٢	ما يُحتج به من الشعر
٩٠-٨٤	الاستشهاد بالشعر في توجيه اللمع
٩٥-٩١	في الشعر الذي لم يُعرف قائله
٩٩-٩٦	المنثور
١٠٢-١٠٠	نثر العرب في توجيه اللمع
١٣٥-١٠٣	الفصل الثاني: القياس
١١٢-١٠٤	القياس والتعليل
١١٥-١١٣	قياس العربية وقياس يونان
١٢٤-١١٦	في حقيقة علل العربية وأضراب القياس
١٣٥-١٢٥	القياس والتعليل في توجيه اللمع
١٤٠-١٣٦	عاقبة
١٤٣-١٤١	ملحق
١٥٩-١٤٤	ثبت المصادر والمراجع
١٦٣-١٦٠	ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية

توجيه اللمع لابن الخباز - دراسة في أصول الاحتجاج

إعداد

إياد فتحي موسى العسيلي

المشرف

الأستاذ الدكتور جاسر خليل أبو صفية

المُلخَص

حامت هذه الدراسة على حقيقة البحث في أصول العربية، وتناولت واحداً من مصادر النحو لا كتب أصوله تلمس نَبْطُ الأصول التي صدرت عنها جماهرُ الأحكام فيه، وذلك "توجيه اللمع" لشمس الدين بن الخباز (ت ٦٣٩هـ) ثاني شرحه على "اللمع في العربية" لأبي الفتح بن جني (ت ٣٩٢هـ). وتعمّدت الدراسة لهذا الشرح؛ تنويراً به بعد إذ لم يتل من ورود الباحثين عليه، والاحتفال به ما هو له بأهل، وإنباهاً على ما فيه من بصائر وبدائع. وقد كان ممّا حرّض على "توجيه اللمع" سيرة صاحبه، وقد شابَ جوانبَ منها في أبحاث نفر من المُحدّثين وهم أسعى البحث إلى أن يكشف عنه، وأغاليطُ أبحاثه إلى إقامة الحجج على وجوه الصواب فيها.

وقد جاءت الدراسة في فاتحة، وبابين، وعاقبة. فأعربت الفاتحة بأهمية الدراسة، وأهدافها، ومنهجها. ثم دار بابها الأول على حياة ابن الخباز منطلقاً من أنّ وُسوم العصر تطبع حياة أهله، فتناظم في هذا الباب فصلان: الأول "وُسوم العصر"، وقد دار على أحوال الموصل مُقامة ابن الخباز من ولادته سنة (٥٨٩هـ) حتى وفاته سنة (٦٣٩هـ)، فعرض لوقائع العصر السياسية، ومنظاره الاقتصادي، ومرائي الخِلاط الاجتماعيّ فيه، وميسمه الفكري. وفي "رسوم

الحياة" الفصل الثاني من هذا الباب استعرض البحث سيرة ابن الخباز مجتهداً في أن ينفي عنها ما أنشأ فيها وهو ليس منها.

أما الباب الثاني فقد دار على أصول الاحتجاج، واصطفى من بين أدلة النحو السماع والقياس؛ بما هما أصلاً النحو الصحيحان والأولان، فضمت الدراسة أبرز مسائل السماع في أول الفصلين من هذا الباب، فعرضت فيه لموارد العربية في عصر الاحتجاج، واستجلت مذهب ابن الخباز في الاحتجاج بكل منها. ثم انتهت الدراسة في فصلها الأخير إلى البحث في أصل القياس، فابتدرته باستعراض مفهومه وأظهر حدوده في كتب النحاة من أهل الأصول وأدب ضرابه. ثم حامت على الجدل في نشأة البحث في قياس العربية حتى آبت إلى استكناه حقيقة العلل في العربية وأضراب القياس. وقد أفردت الدراسة في ذيل هذا الفصل القول في قياس ابن الخباز وعلله مُعربة فيه بأبرز ما استقصت في "توجيه اللمع" من مذهب صاحبه في القياس والتعليل.

وفي العاقبة أظهرت الدراسة صفة ما خلصت إليه. وقد كان من أبرز ما أسلمت إليه:

- أن ابن الخباز عاش يغالب في عصره ثلاثة: جمعاً من الرؤيبيضة كانوا قد تصدّورا وتناولوا للخوض في مسائل من علوم اللغة، وجمهرة الناس الذين ما علموا العلماء من الأدعياء، وحاكماً لأبسه ابن الخباز حتى عرف دخلته، وخبر من حاله ما ينهاه عن التودّد إليه أو التنويه به.
- وقد نفت الدراسة عن أشياخ ابن الخباز نفراً أسلم الوهم إلى درّجهم في زمرة أشياخه، وكتباً نُسبت في بعض الدراسات خطأ إليه.
- وردت الدراسة أن يكون النحاة، من لحن الثراء منهم، جعلوا الشعر أصلاً للقرآن.
- "كما ردت الطعن في قوله الفارابي، تلك التي حدت القبائل التي أخذت العربية عنها، ولسانها اقتدي.

- واستطلعت الدراسة "من توجيه اللُمع" مذهب ابن الخباز في النقل أو السماع فكان من أظهر ما فيه:

- § تكثر ابن الخباز من الاحتجاج بالآيات القرآنية.
- § إيراد ما تناهي إلى سمعه أنه يُقرأ به دون التفريق في الاستشهاد بين المتواتر وغيره.
- § الكفاية بالقراءة القرآنية في الاستشهاد على الحكم النحوي.
- § عدم التصريح بردّ قراءة أو توهينها، والاجتهاد في إيجاد وجه في العربية لها.
- § إقلال الاحتجاج بالأحاديث النبوية، وغياب العناية بشيء من سياق تلك الأحاديث أو سندها.
- § العناية بالأشعار، والتكثير منها وعدم الخروج، في الاحتجاج بها، على أصول النحو في كتاب سيبويه.
- § الاستشهاد بطائفة من المنثور نقلاً عن أئمة اللغة، والمراحة في نصّ المنثور إلى قائله أو ناقله بين العناية والتّرك.
- وقد قصدت الدراسة إلى تعدّد حدود القياس في أصول النحو وتعدّد أضرابه فكشفت عن بعض ما قبس علماء أصول النحو من علم أصول الفقه، وبانت عن سلام منطوق القدماء، والقصور في مفهوم بعض المُحدّثين.
- وبطلت في هذه الدراسة الدعوى أن قياس العربية متأثر في نشأته بقياس يونان.
- كما بطلت فيها دعوة الوصفيين أو المضائيين إلى إلغاء العلل الحكمية والعامل والتقدير.
- واستجلت الدراسة مذهب ابن الخباز في القياس والتعليل فكان من أبرز ما فيه:

- رفض التقليد في القياس والتعليل، والاحتكام في صحة القياس وعلته إلى الدليل.
- تقديم الأكثر والأقيس على غيره من اختيارات النحاة.
- الحمل على الأكثر عند جهل الأصل.
- قصر الشاذ أو القليل على السماع.
- تضيق القياس في جمع التكسير.
- الحمل على اللفظ ما لم يخل معنًى.
- اعتماد عناصر السياق الكلامي في التحليل النحوي والتعليل.

فاتحة

بسمك اللهم، وبحمدك، والصلاة والسلام على صفوة خلقك، وبعد،

فإنّ بديع ما أنجز النحاة في وضع أصول العربية لدعوى لا يزال الدارس من تسليمها في شك وهو يطالع ما زُعم في تلك الأصول من السقاط، وما حام عليها من الشبّه.

ولمّا كانت الحقيقة وجوهاً تتأبى على الإدراك، وتمتنع عن الإحاطة لم تزل مناهج النقد ومذاهبه تلد ما تلتمس به سفور وجه من وجوه الحقيقة جديد. ولعلّ من أبلغ ما يطلع به هذا البحث أن يصطفي من مناهج النقد ما يقتضيه وجه الحقيقة الذي يتبرّى لتبينه، وأن يحاكم إليه جملة من أكبر الزعمات فيه، ثم لا معدى له عن الحول في أن يُسبغ على هذا الوجه ما يُخبر بالبصيرة عن مجهوله، ويتمّ مرّاته.

وحقاً أن هذا البحث ينطلق من أصول العربيّة، ويدور حول حقيقة البحث فيها، بيد أنه لا ينتهى عند هذا المطلب، بل يصمد لواحد من مصادر النحو لا كتب أصوله يلتمس نبط الأصول التي صدرت عنها جماهر الأحكام فيه. وذلك "توجيه اللّمع" لشمس الدين بن الخباز ثاني شرحه على "اللّمع في العربية" لأبي الفتح بن جني. ويتعمّد البحث لهذا الشرح؛ تنويهاً به بعد إذ لم ينل من ورود الباحثين عليه والاحتفال به ما هو له بأهل، وإنباهاً على ما فيه من بصائر وبدائع.

وقد كان مما حرّض على توجيه اللّمع سيره صاحبه، وقد شاب جوانب منها، في أبحاث نفر من المُحدثين، وهمّ أسعى البحث إلى أن يكشف عنه، وأغاليطُ ألبأته إلى إقامة الحجج على وجوه الصواب فيها.

هكذا بدأ البحث أول وقوعه في خاطر صاحبه، ثم اتسق في الإنشاء نظمه في فاتحة، وبابين، وعاقبة.

أما الباب الأول فينطلق البحث فيه من أن رسوم العصر تطبع حياة أهله، فيجعل عنوان هذا الباب: رسوم ورسوم؛ عسى أن يتهدى بوسوم العصر إلى رسوم الحياة. ولعل من أبداع ما

يتحرى البحث، في هذا العطف، أن يضمّ تفاريقه بما يواتي تفسير القطيعة التي لم تزل بين ابن الخباز وأهل زمنه، حتى صيح يذمهم، ويشكّوهم في شعره ونثره شكاةً دأبها حتى مات، وهو يوم ذاك شيخ وقته، وحبر مصره، وإمام عصره! وهي مسألة إما أنّها لم تتمثل مُلتبسًا في غير هذا البحث، وإما أنّها تبدّت كذلك ثم أغضى عليها.

وفي هذا الباب يتناظم فصلان: الأول وسوم العصر، ويدور على أحوال الموصل مُقامة ابن الخباز من ولادته سنة تسع وثمانين وخمسمئة هجرية حتى وفاته سنة تسع وثلاثين وستمئة. فيعرض الفصل لوقائع العصر السياسية، ومنظاره الاقتصادي، ومرائي الخِلاط الاجتماعي فيه، وميسمه الفكري.

ويتوخى البحث في هذا الفصل الحقيقة أو ما يُزلف إليها من مصادر شتى، ويلتزم منهج النقد التاريخي عند تخالف الأخبار أو تناقضها. ولعلّ أكثر ما يقع في البحث كله، من هذا الوجه، ما يناقبا في هذا الفصل من أخبار بدر الدين لؤلؤ بن عبد الله الروميّ حاكم الموصل. وقد دلّه هذا الرجل الناس في أمره فانساق في سيرته إلى أخطئة وأكاذيب جمع من المؤرخين، ونفر من الدارسين المحدثين. ويتصدّف البحث للكشف عن وجه الرجل، وحقيقة ما كان يجري في عهده؛ ليجلو في هذا الفصل صورة ما كان بين الحاكم والعالم في عصره. وهو، بذلك، يوطى لما يُستقبل في الفصل الثاني من البحث في حقيقة الوصلة بين لؤلؤ وابن الخباز.

وفي "رسوم الحياة"، الفصل الثاني من هذا الباب، يستعرض البحث سيرة ابن الخباز، ويجتهد في أن ينفى عنها ما أنشِب فيها وهو ليس منها.

أما الباب الثاني من هذا البحث فيدور على أصول الاحتجاج، ويصطفي من بين أدلة النحو السماع، والقياس؛ بما هما أصلا النحو الصحيحان، والأولان، فيضم البحث أبرز مسائل السماع في أول الفصلين من هذا الباب، كما يجمع التعليل إلى القياس في فصله الثاني؛ ليستبطن عُلقة التعليل به، بعد تبين ما بين العلة والتعليل من وشائج.

ويعرض البحث في فصل السماع لموارد العربية في عصر الاحتجاج، فيقف على احتجاج النحاة بكتاب الله تعالى، ويبحث في موقف النحاة من القراءات، والدّعوى أنّ النحاة، حين لحنوا القراء، جعلوا الشعر أصلاً للقرآن. ويستجلي البحث في هذا الفصل مذهب ابن الخباز في الاحتجاج بالقرآن وقراءاته من توجيه اللمع.

ويعرض هذا الفصل لتاريخ الاحتجاج بالحديث النبوي، ومذهب ابن الخباز فيه.

ثم يبحث فيما يُحتج به من الشعر، ويقصد إلى بيان الأصول التي أسس عليها ابن الخباز احتجاجه بالأشعار في توجيه اللمع.

ثم يصمد الفصل في مبحث المنثور للدعوى أنّ سيبويه استشهد بلغات قبائل قضي الفارابي بأنّ العربية لم تُنقل عنها ولا اقتُدي بلسانها، فيستعرض دعوى الطعن في قالة الفارابي وأدلتها حتى يتبلّغ المقنع. ثم ينحو البحث في آخر هذا الفصل إلى نثر العرب يستطلع الاحتجاج به في توجيه اللمع.

وينتهي البحث في فصله الأخير إلى البحث في أصل القياس فيبتدره باستعراض

مفهومه، وأظهر حدوده في كتب النحاة من أهل الأصول، وأدّيع ضروبه.

ويصطبر البحث في هذا الفصل لتحقق ما كان من بعض المُحدّثين أنّ طعنوا على علماء أصول النحو، فجدّبوا حدود القياس في أصولهم، وتعيّبوا أضرابه.

وبعد المرافعة، في هذا المبحث، والمخافضة يعرض البحث للجدل في قياس العربية أيكراً كان

أم قيس من قياس يونان. فيجتهد في أن يلخص المفاوضة في هذه المسألة، وأن يخرج منها برأي.

ثم يؤوب البحث إلى استكناه حقيقة العلل في العربية وأضراب القياس؛ تفصيل الذي أبدى به مُستهلّ هذا الفصل، وتاماً عليه.

ويفرد البحث في ذيل هذا الفصل القول في قياس ابن الخباز وعلله، مُعرباً فيه بأبرز ما

استقصى في توجيه اللمع من مذهب صاحبه في القياس والتعليل.

فإذا انتهى البحث من ذلك كله انتهى إلى عاقبته فأظهر فيها صفوة ما خلص إليه.

الباب الأول

ابن الخباز : وسوم عصره على رسوم حياته

(العصر والحياة - وسوم ورسوم)

الفصل الأول

وسوم العصر

وقائع العصر السياسية

منظاره الاقتصادي

مرائي الخلاط الاجتماعي

ميسمه الفكري

وقائع العصر السياسية

"...فإنني لو حدث لي حادث الموت ما تكاد تجتمع هذه العساكر."^(١)

ليتها كانت قولة هو قائلها، وليت صلاح الدين إذ قالها ما كان حادثاً فيها حدّ العرفان. وعلى أنه اجتهد مغالبة لهذا خاطر في قسم البلاد بين الأيوبيين^(٢) على عمد عين إلا أن بصائرهم ما كانت لتجاوز مداها في استشراف ما لأواصر القربى من طاقة على أن تدرأ عنهم فتنة السلطان. فما كان إلا أن أصاب وأخطأ؛ أصاب حدساً، وأخطأ اجتهداً، وجلاء المفارقة أن ما كان له، وهو المؤمن الذي "ينظر بنور الله"^(٣)، أن يغيّر بالمعلوم المجهول، أو أن يُغالب المقدور بالمعقول. فالوحدة التي جاهد في إخراج الأمة إليها ما لبث الناس بعد وفاته سنة ٥٨٩هـ أن فسقوا عنها^(٤).

ففي هذه السنة التي أقبلت بولادة ابن الخباز، كانت الموصل^(٥)، مسقط رأسه، تردّ على وفاة صلاح الدين بأنها أول من شقّ العصا. ولا غرابة؛ فالموصل معقل الأتابكة^(٦) الزنكيين، وقد

^١ . النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية ص ٢٠٣.

^٢ . ينظر في تفصيلات هذه التجزئة: البداية والنهاية ٦/١٣، والحركة الصليبية ٢/٨٧٥-٨٧٦.

^٣ . في سنن الترمذي: "اتفوا فراسة المؤمن؛ فإنه ينظر بنور الله". الحديث برقم ٣١٢٧، ٤/١٤٩-١٥٠. قال أبو عيسى الترمذي: غريب. وضعفه الألباني في: ضعيف سنن الترمذي برقم ٦٠٧، ص ٣٨٧.

^٤ . توفي الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب في صفر من سنة ٥٨٩هـ، مُفرّج الكروب ٢/٤١٦-٤٢٠، المختصر في أخبار البشر ٣/١٠٧-١٠٩.

^٥ . "الموصل: بالفتح وكسر الصاد، المدينة المشهورة العظيمة، إحدى قواعد بلاد الإسلام، قليلة النظير كبيراً، وعظماً، وكثرة خلق، وسعة رقعة...وهي مدينة قديمة الأسّ على طرف دجلة". معجم البلدان برقم ١١٧١٣، ٥/٢٥٨-٢٥٩.

^٦ . الأتابكية: قيل فيها: أعجمية. وقيل: تركية. يعبر عن صاحبها بأتابك العساكر. وأصله أطابك، ومعناه الولد الأمير، أو أمير أب، والمراد أبو الأمراء. من وظائف أرباب السيوف، وهو أكبر الأمراء المقدمين بعد النائب الكافل. وأول من لقب بذلك نظام الدولة وزير ملكشاه بن ألب أرسلان السلجوقي سنة ٤٦٥هـ. صبح الأعشى ٥/٦-٦. وكان الأتابكة "أصحاب النفوذ الفعلي في البلاد التي يعهد إليهم بالحكم فيها"، الشرق الإسلامي قبل الغزو المغولي، ص ٩٤.

أُعيت صلاح الدين في إخضاعها؛ فردّته عن أسوارها مرتين: سنة ٥٧٨هـ^(١)، ثم سنة ٥٨١هـ^(٢) ليكر عليها بعد ثلاثة أشهر من شعبان من العام نفسه، ويخضعها صلحاً دون قتال، حُطِبَ له إثره في بلاد الموصل جميعها، وضربت السكة باسمه.^(٣)

فغدا عز الدين مسعود أتابك الموصل واحداً من نواب صلاح الدين ما له من الحكم غيرُ اللقب. حتى إذا كانت وفاة صلاح الدين نشط في استرداد ما نزل عنه من أتابكية الموصل، حتى إذا همّ هو وأخوه، صاحب سنجار^(٤)، بمحاربة الملك العادل أخي صلاح الدين وافاه الأجل بعد ستة أشهر من وفاة صلاح الدين، ليخلفه على أتابكية الموصل ابنه نور الدين أرسلان شاه.^(٥)

وصدق نور الدين هذا وعد أبيه، حين كان الصدق شراً أيام ألقى البلاد في الكرب العظام^(٦)؛ كان عصره حروباً أضرّما حين دخل في صراع مع صاحب نصيبين^(٧) سنة ٥٩٤هـ فأجبره العادل على الجلاء عنها^(٨).

١ . سيرة صلاح الدين ص ٥٧، مُفْرَجُ الكروب ١٠٦/٢ - ١١٠، المختصر ٨٤/٣، الكامل في التاريخ في التاريخ ٤٨٧-٤٨٤/١١.

٢ . المختصر ٨٨/٣، الكامل في التاريخ ٥١١/١١ - ٥١٤.

٣ . الكامل في التاريخ ٥١٦/١١ - ٥١٧، مُفْرَجُ الكروب ١١٨/٢ - ١٢٣، المختصر ٨٩/٣، مضمار الحقائق ٢٢٢ - ٢٢٥ .

٤ . "بكر أوله وسكون ثانيه...مدينة مشهورة من نواحي الجزيرة... وهي في لحف جبل عال...وهي عامرة جداً". معجم البلدان برقم ٦٦٥٨، ٢٩٧/٣ - ٢٩٨.

٥ . الملك العادل نور الدين أبو الحارث أرسلان شاه بن عز الدين مسعود بن قطب الدين مودود بن عماد الدين زنكي بن أقر سنقر، وفيات الأعيان برقم ٨٢، ١٩٣/١ - ١٩٤. "وكان عمر نور الدين أرسلان شاه يومئذ عشرين سنة"، مُفْرَجُ الكروب ٢٣/٣، المختصر ١١١/٣.

٦ . من قول المتنبي: ويصدق وعدّها والصدق شراً إذا ألقاك في الكرب العظام العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب ٩١٩/٢.

٧ . "بالفتح ثم الكسر...وهي مدينة عامرة من بلاد الجزيرة على جادة القوافل من الموصل إلى الشام، وفيها وفي قراها، على ما يذكر أهلها، أربعون ألف بستان. بينها وبين سنجان تسعة فراسخ". معجم البلدان برقم ١٢٠٣٢، ٣٣٣/٥.

٨ . الكامل في التاريخ ١٣٤/١٢، مُفْرَجُ الكروب ٧٨/٣ - ٧٩، المختصر ١١٧/٣.

ثم كان أن استقر الحكم في الديار المصرية للملك الأفضل سنة ٥٩٥هـ^(١)، فاستغل نور الدين ما بين الأفضل وعمه العادل من نفرة، فحالف الأفضل^(٢) ليشتبك مع قوات الكامل نجل العادل ويردّ الكامل عن حصار ماردين^(٣) سنة ٥٩٥هـ^(٤). وبعد تحالف نور الدين وصاحبي حلب^(٥) وماردين على حرب العادل، ثم قُتل هذا الحلف انقلب نور الدين مع العادل إلى حصار ماردين نفسها سنة ٥٩٩هـ^(٦). ثم ما لبث أن انقلب عليه سنة ٦٠٠هـ إثر خضوع صاحب سنجار للملك العادل^(٧).

وبينا نور الدين يحاصر نصيبين إذا صاحب إربل^(٨) يهاجم أعمال الموصل وينهب نينوى^(٩). وفي سنة ٦٠١هـ حمل الملك الأشرف نجل الملك العادل على نور الدين أرسلان شاه فأخضعه، وأجبره على صلح^(١٠) كان عُقب بهائه تراصّ أجناد الموصل مع جند الملك العادل في الشام في مواجهة الصليبيين^(١١). وتحسباً من أن تصبح الموصل هدف العادل الثاني بعد سنجار التي ضرب عليها الحصار سنة ٦٠٦هـ قلب له نور الدين ظهر المِجَنّ، وتواطأه صاحب إربل

١ .المختصر ١١٩/٣-١٢٠.

٢ . الكامل في التاريخ ١٤٨/١٢، مُفرّج الكروب ١٠٢/٣.

٣ . قال ياقوت: "بكر الرء والذال...قلعة مشهورة على قنّة جبل الجزيرة، مشرفة على دُنيسر، ودار، ونصيبين...والذي لا شك فيه أنه ليس في الأرض كلها أحسن من قلعتها، ولا أحسن ولا أحكم". معجم البلدان برقم ١٠٧٣٩، ٤٦/٥.

٤ . الكامل في التاريخ ١٤٨/١٢-١٥٠.

٥ . قال ياقوت: "بالتحريك، مدينة عظيمة واسعة كثيرة الخيرات، طيبة الهواء، صحيحة الأديم والماء. وهي قسبة قنّسرين في أيامنا هذه". معجم البلدان برقم ٣٨٥٤، ٣٢٤/٢.

٦ . الكامل في التاريخ: ١٧٩/١٢، البداية والنهاية ٣٤/١٣.

٧ . ابن الوردي تنمة المختصر ١٨١/٢-١٨٢، الكامل في التاريخ ١٩٢/١٢، مُفرّج الكروب ١٥٦/٣.

٨ . "بوزن إثم...تعد من أعمال الموصل، وبينهما مسيرة يومين...ومع سعة هذه المدينة فبينانها وطباعها بالقرى أشبه منها بالمدن، وأكثر أهلها أكراد استعربوا...وينضم إلى ولايتها عدة قلاع". معجم البلدان برقم ٤٠٦، ١٦٦/١-١٦٧.

٩ . مُفرّج الكروب ١٥٦/٣. ونيوى: "بكر أوله وسكون ثانيه وفتح النون والواو...وهي قرية يونس بن مئى، عليه السلام، بالموصل. وبسواد الكوفة ناحية يقال لها نينوى منها كربلاء التي قتل بها الحسين، رضي الله عنه".

معجم البلدان برقم ١٢٣٢٠، ٣٩١/٥.

١٠ . مُفرّج الكروب ١٥٧/٣-١٥٩.

١١ . مُفرّج الكروب ١٧٣/٣.

ونفرّ من الأمراء^(١) على قصد العادل إن هو لم يرتدع عن سنجار، فتدخّل الخليفة وسيط صلح تمّ في السنة نفسها^(٢).

وحقاً أن شهادة ابن الأثير بعدالة نور الدين، وحسن سياسته للرعية، وأخذه الظالمين حتى أصحابه^(٣) تشول في ميزان النقد التاريخي بشهادة سبط ابن الجوزي، وأبي شامة المقدسي أنه كان "جباراً، سافكاً للدماء، بخيلاً"^(٤)، سيئ التدبير، أضعف الدولة، وزاد في أفعالها^(٥)، وقد ولى الموصل ظالماً يقال له السراج أهلك الحرث والنسل. وإنما رزح شهادة ابن الأثير هذه استبطن ما تجره السياسة على صاحبها من تملق أربابه. وهو المؤرخ الرسمي لدولتهم، والكامل من طلبتهم.^(٦)

وينقضي دور الزنكيين في إدارة الموصل بعهد نور الدين بالملك لابنه القاهر عز الدين مسعود، وأن يدبر دولته مملوكه بدر الدين لؤلؤ^(٧)؛ فقد استأثر بدر الدين هذا بحكم الموصل

١ . الكامل في التاريخ ٢٨٦/١٢-٢٨٧، مُفرّج الكروب ١٩٤/٣-١٩٥.

٢ . الكامل في التاريخ ٢٨٧/١٢، مُفرّج الكروب ١٩٧/٣.

٣ . الكامل في التاريخ ٢٩١/١٢، وقد ردّد قوله ذلك مؤرخون كثير، منهم، مثلاً، ابن واصل في مُفرّج الكروب ٢٠٣/٣-٢٠٥.

٤ . قوله هذا من شنرات الذهب ٢٤/٥.

٥ . ذيل الروضتين ص ٧٦.

٦ . انظر تمكّن أبناء الأثير على عهد الأتابكة في: قلائد الجمان: المجلد الخامس الجزء السادس ص ٣٢، والمجلد السابع، الجزء التاسع ص ٣٨.

وانظر فضل لؤلؤ على عز الدين بن الأثير في إنجاز كتابه الكامل في التاريخ في هذا البحث ص ١٩.

٧ . تاريخ مختصر الدول ص ٢٢٩، المختصر ١٤١/٣، مُفرّج الكروب ٢٠٦/٣.

ولؤلؤ هذا هو بدر الدين لؤلؤ بن عبد الله النوري الرومي الأتابكي. تلقب بألقاب كثيرة منها الملك الرحيم، والملك المسعود، والمولى الأمير. انظر: قلائد الجمان ٣٠٤/١، ٣٢٤ الكامل في التاريخ ٥/١، والحوادث الجامعة ص ٥٢، ووفيات الأعيان ٤٦/٥. ولقب ب(الأسفهلار)، وقيل: هو مركب من لفظين: فارسي: (أسفه)، بمعنى مقدّم، و(سلار)، تركي بمعنى العسكر، صبح الأعشى ٨/٦. وكان في عهد نور الدين أستاذ داره والحاكم في دولته. مُفرّج الكروب ٢٠٢/٣. استبدّ بملك الموصل أربعين سنة في تاريخ الإسلام، وفي تنمة المختصر ثلاثاً وأربعين، وفي جامع التواريخ أنه حكم الموصل خمسين سنة، وهو ما تبدي بصحته هذه الدراسة. تاريخ الإسلام برقم ٣٩٩ ص ٣٢٢، تنمة المختصر ٢٩٠/٢، جامع التواريخ، المجلد الثاني، الجزء الأول ص ٣٢٧.

وكان للقاهر عند توليه الحكم سنة ٦٠٧هـ عشر سنوات. أما أخوه الأصغر عماد الدين فخصه والده بقلعتي عقر الحُمَيْدِيَّة^(١)، والشوش^(٢). وإن كان ابن الأثير يصف القاهر بالإقبال على الملاذ "كأنما ينهبها، ويبادر بها إلى الموت"^(٣) فالحقُّ أن لؤلؤاً هو الذي حجر عليه وأشغله بشهوته حتى إذا شبَّ عن الطَّوق سقاه سمًّا وله من العمر ثمانِي عشرة سنة فقتله^(٤).

وقتئذٍ احتدم الصراع بين بدر الدين لؤلؤ و عماد الدين أخي القاهر وكان القاهر أوصى بالملك لابنه نور الدين أرسلان شاه الثاني صبيًّا له من العمر عشر سنين.^(٥)

لقد كان بادياً لكل ذي لبِّ طِمَاح لؤلؤ إلى حكم الموصل خالصة لنفسه من دون الزنكيين، فكانت قلعة العمادية أول من سلّم لعماد الدين^(٦) فحاصرها لؤلؤ وهُزم هنالك هزيمة منكرة^(٧)، ورأى ألا سبيلَ لمواجهة عماد الدين، وكان قد حاز عدداً من القلاع^(٨)، إلا أن ينصره الأيوبيون فاستتصرهم على عماد الدين وحليفه كوكبوري صاحب إربل وهو ختن القاهر^(٩) وجدّ ولديه: نور الدين، وناصر الدين^(١٠). وعلى انشغال الملك الأشرف بحروبه مع الصليبيين

-
- ١ . "قلعة حصينة في جبال الموصل، أهلها أكراد، وهي شرقي الموصل". معجم البلدان ١٥٤/٤.
 - ٢ . مُفَرِّجُ الكروب ٢٠٦/٣، المختصر ١٤١/٣، وشوش: "موضع قرب جزيرة ابن عمر... والشوش قلعة عظيمة عالية جداً قرب عقر الحُمَيْدِيَّة من أعمال الموصل. قيل: هي أعلى من العقر، وأكبر، ولكنها في القدر دونها". معجم البلدان برقم ٧٣٣١، ٤٢٢/٣.
 - ٣ . الكامل في التاريخ ٣٣٣/١٢. وممن أخذ عنه صاحب مُفَرِّجُ الكروب ٢٦٢/٣.
 - ولا يستقيم على منهج النقد التاريخي ما تُسيغه بعض الدراسات من الأخذ بالروايات التاريخية والشهادات دونما مقابلة أو محاكمة. انظر من ذلك، مثلاً: إمارة الموصل في هد بدر الدين لؤلؤ ٦٠٦-٦٦٠هـ ص٢٦، حاشية ٢.
 - ٤ . في وفيات سنة ٦١٧هـ، البداية والنهاية ٧٨/١٣، شذرات الذهب ٦٢/٥.
 - ٥ . تاريخ مختصر الدول ص ٢٣١، وفيات الأعيان ٢٠٨/٥.
 - ٦ . مُفَرِّجُ الكروب ٢٠/٤ - ٢١، المختصر ١٥١/٣.
 - ٧ . مُفَرِّجُ الكروب ٢٢/٤، المختصر ١٥١/١.
 - ٨ . المصدران أنفسهما.
 - ٩ . مُفَرِّجُ الكروب ١٩٧/٣. وكوكبوري هو السلطان الدّين الملك المعظم مظفر الدّين أبو سعيد كوكبوري، أو كوكبُوري، بن علي بن كوجك، أو بكتكين، بن محمد التركماني. انظر: ترجمته في سير أعلام النبلاء برقم ٥٦٢١، ٢٧٣/١٦-٢٧٥، وانظر: البداية والنهاية ١٣١/١٣-١٣٢.
 - ١٠ . زوَجُ نور الدين ولديه بابنتي مظفر الدين كوكبوري، المصدر السابق ١٣٧/٤.

فأفقد ضوى لؤلؤًا إليه^(١)، وأمدّه بفرقة من جيشه هزمت عماد الدين عند قلعة العقر^(٢) سنة ٦١٦هـ هزيمة أب إثرها عماد الدين إلى إربل.

ثم جاءت رسل الخليفة الناصر بصلح^(٣) لم يدم طويلاً؛ فقد نشب النزاع من جديد^(٤)، فأقدم لؤلؤ على قتل الصبي^(٥)، وأحلّ أخاه ناصر الدين محموداً محلّه طفلاً له من العمر ثلاث سنوات^(٦)، فحمل عماد الدين ومظفر الدين كوكبوري على لؤلؤ^(٧)، فانكسرت شوكته، وأمكنه الفرار إلى قلعة الموصل^(٨)، وهناك تصالح القوم ثانية سنة ٦١٦هـ^(٩).

ولكنّ ابن المشطوب^(١٠)، أحد أمراء الأشراف الذين مالوا مع عماد الدين وكوكبوري، عمد إلى بعض أعمال الموصل، ونهب عدداً من قراها^(١١)، فحاصره لؤلؤ في تل يعفر سنة ٦١٧هـ^(١٢)، وأسرّه وبعث به إلى الأشراف، ثم تم الصلح بين الأشراف وصاحب الموصل، وإربل سنة ٦١٧هـ^(١٣). وكان في سنة ٦٢١هـ أن واطأ الملك المعظم عيسى أخاه شهاب الدين غازي على خلع اليد من طاعة أخيهما الأشراف، فضوى إليهما كوكبوري صاحب

-
- ١ . مُفْرَجُ الكروب ٢٢/٤، تاريخ مختصر الدول ٢٣٢.
 - ٢ . مُفْرَجُ الكروب ٢٤/٤، تاريخ مختصر الدول ٢٣٢.
 - ٣ . تاريخ مختصر الدول ص ٢٣٢، مُفْرَجُ الكروب ٢٥/٤.
 - ٤ . مُفْرَجُ الكروب ٢٥/٤.
 - ٥ . قال ابن كثير: "ثم قُتل"، البداية والنهاية ٧٨/١٣. ويذكر ابن الأثير أنه توفي "وكان لا يزال مريضاً بعدة أمراض". الكامل في التاريخ ٣٣٩/١٢. وانظر: مُفْرَجُ الكروب ٢٥/٤، والمختصر ١٥٢/٣، وشدرات الذهب ٢٨٩/٥.
 - ٦ . تاريخ مختصر الدول ص ٢٣٢، المختصر ١٥٢/٣، تنمة المختصر ٢٠٣/٢.
 - ٧ . مُفْرَجُ الكروب ٢٥/٤-٢٨.
 - ٨ . مُفْرَجُ الكروب ٢٨/٤.
 - ٩ . المصدر السابق.
 - ١٠ . هو الأمير عماد الدين أبو العباس أحمد بن سيف الدين أبي الحسن علي بن أحمد بن أبي الهيجاء بن عبد الله بن أبي الخليل بن مرزبان الهكاري الملقب عماد الدين. انظر ترجمته في وفيات الأعيان برقم ٧٥ ص ١٨٠-١٨٤، وتلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب برقم ٩٦٧ الجزء الرابع، القسم الثاني ص ٦٧١-٦٧٢، وتنمة المختصر ٢٠٢/٢.
 - ١١ . مُفْرَجُ الكروب ٧٢/٤.
 - ١٢ . مُفْرَجُ الكروب ٧٢/٤، وفيات الأعيان ١٨١/١. وتل يعفر أو تل أعفر القلعة التي بين الموصل وسنجار، معجم البلدان. وهي في وفيات الأعيان تل يعفور ١٨١/١.
 - ١٣ . مُفْرَجُ الكروب ٧٥/٤-٧٦.

إربل^(١)، وهبَّ إلى حصار الموصل فعُضِبَه لؤلؤ عن دخولها، وقد عالجته منعاتها عشرة أيام^(٢).

وكانت الموصل قد نشِبت في صدر صاحب إربل، فسار إليها سنة ٦٢٣ هـ بعد أن توافق ونفراً من الأمراء^(٣) على حرب الملك الأشرف، غير أن الموصل تعصت عليه، فانكفأ عنها ولكن بعد أن خربت أعمالها.

وكان جلال الدين منكبُرْتِي الذي خلف أباه على عرش الدولة الخوارزمية قد صرف همه عن مواجهة المغول إلى دفع الخيل على الإمارات الإسلامية، ومنها الموصل^(٤) التي لم ترتدع عساكره بعد مقتله سنة ٦٢٨ هـ عنها^(٥)، وهي التي كانت تفتت على النهب والإغارة.

وما عمَّ أن تأذن الناس سنة ٦٣٠ هـ^(٦) بوفاة كوكبوري صاحب إربل حتى أدن لؤلؤ بوفاة ناصر الدين محمود حفيد كوكبوري، قتلته صبراً بعد أن منعه من الطعام والشراب، فمات كمدًا، وجوعًا وعطشًا^(٧).

وبعد حكم الموصل باسم الزنكيين منذ سنة ٦٠٧ هـ أتت زُلف لؤلؤ أكلها يوم خلع عليه الخليفة المستنصر بالله سنة ٦٣١، وأذن له بذكر اسمه على منابر الموصل وأن تُضرب السنَّة باسمه^(٨). وما كان لعساكر الهموم عن الموصل أن تتجلى؛ فالمدَّ المغولي الذي بات يهدد مدن العراق ضرب الموصل سنة ٦٣١، ثم كرَّ عليها سنة ٦٣٣^(٩) لينحسر المغول عنها بعد أن

١ . تنمة المختصر ٢/٢١٦، مُفْرَجُ الكروب. ٤/١٣٨.

٢ . الكامل في التاريخ ١٢/٤٢٣-٤٢٤، المختصر ٦/٣٢، تنمة المختصر ٢/٢١٦، مُفْرَجُ الكروب ٤/١٣٩.

٣ . الكامل في التاريخ ١٢/٤٥٣، مُفْرَجُ الكروب ٤/١٣٧ - ١٣٨.

٤ . سيرة السلطان منكبُرْتِي ص ٤٩، ٥٣، ٣٠٤، وانظر: مقدمة هذا الكتاب ص ١٨.

٥ . المختصر ٣/١٨٦، مُفْرَجُ الكروب ٥/١٨٩.

٦ . المختصر ٣/١٨٨، تنمة المختصر ٢/٢٣٤.

٧ . وقد "حجر عليه فكان لا يصل إلى أحد من الجواري ولا شيء من السراري حتى لا يعقب". البداية والنهاية ١٣/١٣١. وفيه: "لم يزل يعمل على أولاد أستاذه حتى أبادهم". وفي النجوم الزاهرة: "ثم إنه أخنى على أولاد أستاذه فقتلهم غيلة، واحدًا بعد واحد." ٧/٦٥. وفي مُفْرَجُ الكروب: "ثم إنَّ هذا الصبي مات بعد مدة"، ٤/٢٥.

٨ . الحوادث الجامعة ص ٥٢، تاريخ مختصر الدول ص ٢٤٩. وفي تاريخ الإسلام أنه "تسلطن في أواخر

رمضان سنة ٦٣٠ هـ". برقم ٣٩٩، ص ٣٢٢.

٩ . الحوادث الجامعة ص ٨٤.

استطاعهم لؤلؤ حتى تولاهم^(١)، فتخطى ردهم بالذخائر والعتاد^(٢)، إلى أن جبا لهم الأتاوى التي رسموها لبعض البلاد^(٣).

وقد بلغ به التّقحُّش في سنة ٦٣٤هـ أن يكفي المغول حصار إربل^(٤)، فدكّ أسوارها، ثم فتك بأهلها^(٥). بل لقد أنفذ ابنه ركن الدين إسماعيل على رأس جيش لنجدة المغول في إسقاط بغداد سنة ٦٥٦هـ^(٦).

ولو أن استبصار مآلات التدبير لم يكن من شغل السياسة إذن لذهبنا مع من يقول برجوح سياسة لؤلؤ في توليه المغول ونجوعها^(٧)، فقد جبنَ في لحظة تاريخية عن إعانة البغاددة حين أعان عليهم، وما درى أنه يعينُ على ملكه وبعض نفسه؛ فبعد عامين من وفاته^(٨) شجّع ابنه الصالح على ما جبنَ عنه أبوه ولكن بعد قوت كان بعض جزاء من أفاته المعاملة بخلاف القصد: ضياع الملك، وقتل الولد أظع ما يكون القتل^(٩)، ففي سنة ٦٦٠هـ استباح المغول الموصل، وقتلوا أكثر القاطنين فيها^(١٠). فهل كان عبثاً أن قاست الموصل ما قاست بغداد؟^(١١)

١ . منهل الأولياء ١/١٢٥، المختصر ٣/٢٣٨ .

٢ . الحوادث الجامعة ص ٩٩ .

٣ . السلوك لمعرفة دول الملوك، الجزء الأول، القسم الثاني ص ٣١٥ .

٤ . الحوادث الجامعة ص ٩٩ .

٥ . الحوادث الجامعة ص ٩٨-٩٩، جامع التواريخ، المجلد الثاني، الجزء الأول ص ٢٩٨-٢٩٩ .

٦ . تاريخ مختصر الدول ٢٧٦ .

٧ . إمارة الموصل في عهد بدر الدين لؤلؤ ٦٠٦-٦٦٠هـ ص ٢٥٨ .

٨ . كانت وفاته بعد سقوط بغداد، سنة ٦٥٦ أو سنة ٦٥٧هـ. وفيات الأعيان ١/٥٩، النجوم الزاهرة ٧/٧٠،

الحوادث الجامعة ص ٣٣٧، البداية والنهاية ١٣/١٩٩، سير أعلام النبلاء برقم ٥٩٢٢، ١٦/١٥٥،

تاريخ مختصر الدول ص ٢٧٩. وفي جامع التواريخ أنها كانت سنة ٦٥٩هـ، المجلد الثاني، الجزء الأول

ص ٣٢٧ . وانظر: إمارة الموصل في عهد بدر الدين لؤلؤ ص ٢٥٨-٢٥٩ .

٩ . أمر هولاكو أن يُسلخ وجه الصالح بن لؤلؤ وهو حي وأن يُدخل جسمه في الدهن ليلفحه حرور الصيف

القائظ، فصار جسمه نهبة للأرض والديدان. فما برح يكابد هذه الحال حتى فاضت روحه بعد زهاء شهر.

ثم أمر بولد الصالح، ولقبه علاء الملك، وكان في الثالثة من عمره، فقدّوه على ساحل دجلة نصفين، وعلقوا

رأسه على باب الجسر، وجثته على الجانبين. راجع جامع التواريخ، المجلد الثاني، الجزء الأول ص ٣٣٠،

والحوادث الجامعة ص ٣٤٧-٣٤٨، وتاريخ مختصر الدول ص ٢٨٤، ومنهل الأولياء ١/١٢٦ .

١٠ . جامع التواريخ، المجلد الثاني، الجزء الأول ص ٣٣١. الحوادث الجامعة ٣٤٦-٣٤٧ .

١١ . منهل الأولياء ١/١ .

عصر ابن الخباز منظاره الاقتصادي

راجعت الموصل في عهد الزنكيين رخاءها الاقتصادي^(١). وما إن درت غلالها وتبلغ ببعضها أهل الموصل حتى غدا منها قوام ميرة بغداد ثلث السنة^(٢). وتناهى الإحكام إلى مواصلة صنّع الأيادي نسجاً^(٣)، ورسمًا^(٤)، وصناعة تحف: معادن^(٥)، وفخار وخزف^(٦)، ونقشًا في الجص والخشب والرخام^(٧)، أسهم في نفاق بضائعهم حتى أضحت الموصل من متاجر البلدان. ولعلّ تامة المقال فيما قصّ من خبرها صاحب معجم البلدان، قال: "هي محطّ الركبان، ومنها يقصد إلى جميع البلدان؛ فهي باب العراق ومفتاح خراسان ومنها يقصد إلى أذربيجان، وكثيراً ما سمعت أن بلاد الدنيا العظام ثلاثة: نيسابور؛ لأنها باب الشرق، ودمشق؛ لأنها باب الغرب، والموصل؛ لأن الواصل إلى الجهتين قلما لا يمر بها"^(٨)، "وما عدم شيء من الخيرات في بلد من البلدان إلا وُجد فيها"^(٩).

وإذا كانت الدّعة التي جاء بها عهد الزنكيين إلى الموصل ما كانت لترتكس بين عشية وضحاها، فلا جرم أن الموصل كانت تعالج تسلط لؤلؤ عليها وقد أباست منه البلاد، وأوهن العباد بما جرّ عليها فتنة بعقب فتنة، وحرّباً في إثر حرب، فمكس الضرائب وغلظها ما لا طاقة للناس به.^(١٠) "وكان يغرّم على الفصّاد والجواسيس في كل سنة مالا عظيماً."^(١١)

١ . معجم البلدان برقم ١١٧١٣، ٢٥٨/٥.

٢ . المصدر نفسه.

٣ . تاريخ الموصل، الديوه جي ص ٤٠٣-٤٠٦، ودولة الأتابكة في الموصل بعد عماد الدين زنكي ص ٣٠٥-٣٠٦.

٤ . دولة الأتابكة في الموصل بعد عماد الدين زنكي ص ٣١٠.

٥ . تاريخ بلاد الشام في عهد الأتابكة والأيوبيين ص ٢٨٨.

٦ . المصدر السابق. وانظر: دولة الأتابكة في الموصل بعد عماد الدين زنكي ص ٣٠٦-٣٠٨.

٧ . دولة الأتابكة في الموصل بعد عماد الدين زنكي ص ٣٠٨-٣١٠.

٨ . معجم البلدان.

٩ . تاريخ الموصل، الديوه جي ص ٤٢٨.

١٠ . انظر: إمارة الموصل في عهد بدر الدين لؤلؤ ص ١٧٦. ولعلّ مسلكه مع النصارى ينبئ عن نهجه مع سائر الطوائف من أبناء الموصل. انظر: هذا البحث ص ١٦.

١١ . النجوم الزاهرة ٦٥/٧، وانظر: تاريخ الإسلام، حوادث ٦٥١-٦٦٠ هـ، ص ٣٢٢. وتذكر المصادر أن

الموصل لاقت قلة الطعام واشتداد الغلاء في سنة ٦٢٢ هـ. انظر، مثلاً، الكامل في التاريخ ٤٤٧/١٢-

عصر ابن الخباز مرائي الخِلاط الاجتماعي

ناس الموصل عرب^(١)، وأقوام من الأكراد^(٢)، والترکمان^(٣)، والعجم^(٤)، وشرانم من اليهود^(٥). اغلُوب فيها المسلمون السنِّيَّة حدَّ الكُثُر^(٦).

وكان في أيام لؤلؤ أن التأمّت في نفسه أسباب معاضدة الشيعة، وكان حسبه منها ما صادفه في قلب الخليفة الناصر من هووى شيعي^(٧)، فتعضّدّهم ملقًا له، وقد أغراه بذلك طماعه بدرس طلّول الزنكيين السنِّيَّة^(٨)، فأشاد الضرائح والمرآد، وصيّر مدارسهم مآتم ومشاهد^(٩)، يحبوها الأموال، ويختلف إليها، لا لأنه كان متشيّعًا^(١٠)، بل زورًا ودهانًا.

^١ انظر القبائل العربية التي توافدت إلى الموصل في: صورة الأرض ص ١٩٥.

^٢ وكان فيهم أمراء وقادة. انظر: جامع التواريخ، المجلد الثاني، الجزء الأول ص ٣٢٨.

^٣ انظر: جامع التواريخ، المجلد الثاني، الجزء الأول ص ٣٢٨.

^٤ انظر: ابن خلدون، العير ٦٨/٢، وصورة الأرض ص ١٩٦، ٢٠٥.

^٥ انظر: دولة الأتابكة في الموصل بعد عماد الدين زنكي ص ٢٨٨، ٢٨٩، نقلًا عن

Viajes de Benjamin de Tudela, Trad. Espangnole, Par Ignacio Gonzalez, Madrid, ١٩١٨.

P.٨٣.

^٦ كان الزنكيون أهل سنة يتعصبون لمذاهبهم. انظر في ذلك: التاريخ الباهر ص ١٨٩، ١٩١.

^٧ الفخري في الآداب السلطانية، وفيه: "وكان يرى رأي الإمامية". ص ٣٢٢.

^٨ انظر في ذلك: ترجمة الأولياء في الموصل الحدياء ص ٥٤، وإمارة الموصل في عهد بدر الدين لؤلؤ ص ٤٠-٤٣ نقلًا عن منية الأدباء ص ١٠٣-١٠٩، والموصل في العهد الأتابكي ص ٦٢، ٦٣، و ص ١٦٧-١٦٩. وقد ذُكر أنّ لؤلؤًا كما يقاوم الطائفة العدويّة بالدعوة إلى المذهب الشيعي. انظر: تاريخ الموصل للديوه جي ص ٣١٦. والذي صرفَ البحث عن الخوض فيه أن نفوذ الطائفة العدويّة شرع يهدد الموصل سنة ٦٤٠هـ، أي بعد وفاة ابن الخباز. وهؤلاء هم أتباع شمس الدين الحسن بن عدي بن أبي البركات ابن صخر بن مسافر بن إسماعيل بن موسى بن مروان بن الحكم الأموي (ت ٦٤٤هـ). وجده أبو البركات أخو الشيخ عدي (ت ٥٥٥ أو ٥٥٧هـ) الذي تنسب إليه الطريقة العدوية. انظر: فوات الوفيات برقم ١١٧، ٣٣٤/١.

^٩ انظر: هذا البحث ص ١٨-١٩.

^{١٠} . وممن قال بذلك الحافظ ابن كثير؛ إذ عدّ بعث لؤلؤ، في كل سنة، قنديلًا ذهبًا إلى مشهد الإمام علي دليلًا على "قلة عقله وتشيعه". البداية والنهاية ١٣/١٩٩.

ويقفنا البحث، في شأن لؤلؤ والنصارى، إلى ما تعالى فيه يوم الشعانين^(١) من إبداء أسباب الخلاعة والمجون^(٢). فلقد أفاء الحافظ الذهبي شططه ذلك إلى "بقايا فيه من شعار أهله"^(٣). وقد قيل فيه:

يُعْظَمُ أعياد النصارى محبةً ويزعم أنّ الله عيسى بنُ مريم
إذا نَبّهته نخوة أريحيةً إلى المجد قالت أرمنيته نم^(٤)

غير أنّ التلطف بلؤلؤ يدفع في التأويل إلى غير الوجهة التي انتحاهها الذهبي في التفسير؛ فقد ألزم لؤلؤ نصارى الموصل مغارم لا قبل لهم بها^(٥)، بل لقد كان يقايس نشاطهم الديني بمقدار ما يؤدون إليه من أموال، حتى إذا استياسوا منه انقلب بعضهم إلى نزع اليد من طاعته. فهذا شمعون رئيس قرية برطللي يكتب سنة ٦١٦ هـ صاحب إربل يواليه^(٦). فما كان من لؤلؤ إذ ظفر به إلا أن قتله وصلبه^(٧).

^١ من أعياد النصارى، وهو في لسان العرب بالسين المهملة، قال: "قال ابن الأثير: هو عيد لهم معروف قبل عيدهم الكبير بأسبوع. وهو سرياني معرّب، وقيل: هو جمع واحده سَعْتُونَ." (سعن) ٢٠٩/١٣. وفي المعجم الوسيط: أنه "يقع يوم الأحد السابق لعيد الفصح، يحتفل فيه بذكرى دخول السيد المسيح بيت المقدس." وهو فيه بالشين المعجمة (سعن) ص ٤٨٥. وانظر: المنهل الصافي ١٧٨/٩-١٧٩، والوافي بالوفيات برقم ٣١، ٣٠٨/٢٤.

^٢ سير أعلام النبلاء، برقم ٥٩٢٢، ٥٥١/١٦، المنهل الصافي ١٧٨/٩-١٧٩.

^٣ سير أعلام النبلاء، برقم ٥٩٢٢، ٥٥١/١٦.

^٤ المصدر السابق. وانظر رواية البيهقي في: المنهل الصافي ١٧٨/٩-١٧٩، ووفيات الأعيان ٣٠٨/٢٤، وفي تاريخ الإسلام ص ٣٢٣-٣٢٤، وفيه، في عجز الثاني، تصحيف، وخطأ. وقابل هذين البيهقيين بما في ديوان ابن المقرّب ص ٥٠٥.

^٥ انظر: إمارة الموصل في عهد بدر الدين لؤلؤ ص ٤٥-٤٧.

^٦ إمارة الموصل في عهد بدر الدين لؤلؤ ص ٤٧.

^٧ المرجع السابق.

ثم تأدى له سنة ٦١٧هـ أن قدح زناد الفتنة بين النصارى والمسلمين^(١). وإذا ما علمنا أن قرى، عن آخرها، كانت في حوزة النصارى^(٢) أفضى بنا رجوع النظر إلى أن لؤلؤًا ما كان، وهو يتغالى في يوم الشعانين، إلا ممتثلاً لتكاليف السياسة في لزوم استمالة النصارى إليه واستعابهم؛ لدوام استفادتهم له واستلابهم.

ونصُّ القول، بالصدِّ عن الإسهاب؛ لما نؤانسهُ، الآن، من جلاء القصد: أن لؤلؤًا الذي دان الموصل تُهادَ نصف قرن ما دان إلا بالملك، فما والى إلا فيه، ولا عادى إلا له. وإذا كان حاكم أعاليه كثره "القتل، والتشويه، والمؤاخذه"^(٣) فمن ذا يكون المقتول والمشوِّه والمؤاخذ!

^١ . المرجع نفسه ص ٤٨-٤٩.

^٢ . انظر: صورة الأرض ١٩٦. وكان لهم في الموصل ديرة كثيرة، انظر الديارات للشابشتي ص ١١٢، ١١٥، ١٩٥، ١٩٦، ومعجم البلدان ٥٦٦/٢-٥٦٨، ٥٧٢، ٥٨٢، ٥٨٤، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٩٩، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٧-٦٠٨.

^٣ . الحوادث الجامعة ص ٢٣٧. تصفه مصادر كثيرة بالظلم، وقلة الدين؛ كان جبارًا ظلومًا. قطع وشنق وقتل ما لا نهاية له ونكل بأبناء الأتابكة شرًّا تنكيل، قتل بعضهم، وخنق غيرهم، وأغرق منهم. المنهل الصافي ١٧٨/٩، وسير أعلام النبلاء برقم ٥٩٢٢، ٥٥١/١٦.

عصر ابن الخباز ميسمه الفكري

لعلّ من حق الأتابكة الزنكيين أن يُذكر، في مُقدّم هذا الباب، شغفهم بالعلم ونشره، وما أقاموا عليه من بذل العطاء لأهله. وناصح أن الحياة الفكرية في الموصل قد أمرت على عهدهم بالإغراق على العلماء، وحضّهم على التأليف، وإنشاء المدارس، والرُّبُط، ودور الحديث، حتى لقد صار تشييد دور العلم في البلاد الخاضعة لهم سنة يتوارثها الزنكيون^(١)، وهدياً في دولتهم يقنّيه رجالها الأكابر^(٢).

وحين انتهى حكم الموصل إلى لؤلؤ أدنى منه الشعراء والعلماء من كان منهم جانحاً لرفع ذكره، ونشر فضائله، أو صالحاً للترسُّل إلى الخليفة، والملوك، والأمراء به. ولا غرو أن الحياة التي أُنعت على عهد الزنكيين فكراً وعلماً ما كان لها أن تحوّل بغيّة مجدبة. ولا غرو أن لؤلؤاً استغلّ وافرّاً من نتاج الفكر الذي رعاه الزنكيون، دون أن تكون له فيه يد.

ولقد كان عجباً أن يُعدّ لؤلؤ في (موسوعة الموصل الحضارية) "أبرز شخصية في القرن السابع للهجرة خدمت العلم والمعرفة في الموصل"^(٣) وهو الذي أركس الحركة العلمية في الموصل حين هجم على المدارس الزنكية فيها فأطفأ نورها، ولم يكفّ عن أعظم المدارس التي شيدها آل زكي في الموصل حتى طالت يده المدرسة النظامية فأحالتها مشهداً للإمام علي ابن محمد بن الحنفية^(٤).

وحقاً أن لؤلؤاً خاتل الناس بارتسام مراسم الأتابكة حين أنشأ المدرسة البدرية. والحق أنه ما استنفد وسعه في العناية بها إلا لعلمه بأن صيتها حيثما يذهبُ يكنُ صيته ذاهباً معها. وقد يكون

^١ . دولة الأتابكة في الموصل بعد عماد الدين زكي ص ٣١٥.

^٢ . طالع أبرز دور العلم ومن شيدها في الموصل في تاريخ الموصل للديوه جي ص ٣٤٤-٣٥٨، وفي الحياة

الفكرية في الموصل في القرن السابع الهجري ص ٣٥-٣٨.

^٣ . موسوعة الموصل الحضارية ١٥٢/٣.

^٤ . علي الأصغر بن محمد بن الحنفية بن علي بن أبي طالب. ترجمة الأولياء ص ٦٠، تاريخ الموصل،

الديوه جي ص ٣٤٤، إمارة الموصل في عهد بدر الدين لؤلؤ. ص ٢٠٥

لنا أن نذكر له ما أشاعته المدرسة البدرية في الموصل وخارجها من العلوم^(١) لولا أن يده التي أضاءت شعلتها كانت هي التي أطفأت جذوتها؛ حين أحالها سنة ٦٣٧هـ مشهدًا للإمام يحيى القاسم^(٢).

وقد يغرُّ المرءَ استنساخُ لؤلؤِ مقاماتِ الحريري وكتابِ "الأغاني"، وفضله على ابن الأثير في إنجاز كتابه الكامل^(٣)، والقول، في ذلك، أن لؤلؤًا ما راغ إلى الكامل واستحثَّ ابن الأثير لإتمامه إلا ليرى نفسه في التاريخ بخلاف ما هو، وعلى وفق ما يحب هو أن يرى، وأنه ما اقتنى الكتب إلا مجارةً للأتابكة من قبله، ولمن رعى العلم من الملوك والأمراء على عهده. ولا جرم أن في القول: إن لؤلؤًا كان "يحب الكتب ويقتنيها ويقرؤها"^(٤) خطأً في الاستنباط بيّنًا؛ وقولاً بالرأي، في موضع نص^(٥)، جعل لؤلؤًا يقرأ الكتب. ولؤلؤ، كما جاء عند ابن الطقطقي، "كان أميًا لا يقرأ ولا يكتب"^(٦).

ولئن تقدّم على عهده بعض العلماء ممن أطاقوا السكوت عن عسفه، ثم الحديث بفضله فإفقد أضحت الموصل، إذ ذاك، أرضًا لأدعياء العلم مدرّأ، نبتوا منها وقدموا، فاجتمعت عليهم العوام^(٧)، وأخر من أهل العلم الجماعة.

١ . انظر في ذلك: عيون الأنباء لابن أبي أصيبعة ٣٧٦/٢.

٢ . ابن الحسن بن علي أبي طالب، ترجمة الأولياء ص ٥٧. وقد بدأ نشاط المدرسة البدرية بذي سنة ٦٣٣هـ. انظر في ذلك: في إمارة الموصل في عهد بدر الدين لؤلؤ ص ٢٢٠-٢٢١.

٣ . وهو ما أقرَّ به ابن الأثير نفسه في مقدمة كتابه، الكامل في التاريخ ٥/١. وانظر: البداية والنهاية ١٣/١٩٩، والحوادث الجامعة ص ٢٣٧. ولا شك أن شهادة ابن الأثير في حق لؤلؤ تشول في ميزان النقد التاريخي بما قدّمنا. ومن أبحاث المتأخرين التي أخذت بها في هذا الباب: إمارة الموصل في عهد بدر الدين لؤلؤ ص ١٨٢. وقد عاش لؤلؤ بعد ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ) قراب سبع وعشرين سنة لعلَّ نصفها أو أقلَّ كافٍ ليخدج فيه شهادته.

٤ . موسوعة الموصل الحضارية ٣/١٥٣.

٥ . موضع الخطأ أن اقتناء الكتب وهو ثابت لا يلزم منه محبتها أو قراءتها. وموضع الفساد، إضافة إلى الخطأ في الاستنباط، بطلان النتيجة وهو أن مضمونها مسلم بنقيضه، أو المرجح نقيضه إذا زعم أن عبارة الفخري لا ترقى إلى مستوى الدليل.

٦ . الفخري في الآداب السلطانية ص ١٨.

٧ . انظر: هذا البحث ص ٤٣.

وقد عدَّ لؤلؤ أحد الشعراء الذين تُرجم لهم في قلائد الجمان، فلا يُعوَّلَنَّ على ذلك الخطأ في نسبة لؤلؤ إلى قرص الشعر. والحق أن الشاعر الذي لبس هنالك الأمر لؤلؤ آخر؛ يشاكل صاحب الموصل اسمًا، ونسبة، ورتبة^(١).

فالاسم: لؤلؤ بن عبد الله،

والنسبة: النوري،

والرتبة: أمير.

غير أن الشاعر فيهما بدر الدولة لا بدر الدين، المتوفى سنة ثمانى عشرة وستمئة من الهجرة لا ستمئة وسبع وخمسين، المقيم في الشام، وليس صاحب الموصل^(٢).

أما شيرى المدائح فلا يقوم دليلاً على أن الحياة الفكرية أزهرت في عصر من يشريها، فحين تمدح لؤلؤ إلى الشعراء لم يجدوا حدثاً عظيماً يسجلونه له أو مأثرةً يذكرونه بها، فجاءت مدحهم خلاءً من أي قيمة يستدل عليها بكثرة الأماديج.

وما ندرى كيف صح أن يعول على مثل هذا الشعر دليلاً صادقاً لذاته على صفة عصره! وما ندرى كيف استقام في هذه الحال أن يؤخذ بقول مداح متكسب في الاستدلال على عدل الممدوح والرخاء على عهده، ثم ألا يستدل على بطلان هذا الرأي بانقلاب المداح على ممدوحه وارتداد المدح إلى ضده، إذ كيف يؤخذ بقول الشاعر مادحاً ثم يُستكف منه هاجياً!^(٣)

لقد استطاع لؤلؤ أن يدلّه أكثر الناس في أمره، وكفى بذلك، لمن خبر جوهره، شاهداً على عظم دهائه ومكره، ونختم الكشف عن أبرز ما لبس به على الناس بخبر استقباله "ابن

١ . موضع ذلك السهو في قلائد الجمان، مقدمة المحقق ٣٠/١.

٢ . راجع حاشية هذا البحث ص ٩، و١٣-١٤، الحاشية ١٠، وانظر: قلائد الجمان، الترجمة ٦٠٤، المجلد الخامس، الجزء السادس. ص ٢٣.

٣ . الشاعر، هنا، هو الأحسائي جمال الدين علي بن المقرب العيوني (ت ٦٣٠هـ). والعيوني نسبة إلى العيون: موضع بالبحرين. انظر: قلائد الجمان، المجلد الرابع، الجزء الخامس، برقم ٤٨٠ ص ٦٦. وقد مدح لؤلؤاً ثم نقض مدحه. انظر: تاريخ الموصل للديوه جي ص ٣٧٨. وديوان ابن المقرب ص ٥٠٥. أما التعويل على مدحه ففي إمارة الموصل في عهد بدر الدين لؤلؤ ص ٢٢٩-٢٣٦. وممن مدح لؤلؤاً ثم انقلب عليه، كذلك، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن سيف التتوخي الموصلّي الوتار (ت ٦٦٣هـ) تاريخ الموصل للديوه جي ص ٣٧٩.

المستوفي^(١) سنة ٦٣٤هـ بالإكرام والتبجيل. فقد كان عجباً عدُّ ذلك خدمةً للعلم، وحرصاً على أهله^(٢). ونحن نسلم الدعوى أن لؤلؤاً عمد إلى استيفاد ابن المستوفي من إربل. غير أننا لا نسهو في أن ابن المستوفي التجأ التجاء الهارب من التتار إلى من خرب التتار بلده بيده^(٣). وهذا الرجل في زمنه عالم بلده، في زمنه، وقد كان فيها مقدماً وجيهاً وعلى عهد كوكبوري مقرباً ووزيراً^(٤).

فكيف الظنُّ برجل أجاءته الدنيا إلى عدوٍّ أضحى منعماً، يطلب لقاء إنعامه تنويهاً به، وثناءً عليه!

إن هذا البحث لا يجد في التوقيع على ما آلت إليه حال ابن المستوفي أبلغ من بيتين قالهما، لم تُذكر مناسبتهما، قال ابن المستوفي:

يا جَوْرَ هذا الدهر من حاكمٍ
لا يعرفُ الإنصافَ في الحكم
أما اكتفى بالظلم حتى غدا
يُلزِمنا الشكر على الظلم!^(٥)

-
- ١ . وهو المبارك بن أحمد بن أبي البركات المبارك بن موهوب بن غنيمة بن غالب أبو البركات بن أبي الفتح المعروف بابن المستوفي الإربلي اللخمي، توفي سنة ٦٣٧هـ. له ترجمة وافية في فلائد الجمال برقم ٦٠٩، المجلد الخامس الجزء السادس ص ٣٥-٦١.
- ٢ . ذهب إلى ذلك بحث في موسوعة الموصل الحضارية ١٥٢/٣-١٥٣، و"إمارة الموصل في عهد بدر الدين لؤلؤ" ص ١٩٤ .
- ٣ . راجع هذا البحث ص ١٣ .
- ٤ . فلائد الجمال، المجلد الخامس، الجزء السادس، ص ٣٦-٣٧ و ص ٤٠ - ٤١ .
- ٥ . المصدر السابق، ص ٥٥-٥٦. وليس شططاً في التأويل حمل (من حاكم) على التعمية بالتورية؛ فحمل (من) على معنى التعليل يعني أن لفظ (حاكم) هو الوجه المعنى للفظ (لؤلؤ)، وهما عروضاً مستويان: (فاعلن - ب-). أما وجه البيت الظاهر فيظل بحمل (من) على ما يظهر منها، هنا ، من معنى البيان.

ثم هل من رعاية العلماء حبسُ كتبهم والتسلط على علمهم! جاء في حديث المنشيء الإربلي (ت ٦٩٢هـ) عن ابن المستوفي: "وديوان شعره لم يظهر؛ لأن بدر الدين صاحب الموصل استولى على كتبه"^(١).

هكذا تتجلي الصورة في عين هذه الدراسة. وفيها أن العالم على عهد لؤلؤ كان أحد ثلاثة: مقرب مداح، ومعتزل معتزل، ومهاجر^(٢). وإذا كان ابن الخباز أحد أولئك، فليت شعري أيّ الثلاثة كان؟^(٣)

^١ . التذكرة الفخرية ص ١٠٦ . ويقول ابن الشعار في ترجمة ابن المستوفي: "جاء مقدور لم يكن في حسابه، بدل فرحه ترحاً، وسروره حزناً، قبض الأمير لؤلؤ بن عبد الله البدري". ولا يمكن فهم (القبض) هنا، بغير ما يدور عليه من معاني الحيازة والتضييق والاستيلاء؛ إذ من المعلوم أن وفاة لؤلؤ كانت بعد وفاة ابن المستوفي بنحو ثلاث وعشرين سنة. وفي هذا الموطن خالف ابن الشعار دأبه ذكر لؤلؤ بعبارات التبجيل فاكتفى بقوله: "الأمير لؤلؤ بن عبد الله البدري". انظر: قلائد الجمال، المجلد الخامس، الجزء السادس.

^٢ . لم نخض في هجرة من ترك الموصل من العلماء على عهد لؤلؤ؛ لشبهة أن خطر المغول المحدق بالموصل قد يصح سبباً للهجرة عنها. وقد ذكر أحد الباحثين بعضاً من هؤلاء، وإن كان يحسب أنه أحصاهم. راجع: الحياة الفكرية في الموصل في القرن السابع الهجري، ص ٥٩-٦٠.

^٣ . تبصرة ذلك في مبحث تام من هذا البحث. انظر: "في وجه الناس والزمان" ص ٤٣-٤٩.

الفصل الثاني

رسوم الحياة

ابن الخباز : نسبته

لقبه وكناه

مولده ووفاته

نشأته

أشياخه

من أبرز من كنيته الخباز أو ابن الخباز

تلاميذه

عقيدته وفقهه

في وجه الناس والزمان

شعره وألأقيّه

مؤلفاته

١ - ابن الخباز، نسبه:

لم يقع البحث، فيما تآدى إليه عن نسبة ابن الخباز، على من علا أصله الخامس، فهو، بما انتهى إلى مصادره، أحمد بن الحسين بن أحمد بن أبي المعالي بن منصور بن علي^(١) ليس بعد.

وقد راوحت المصادر في اسم والد جده بين "معالي"^(٢) و "أبي المعالي"^(٣). وإنما عطفَ إلى الثاني العطفُ بين التراجمة إلى ابن الشعار؛ إذ هو أقدم من ترجم لابن الخباز، ومُعاصرُه، ودونَ التراجمة مشافهُه.

وفي النسبة إلى البلدان يُنسب ابن الخباز إلى محلتين، فيقال: الإربليّ الموصليّ، وإذا كانت هذه المزوجة تغري من يجتهد بأنْ يخالَ الرجل إربلي المولد موصلي المنشأ^(٤) فإن النصّ يحدس على المجتهد ظنّه. وما لنا من جلاء الأمر إلا صُراح عبارة ابن الشعار^(٥)، وفيها أن ابن الخباز موصلي المولد والمنشأ، وعن إربل كان مرتحل أبيه إلى الموصل، وفي الموصل انتهل أبوه بعد أن تديرها، وثمّ أباً.

٢ - لقبه وكُناه:

انبسط في عصر الزنكيين، وبعده، أن تلقب الرجال بالإضافة إلى لفظ "الدين"^(٦)؛ تشريقاً حتى أصاب ابن الخباز من ذلك نائلاً بلقب "شمس الدين"^(٧).

١ . قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان ٢٥٣/١، البلغة في تاريخ أئمة اللغة ص ١٩.

٢ . ومنها البداية والنهاية ١٥١/١٣، وبغية الوعاة ٣٠٤/١ برقم ٥٦٠، وشذرات الذهب ٢٠٢/٥، والوافي ٢٢٣/٦.

٣ . ومنها قلائد الجمان ٢٥٣/١، والبلغة ص ١٩. وقد يكون اسم الرجل معالي وأبو المعالي لقبه. ولا يُحتسبُ، هنا، بما في إشارة التعيين من سقوط كلمة "بن" من بين العلمين: أبي المعالي، ومنصور؛ لأن مصادره ترجمة ابن الخباز تدل على هذا الخطأ. راجع إشارة التعيين برقم ١٨، ص ٢٩.

٤ . انظر: توجيه اللمع، مقدمة المحقق ص ٢٠.

٥ . انظر: قلائد الجمان ٢٥٣/١.

٦ . وحسبنا التمثل بعماد الدين زكي بن أمر سنقر وأنجاله نور الدين محمود، وسيف الدين غازي، وقطب الدين مودود، ونجم الدين أيوب وولده صلاح الدين يوسف، وأسد الدين (شيركوه) أخي نجم الدين.

وانظر الأعلام السابق ذكرها في "وقائع العصر السياسية" من هذا البحث.

٧ . قلائد الجمان ٢٥٣/١، الحاشية، النجوم الزاهرة ٣٠٢/٦، التذكرة الفخرية ص ١٦٩، بغية الوعاة برقم ٥٦٠، ١ / ٣٠٤، الوافي بالوفيات برقم ٥٠٦، ٢٢٣/٦. وقد وهم صاحب البلغة حين قال: "عرف بابن

وتعاورت كتب التراجم كُنِيَ له ثلاثاً أُطبقت منها على "ابن الخباز" كنيته التي تفتت حتى غدت علماً عليه.

وقد تقاسمت جمهرة التراجم بينها كنيته أبا العباس^(١) وأبا عبد الله^(٢).

٣- مولده ووفاته:

من الموصل بزغ ابن الخباز على الدنيا ولدًا لأب من عُرض الناس كان يحترف الخبازة في إربل، ثم ضرب في الأرض؛ أجلَ الرزق إلى الموصل^(٣).
وقد شافى ابن الشعار من خبر ولادته بأنها كانت ثاني عشر جمادى الأولى سنة تسع وثمانين وخمسة^(٤). وكان ابن الخباز على وجه الدهر، ذا بصر، يدرك الألوان ويميزها^(٥).

أما وفاته فقد ذهبت أكثر المصادر إلى أنها كانت سنة تسع وثلاثين وستمئة هجرية^(٦).
وصرح ابن الشعار أنها في هذه السنة "في العشر الأول من شهر رجب"^(٧).
وقد أشدّت بعض المصادر سنة وفاته، فهي عند المنشيء الإربلي، مثلاً، سنة إحدى وأربعين وستمئة، فيما تغلب على ظنّه^(٨).
والمرجح أنها كانت سنة تسع وثلاثين وستمئة على ما ثبت في جمهرة المصادر وقبده ابن الشعار.

=الخباز البلدي الموصلي؛ إذ لم تذكر أيُّ من مصادر ترجمته أنه عرف بلقب الخباز البلدي، وهو اللقب

الذي اشتهر به محمد بن أحمد بن حمدان. انظر هذا البحث ص ٣٩.

^١ . وهي كنيته في مقدمة توجيه اللمع، وممن أثبت له هذه الكنية ابن الشعار في: قلائد الجمان ١/٢٥٣، والدلجي في: (الفلاكة والمفلوكون) ص ١٥٤.

^٢ . ومن المصادر التي أوردها شذرات الذهب ٥/٢٠٢، والوافي بالوفيات ٦/٢٢٣، والبداية والنهاية ١٣/١٥١.

^٣ . انظر: هذا البحث ص ٢٤.

^٤ . قلائد الجمان ١/٢٥٤.

^٥ . المصدر السابق.

^٦ . منها قلائد الجمان ١/٢٥٤، والبلغة ص ٢٠، والبداية والنهاية ١٣/١٥١، وشذرات الذهب ٥/٢٠٢-٢٠٣، والنجوم الزاهرة ٦/٣٠٢.

^٧ . قلائد الجمان ١/٢٥٤.

^٨ . التذكرة الفخرية ص ١٦٩، وانظر سنة وفاته في: البغية برقم ٥٦٠، ١/٣٠٤.

٤ - نشأته:

ما إن بلغ ابن الخباز الوعي حتى بدا ولوعه بالعلم فأكبَّ على حفظ المتون، وتفقه الكتب العيون، وتحقَّظ من أشعار العرب ما لا يُحصى^(١) وهو في كل ذلك يختلف إلى جماعة من أدباء الموصل وعلماؤها، "حتى برز على أقرانه، وفاق أبناء زمانه... وتمهَّر تمهَّر المجتهدين"^(٢)، فلا ترى في زمانه أسرع منه حفظاً، ولا أحسن فهماً، ولا أحضر خاطراً^(٣). وقد كان من آي ملكته أن "حفظ عدة من الكتب المجردة في النحو، والأدب، واللغة، والأشعار العربية، منها: كتاب "الإيضاح" لأبي علي الفارسي، وكتاب "المفصل" لأبي القاسم الزمخشري، وكتاب "الكافي في علم العروض والقوافي" لأبي زكريا التبريزي، وكتاب "مجمل اللغة" لأبي الحسين بن فارس الرازي، وكتاب "الفخري في الحساب"^(٤)»^(٥).

٥ - أشياخه:

تلمذ ابن الخباز لجيلته من العلماء كان أبلغهم فيه أثراً شيخه الإمام أبو حفص عمرُ ابن أحمد بن أبي بكر بن مهران النحويّ العيسفنيّ الضرير^(٦)، أنحى أهل زمانه، وأعلمهم باللغة والتصريف، وأحذقهم في العروض والقوافي. وله في الحساب والفقهاء على مذهب الإمام الشافعي يد. طوى الله عمره سنة ٦١٣هـ وقد أغناه بالعبارة في حياته، فما كان يقبل من أحد ثواباً^(٧). أما ابن الخباز فقد ضرب لنفسه في علم شيخه نصيباً أوغل في تكوينه علماً، وفكراً، ومعتقداً، فظل من شكره في إسهامه، لاهجاً بذكره والثناء عليه. ولم يكفه أن ذكر شيخه في خمسة وثلاثين

١ . المصدر السابق.

٢ . قلائد الجمال ١/٢٥٣.

٣ . المصدر السابق، والتذكرة الفخرية ص ١٦٩ .

٤ . لأبي بكر الكرجي (ت ٤٢١هـ). انظر هذا البحث ص ٥٦ .

٥ . قلائد الجمال ١/٢٥٤.

٦ . انظر ترجمة في: قلائد الجمال، المجلد الرابع، الجزء الخامس، برقم ٥٣٣ ص ٢٠٧-٢٠٨ . والعيسفني نسبة

إلى (عين سقنة) من قرى الموصل، سكنها مدة فنسب إليها.

٧ . المصدر السابق.

موضعاً من توجيه اللمع وحده^(١) حتى دعا له في خاتمته قبل أن يتلطف في وصف حاله معه بتخيّر قول الشاعر:

وكم سبقت منه إليّ عوارف ثنائي من تلك العوارف وارف
وكم غرر من برّه ولطائف لشكري على تلك اللطائف طائف^(٢)

وحقاً أن ابن الخباز كان خلفاً لأبي حفص صالحاً، نقل إلينا غير قليل من ثرائه العلمي حتى أغرى باستبانة مذهب الشيخ النحوي في مؤلفات تلميذه البار^(٣).

ومن شيوخ ابن الخباز عبد الكريم بن أحمد بن محمد الضرير البوازيجي أبو الفضل المعروف بابن حرمية^(٤)، المتوفى سنة ٦١١هـ. ويذهب هذا البحث إلى أن ابن الخباز قد أخذ عنه التنبية في الفقه الشافعي، والقراءات، والتفسير، كما تلقى عنه المقامات، ونَبَدًا من الحديث الشريف. وإذا كانت المصادر لم تُسعد، بالقول الصُّراح، على ذلك فلقد أراد إليه ولافُ بعض الملاحظ: أما مبدأها فإن أبا الفضل من أشياخ ابن الخباز بصريح قوله: "كان شيخنا أبو الفضل..."^(٥)، يعقبها ما نعلم من حفظ ابن الخباز تنبيه الشيرازي^(٦) ومقامات الحريري^(٧) ومعرفته وجوه القراءات^(٨) والتفسير^(٩). وكل ذلك من جملة ما أتقنه شيخه أبو الفضل^(١٠).

- ١ . انظر: توجيه اللمع الصفحات: ٦٦، و١٢٤، و١٧٩، و١٩٣، و٢٠٤، و٢٠٧، و٢٢٣، و٢٥٨، و٢٧١، و٢٨٢، و٢٨٥، و٣٠٨، و٣١١، و٣٢١، و٣٤٠، و٣٥٠، و٣٦٥، و٣٦٨ في موضعين، و٣٧٧، و٣٩٦، و٤٠٦ في موضعين، و٤٣٢، و٤٤٠، و٤٥٧، و٤٦٢، و٤٨٠، و٤٩٣، و٥١٠، و٥١٣، و٥٥٣، و٥٦٥، و٦٠١، و٦١٠.
- ٢ . المصدر نفسه ص ٦١٥. والبيتان في: أسرار البلاغة في علم البيان للإمام الجرجاني ص ١١. قال: "وكذا قول المتأخر...".
- ٣ . الإشارة، هنا، إلى كتاب: الفكر النحوي عند شيخ ابن الخباز، د. عبد الجليل محمد عبد الجليل.
- ٤ . قلائد الجمان، المجلد ٣، الجزء ٤، برقم ٣٤٧ ص ٦٤.
- ٥ . قلائد الجمان، المجلد ٣، الجزء ٤، برقم ٣٤٧ ص ٦٥.
- ٦ . المصدر السابق ١/٢٥٣.
- ٧ . المصدر نفسه.
- ٨ . المصدر نفسه.
- ٩ . المصدر نفسه.
- ١٠ . قلائد الجمان. المجلد ٣، الجزء ٤، برقم ٣٤٧ ص ٦٤-٦٥.

ويظهر في غير موضع من "توجيه اللمع" إجادته ابن الخباز علم الحساب^(١)، وهو العلم الذي أخذَه عن شيخه أبي المعالي^(٢).

وقد اجتهد ابن الخباز في تلقي كتاب (الفخري في الحساب)^(٣) عن أبي المعالي وحفظه عليه.

وقد أورد أحد الباحثين في سياق مشيخة ابن الخباز، غيرَ متحقق، جملةً من الأعلام،

قال في عقيب سردها: "ولكن بالتأمل في سني ميلادهم نجد أنهم قد عاصروه. وإن كانت قد طالت أعمارهم بعده- فلا مانع من أن يكون روى عنهم (في)^(٤) أثناء حياته. ويحتمل أن يكون ابن الخباز الراوي عنهم هو غير صاحبنا. والله أعلم." ^(٥) مما اغترَّ رسالة جامعية تابعت هذا الباحث، على عجل طائر، أقدمها، دونما تبيين، على تعدية الحكم إلى القطع، عندها، باقتطاع صيغة التمريض لديه^(٦).

ولأن بينَ الظنِّ لازم، هنا، يعرض البحث من تراجم هؤلاء الأعلام ما يجلي اللبس الواقع ثمَّ وهم:

- زين الدين أبو العباس أحمد بن عبد الدايم بن نعمة بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المقدسي، مسند الشام وفقهها ومحدثها الحنبلي^(٧) (٥٧٥-٦٦٨هـ)، روى عنه محيي الدين النووي وابن دقيق العيد وابن تيمية وخلق آخرهم ابن الخباز^(٨).

١ . انظر: توجيه اللمع ص ١٩٥، و ٢٠٩-٢١٠، و ٤٢٥، و ٥٨٧-٥٨٨.

٢ . انظر: فلائد الجمان، المجلد ١، الجزء ١، ص ٢٥٤.

٣ . ورد في فلائد الجمان (الفخري في الحسنات) وهو تصحيف. المصدر نفسه.

٤ . في الأصل: دون "في".

٥ . توجيه اللمع، مقدمة المحقق ص ٢٧.

٦ . ابن الخباز الإربلي الضرير: حياته وآراؤه النحوية ص ٢١.

٧ . المعين في طبقات المحدثين برقم ٢٢٢٤ ص ٢١٢.

وانظر: توجيه اللمع، مقدمة المحقق ص ٢٦، وابن الخباز الإربلي الضرير، حياته وآراؤه النحوية ص ٢٠.

٨ . شذرات الذهب ٣٢٦/٥.

- والجمال البغدادي عبد الرحمن بن سليمان بن سعد بن سليمان البغدادي الأصل الحراني المولد الفقيه الحنبلي^(١) أبو محمد، نزيل دمشق (٥٨٥-٦٧٠) هـ، "روى عنه طائفة منهم ابن الخباز"^(٢).
- وسعيد بن علي بن سعيد العلامة رشيد الدين أبو محمد البصري الحنفي النحوي^(٣)، توفي سنة ٦٨٤ هـ^(٤)، كتب عنه ابن الخباز وابن البرزالي.
- و محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن سجمان^(٥) جمال الدين أبو بكر الوائلي الأندلسي المالكي النحوي (٦٠١-٦٨٥) هـ المعروف بالشريشي^(٦)، "روى عنه ابنه، وابن تيمية، والمزني، وابن العطار، والبرزالي، والصيرفي، وابن الخباز، وخلق سواهم"^(٧).
- ومحب الدين أبو العباس أحمد بن عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن محمد شيخ الحرم الطبري المكي^(٨) (٦١٥-٦٩٤) هـ، "روى عنه الدمياطي وابن العطار، وابن الخباز، والبرزالي، وجماعة"^(٩).

١ . شذرات الذهب ٣٣٢/٥ .

٢ . المصدر نفسه. وجاء في الوافي: "وروى عنه الدمياطي وابن الخباز وابن العطار" وفيه: جمال الدين البغدادي عبد الرحمن بن سليمان بن سعيد سليمان ..."، برقم ٦٧٤٠، ١٨/٨٩.

٣ . الوافي بالوفيات، برقم ٤٩٢١، ١٥/١٥٣-١٥٤. وفيه: "وكتب عنه أبو الخباز وابن البرزالي". والصواب ما أثبتنا. وبغية الوعاة ١/٥٨٥.

٤ . في شذرات الذهب: "وقد قارب الستين". ٣٨٥/٥-٣٨٦.

٥ . كذا في فلاند الجمان برقم ٨٠٥، المجلد السادس، الجزء السابع ص ٢٠٠، وفي الوافي بالوفيات برقم ٤٨١، ٩٣/٢-٩٤. وهو "سحمان" بالحاء المهملة في بغية الوعاة ١/٤٤. و "بحمان" بالباء والحاء المهملة في البداية والنهاية ١٣/٢٨٧.

٦ . الشريشي نسبة إلى شريش ككريم، من كور شذونة، بغية الوعاة ١/٤٤، وشذرات الذهب ٣٩٢/٥.

٧ . الوافي بالوفيات برقم ٤٨١، ٩٤/٢.

وانظر: المعين في طبقات المحدثين برقم ٢٢٦٩ ص ٢١٩.

٨ . شذرات الذهب ٤٢٥-٤٢٦.

٩ . المصدر السابق. وهو في المعين في طبقات المحدثين برقم ٢٢٩٤ ص ٢٢١.

- ومحمد بن أحمد بن عمر بن أحمد بن أبي شاکر بن الظهير الإبلي^(١)، أبو عبد الله بن أبي محمد الكفرعزي^(٢) (٦٠٢-٦٧٧هـ). "روى عنه أبو شامة، والقوصي، والدمياطي،

وأبو الحسين اليونيني، وشيخنا شهاب الدين محمود، وعليه تدرب وبه تخرج، وابن العطار وابن الخباز والشيخ جمال الدين المزّي^(٣).

وهكذا، صار من شيوخ ابن الخباز أحمد بن الحسين^(٤)، على أن ابن الشاعر يسلكه في تلاميذه. قال في ترجمته:

"تأدب على أبي عبد الله أحمد بن الحسين بن الخباز النحوي بالموصل"^(٥). وإذا كان لأحد الباحثين، متذرعاً بالظن، أن يصير تلميذ الرجل شيخاً له^(٦)، فإن آخر لم يتورع عن الإحالة حين عدّ (مجد الدين بن الظهير الإبلي) شيخاً لابن الخباز ومحمد بن أحمد بن عمر الكفرعزي تلميذاً له^(٧). وما هما علمين على ذاتين؛ إن هما إلا الرجل عينه!

وإذا كان مما يقوم في مقياس النظر أن يتلقى، على وجه التجوز، من كانت وفاته سنة تسع وثلاثين وستمئة عمن وُلد سنة إحدى أو اثنتين وستمئة، فإن أخذه، وهو شيخ مصره، عمن مولده بعيد سنة أربع وعشرين وستمئة^(٨) أمر في بعيد الاحتمال.

١ . الوافي بالوفيات برقم ٤٧٣، ٨٧/٢-٩١، وفوات الوفيات برقم ٤٣٢، ٢٩٤/٢-٣٠١.
٢ . قلائد الجمان، برقم ٧٥١، المجلد ٦، الجزء ٧، ص ٥١. والكفرعزي: نسبة إلى كفر عزة من قرايا إربل. كذا من ترجمة والده في قلائد الجمان برقم ١١١، ٢٩٢/١ وفي بغية الوعاة: "المراكشي المحدث" وفيه: مات سنة ٦٧٦هـ برقم ٦١، ٣٧/١. وانظره في معجم شيوخ الذهبي برقم ٦٨٣، ص ٤٦٥-٤٦٦.
٣ . الوافي بالوفيات ٨٧/٢.
٤ . في: ابن الخباز الإبلي الضرير: حياته وأراؤه النحوية ص ٢١، وعند محقق توجيه اللمع، مقدمة المحقق ص ٢٧.
٥ . قلائد الجمان، المجلد ٦، الجزء ٧، ص ٥٢.
٦ . توجيه اللمع، مقدمة المحقق ص ٢٧.
٧ . هكذا ذكره. وقال: "ولد سنة ٦٠٢هـ". ابن الخباز الإبلي الضرير: حياته وأراؤه النحوية ص ٢١، ثم ص ٢٣.
٨ . المقصود، هنا، العلامة رشيد الدين البصروي. راجع هذا البحث ص ٢٩.

وإنّ بعض النظر يهدي إلى أنّ تلك سياقات رواية ومحدّثين، ورجعه يكفي من تدبّر
جزماً بأن ابن الخباز ذاك ليس أحمد بن الحسين النحوي الإربلي الموصلي المتوفى سنة
٦٣٩هـ، إنما هو علي وجه التعيين ابن الخباز، نجم الدين إسماعيل بن إبراهيم بن سالم، أبو
الفداء الأنصاري العبادي الصالحي الحنبلي الحافظ المحدث المؤدّب، المنتهي نسبه إلى عبادة بن
الصّامت رضي الله عنه، المولود سنة ٦٢٩هـ المتوفى سنة ٧٠٣هـ^(١).

وإذا كان ابن العماد، في أيما شيخ، قائلاً: "روى عنه محيي الدين النووي، وابن دقيق العيد، وابن
تيمية، وخلق آخرهم ابن الخباز"^(٢)،

فإن لمن وقف على هذه العبارة^(٣) أنّ يتوقف عندها؛ فالنوي متوفى سنة ٦٧٦هـ، وابن دقيق
العيد من وفيات سنة ٧٠٢هـ، ليعلم يقيناً أن ابن الخباز، هذا، لن تكون وفاته قبل سنة ٧٠٢هـ
وهو آخر أولئك الرواة.

ناهيك أن يُذهب بالدليل نفسه، إلى أن ابن تيمية، هنا، هو علاء الدين علي بن عبد الغني ابن
الفخر بن تيمية الحراني (٦١٩-٧٠١)هـ على وجه التعيين^(٤).

وقد أوردت مسرداً لتراجم الأعلام الوارد ذكرهم، في هذا البحث، مختصراً، ممن روى
ابن الخباز أبو الفداء المحدث عنهم^(٥).

١ . طبقات الشافعية للإسنوي ٢/٢٠٧، شذرات الذهب ٨/٦، المعين في طبقات المحدثين برقم ٢٣٢٩
ص ٢٢٦.

٢ . وقوله هذا كان في زين الدين أحمد بن عبد الدايم (٥٧٥-٦٦٨)هـ، شذرات الذهب ٥/٣٢٦.

٣ . توجيه للمع، مقدمة المحقق ص ٢٦، حاشية ٣ .

٤ . شذرات الذهب، ٢/٦، والمعين برقم ٢٣٢٠ ص ٢٢٥، والوافي بالوفيات ٢١/١٦٥،

ميزاً من المحدث الإمام شرف الدين عبد الله بن عبد الحلّيم بن عبد السلام بن تيمية الحراني الحنبلي،
متوفى سنة ٧٢٧هـ، شذرات الذهب ٦/٧٦-٧٧، والمعين برقم ٢٤١٥ ص ٢٣٦، ومن شيخ الإسلام
الحافظ العلامة تقي الدين أحمد بن عبد الحلّيم بن عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني. ووفاته سنة
٧٢٨هـ، شذرات الذهب ٦/٨٠-٨٦، والمعين برقم ٢٤٢١ ص ٢٣٧.

أما العلامة مجد الدين أبو البركات عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الخضر بن محمد بن علي ابن تيمية
الحراني الحنبلي المتوفى سنة ٦٥٢هـ، فليس في طبقة من يروي عنه أحمد بن عبد الدايم بن نعمة المتوفى
سنة ٦٦٨هـ، انظر: المعين برقم ٢١٧٥ ص ٢٠٧، وشذرات الذهب ٥/٢٥٧، وفيه "القسم" بدل القاسم.
وولادته في الوافي في حدود سنة ٥٩٠هـ، ١٨/٢٦٠.

٥ . هذا البحث ص ١٤٤-١٤٦ .

أما د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، فقد غلب على ظنه أن عبد الكريم بن يوسف ابن الحسين، أبا الكرم الموصلّي المتوقّي سنة ٦١٣هـ من زمرة أشياخ ابن الخباز؛ لقول ابن الشعار:

"أنشدني أبو عبد الله أحمد بن الحسين بن الخباز النحوي اللغوي، قال: أنشدني أبو الكرم عبد الكريم بن يوسف بن الحسين الموصلّي المُعلّم لنفسه يرثي كِبشًا له:.."^(١) وقد توبع في ذلك^(٢).

ومذهب هذا البحث إلى أن نعت ابن الخباز أبا الكرم هذا بالمعلم لا يحمل على عدّه من أشياخه؛ فـ "المُعلّم" لقب أبي الكرم ليس غير؛ وهو المعروف بـ "المهذب الأفتس"^(٣). فهو المهذب أو المُعلّم؛ لقيامه على تعليم نفر من الصبيان الخط^(٤). فهل يكون ابن الخباز، وهو الخبير بالفروق اللغوية^(٥)، استبدل بالمهذب المُعلّم لغير ما غرض! إن ذلك القول لا يبلغ مقنعا، والرأي أن ابن الخباز أحجم عن إلحاق صفة التهذيب بأبي الكرم؛ لما فيها من دلالة على تطهير الأخلاق، والتنقية من العيوب^(٦)، وأبو الكرم بعيد الشُّقة إلى ذلك؛ وقد كان "ذا يد باسطة في صناعة الشعبة، وال نارنجيات، والسيمياء، والطلّسمات... مُستَهترًا بشرب الخمر، منعكفا عليها"^(٧). فلما لم يكن له بالتهذب بله التهذيب صلة، نفى عنه ابن الخباز هذه الصفة. وقد دأب ابن الخباز على أن يُصدّر اسم من أخذ عنه بصفة "الشيخ" أو "شيخنا"^(٨)، لا أن يذيل اسمه بلقب المُعلّم.

١ . قلائد الجمان، المجلد الثالث، الجزء الرابع، ص ٥٨-٥٩.

٢ . انظر: الفريدة في شرح القصيدة، مقدمة المحقق ص ١١.

وإبن الخباز الإربلي الضرير: حياته وأراؤه النحوية ص ٢٠.

وقد جاء فيها: "ويذكر ابن الشعار أنّ من شيوخه [أبا] الكرم عبد الكريم بن يوسف بن الحسين". والحق أن ابن الشعار لم يقل ذلك، وقد أورد البحث عبارته.

٣ . ترجمته في قلائد الجمان برقم ٣٤٤، المجلد ٣، الجزء ٤، ص ٥٨-٥٩.

٤ . المصدر نفسه.

٥ . انظر: هذا البحث ص ٥٠-٥١، و ١٣٢. وانظر: توجيه اللمع ص ١٨٨.

٦ . انظر: لسان العرب، مادة (هذب) ٧٨٢/١.

٧ . قلائد الجمان برقم ٣٤٤، المجلد ٣، الجزء ٤ ص ٥٨-٥٩.

٨ . انظر: هذا البحث ص ٢٦-٢٧.

ولعلَّ آخر ما يدفع البحث في الوجهة التي ينتحيتها، هنا، أن كان ابن الخباز سنيًّا^(١)، وأبو الكرم كان متشيّعًا بل "متشيّعًا مغاليًّا"^(٢).

كذلك غلب على ظن د. العثيمين أن إبراهيم بن عبد الكريم الحنفي البغدادي من شيوخ ابن الخباز^(٣)؛ ساقه إلى ذلك أن ابن الخباز رثى إبراهيم هذا بقصيدتين. وإبراهيم هذا، وهو أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الكريم بن أبي السعادات بن كريم الموصلّي المتوفى سنة ٦٢٨هـ^(٤)، لم تقل أي من المصادر إنه كان شيخًا لابن الخباز، ولو كان لذكر ذلك، في سياق عرض القصيدتين أو إحداهما، ابنُ الشعار^(٥).

ولم نقع في المصادر على اشتغال أبي إسحاق، مدار القول، بغير الفقه الحنفي^(٦)، وابن الخباز شافعيّ. فماذا عساه أخذ عنه!

إنّ هذا البحث ليدع ما تبتدر به الخواطر ليذهب إلى أنّ ابن الخباز ما رثا أبا إسحاق برابطة المشيخة أو التلمذة، وإنما بكاه ذلك النَّحْبَ السَّكْبَ^(٧) لِعُرَى الصَّدَاقَةِ والرَّقَاقَةِ؛ بأية قوله من قصيدته التي مطلعها:

جاد الغمامُ كأدمعُ الأحداقِ

قبراً ثوى فيه أبو إسحاق:

-
- ١ . انظر: هذا البحث ص ٤٠-٤١.
 - ٢ . قلائد الجمان، المجلد ٣، الجزء ٤، ص ٥٨.
 - ٣ . الفريدة، مقدمة التحقيق ص ١١-١٢ و ص ١٩.
 - ٤ . البداية والنهاية ١٣/١٢٥، والطبقات السننية برقم ٥٠، ٢٣٩/١، وهو فيه إبراهيم بن عبد الكريم بن أبي الغارات أبو إسحاق الموصلّي.
 - ٥ . إلاّ أن يكون ابن الشعار جاهلاً بذلك أو غائبًا!
 - ٦ . شرح أبو إسحاق قطعة كبيرة من "القدوري".
 - انظر: تاج التراجم في طبقات الحنفية لابن قطلوبغا ص ٤. والكتاب هو القدوري في فروع الحنفية للإمام أبي الحسين أحمد بن محمد القدوري البغدادي الحنفيّ المتوفى سنة ٤٢٨هـ، وهو الذي يطلق عليه "الكتاب" في المذهب. وشروحه كثيرة جداً. انظر: كشف الظنون ١٦٣١/٢.
 - ٧ . انظر رثاء ابن الخباز لأبي إسحاق في: قلائد الجمان ١/٢٥٩-٢٦٠.

ما بعدَ يومِكَ للصديقِ سوى الأسي
 ولهيبِ شوقِ دائمِ الإحراقِ
 وسهادِ عينِ لو تزوجها الكرى
 نشزتْ فبتَ حبّالها بطلاقِ
 وسقامِ جسمٍ لو ألمَ جديدهُ
 بالصّخرِ أجماءُ إلى الإخلاقِ
 أبقيتَ في كبدي صدوعاً لا تُرى
 شعباً ولسعاً لا يفوز براقي^(١)

فالصديق في قول ابن الخباز: "ما بعد يومك للصديق سوى الأسي" هو ابن الخباز نفسه.

وإذا كان من يعترض بالبيت:
 ومصابُ إبراهيمَ إجهازٌ على علمي فما في قوسِ صبري منزع^(٢)
 فليعلم بأن قريحة ابن الخباز ما كان ليصدر عنها: ومصاب إبراهيم إجهاز على علمي^(٣)؛ بدليل
 قوله: (صبري) في تمام البيت: "فما في قوس صبري منزع".

ولو أنّ من يدعي ذاتقة شعرية ساغ المناسبة السببية بين هلاك العلم ونفاد الصبر
 لدعوانه إلى أن يتبصر المناسبة السببية بين نفاد الصبر وهلاك الحلم، وما بين العين والحاء من
 قرابتين: صوتية، وحرفية، تبيح الأولى، لدى الضرورة، الشكّ في الراوي^(٤) من جهة السماع،
 بينما تجيز الثانية، في الحال نفسها، نسبة الناسخ أو المحقّق إلى التصحيف. ثم له أن يستوثق من
 هذا الحكم حين يعلم أنّ هذه القراءة لا تردّ بعض البيت بالبيت وحدّه؛ لأنّ جسم القصيدة يلفظه،

١ . قلائد الجمان ٢٥٩/١.

٢ . من قصيدته التي مطلعها:

جرت الدموع فسحبها لا تقلعُ ومضى العزاء فلا أراه يرجعُ

المصدر نفسه ص ٢٦٠.

٣ . والكلمة (كلمي) في قراءة د. عبد الجليل محمد عبد الجليل، وعندها لا وجه للاعتراض. انظر: كفاية

الإعراب ص ٢٧.

٤ . وهو هنا ابن الشعار.

والسياق كله؛ فلو كان في موت أبي إسحاق إجهاز على علم ابن الخباز لكان السياق مستدعيًا من قضى من شيوخ ابن الخباز قبلاً، إذ كيف يُقدّم، في الإجهاز على العلم، بفقد الأحبة والخلان، ثم بوفاة الوالد الذي لم يكن له في العلم سهم، ويترك من يفقدهم يصير المرء جريح علم يُجهز عليه بموت أبي إسحاق!

قال:

في كل يوم فقد خلّ مؤلّم
ولم يقل: فقد شيخ مؤلّم

فتدبّر:

في كل يوم فقدُ خلّ مؤلّم
ومحلّ إيناس خلاءً بلقُع
فإلامَ أحمل ما يُصدّع حملهُ
صمّ الصخور وكاهلي يتضععُ
كنتُ الضنّينَ بوالدي فسخا به
دهرٌ يفرّقُ صرفهُ ما أجمعُ
حفظتني الأيام قبل وفاته
فمضى بها أنا بينهنّ مُضَيَّعُ
ومصابُ إبراهيم إجهازٌ على
(ح/ع)؟ لمي فما في قوس صبري منزعُ

ولن تجد في سائر أبيات القصيدة أثراً لفضل علمي دان به ابن الخباز لأبي إسحاق^(١).

ولعلّ الذي قيل في أبي إسحاق الحنفي هذا حقّه أن يعاد جلّه في أبي إسحاق إبراهيم ابن محمد الرقيّ المتوفى سنة ٦٢٩هـ. فالرقيّ، كما غلب على ظن د. العثيمين^(٢)، هو كالحنفي من أشياخ ابن الخباز. وإذا كان رثاء ابن الخباز إبراهيم هذا بقصيدة دفع إلى ذلك الظن فلقد دفع عنه

١ . راجع القصيدة في قلائد الجمان ١/٢٦٠-٢٦٢.

٢ . الفريدة، مقدمة المحقق ص ١٢.

الوقوف على ترجمته في قلائد الجمان وليس فيها عن ابن الخباز خبر^(١)، قبل أن يهدي النظر في المراثية إلى أن الرقيّ لم يكن شيخاً لابن الخباز؛ إذ ليس في مراثيته بيت واحد ينطق بفضل الرقيّ عليه فضل العالم على تلميذه.

ولقد فجع ابن الخباز بوالده، وما عثم أن فقد سنة ٦٢٨هـ صديقه أبا إسحاق الحنفي، حتى إذا كان مطلع سنة ٦٢٩هـ رزى بثالثة الفواجع في المحرم منها يوم لحق بهما صديقه الرقيّ. حينها اجتمعت في نفسه أسباب قوله من قصيدته التي رثى بها الرقيّ:

أما في ذهاب الأهل عنا إلى البلى
لمن كان ينسى حنقه ما يُذكرُ

أما في فناء الأصدقاء وفقدهم
موارد أحزان لها الفكرُ مصدر^(٢)

وبذا، يهتدي البحث إلى أن ابن الخباز لم يرث الرقيّ بدعوى المشيخة. ولعلّ في قوله: "أما في فناء الأصدقاء وفقدهم"، هنا، ما يهديّ به إلى القول: إنّ الحبل كان معقوداً بين الرجلين بعرى الصداقة والرفقة. وكما كان ابن الخباز مدفوعاً بها من قبل إلى رثاء أبي إسحاق الحنفي، فلقد رثى لها أبا إسحاق الرقيّ.

ولعلّ كثرة ما سقط إلى بعض الأفهام من خلط وأوهام يفيء إلى أن اشترك بكنية ابن الخباز عديداً من الأعلام لعلّ من السائغ، هنا، ذكر بعض منها.

١ . قلائد الجمان ١٢٣/١-١٢٧ برقم ٣٠.

٢ . قلائد الجمان ١/٢٦٢.

٦. من أبرز مَنْ كنيته الخبازُ أو ابنُ الخباز:

- نجم الدين محمد بن أبي بكر بن علي بن شايبي، أبو عبد الله الموصلي المعروف بابن الخباز المتوفى سنة ٦٣١هـ. شرح ألفية (ابن معطي) في النحو وقد هاجر إلى حلب واستوطنها^(١).
- أبو الفداء إسماعيل بن إبراهيم بن سالم، نجم الدين بن الخباز الأنصاري العبادي الصالحي الحنبلي الحافظ المحدث المؤدّب (٦٢٩-٧٠٣)هـ. ينتهي نسبه إلى عبادة ابن الصامت، رضي الله عنه، وقد خرّج لنفسه مشيخة في مئة جزء عن أكثر من ألفي شيخ^(٢).
- أبو عبد الله محمد بن مبارك، ويعرف بابن الخباز، توفي سنة ٤٨٣هـ. أديب، لغويّ، إخباريّ من أهل سرقسطة^(٣).
- أحمد بن إبراهيم بن عبد العزيز بن علي الموصلي الأصل الدمشقي شهاب الدين نزيل الصالحية، توفي سنة ٨٠١هـ^(٤).
- أبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد بن حبيب العامري المعروف بابن الخباز. توفي سنة ٥٣٠هـ^(٥).
- محمد بن عبد الله (الادرنه وي) المتخلص المعروف بـ (اتمكجي زاده)، أي: ابن الخباز الرومي الكلشي الصوفي، توفي سنة ١٠١٤هـ^(١).

^١ . انظر في ترجمته قلائد الجمان، المجلد الخامس، الجزء السادس ص ٢١٠-٢١١ برقم ٦٦٥، وطبقات الشافعية للإسنوي ٤٩٩/١، ومعجم المؤلفين ١١٤/٩-١١٥.

^٢ . شذرات الذهب ٨/٦، وانظر: طبقات الشافعية للإسنوي ٢/٢٠٧، والمعين في طبقات المحدثين برقم ٢٣٢٩ ص ٢٢٦.

^٣ . انظر في ترجمته: معجم المؤلفين ١١/١٦٩.

^٤ . طبقات الشافعية للإسنوي ٤/٤٥، والإنباه على أعلام الرواة ٤/٣٦.

^٥ . انظر في ترجمته: البداية والنهاية ١٢/٥٩٦، ومعجم المؤلفين ١٠/١٩٥.

- أحمد بن مسرور بن عبد الوهاب أبو نصر الخباز البغدادي. مقرر، توفي سنة ٤٤٢هـ^(٢).
- الخباز البلدي محمد بن أحمد بن حمدان^(٣).
- أبو محمد عمر بن محمد بن عمر، جلال الدين الخبازي الخجندي الحنفي. فقيه أصولي، صاحب المغني في أصول الفقه، توفي سنة ٦٩١هـ^(٤).
- عبد الكريم بن الحسن بن علي بن رزمة، أبو طاهر الخباز (٣٩١-٤٦٩)هـ^(٥).
- المبارك بن علي بن عبد العزيز السمذي، أبو المكارم بن الخباز (٣٥١-٥٤٠)هـ^(٦).
- الخباز الأرجي علي بن أبي سعد بن إبراهيم، أبو الحسن الخباز الأرجي المتوفى سنة ٥٦٢هـ^(٧).
- علي الخباز، علي بن سليمان بن أبي العز، أبو الحسن البغدادي الزاهد المتوفى سنة ٦٥٦هـ^(٨).

^١ . انظر: معجم المؤلفين ١٠/١٩٩، وهديّة العارفين ٢/٢٦٦.

^٢ . انظر: طبقات القراء برقم ٦٥١، ١٣٧/١-١٣٨.

^٣ . "نسبة إلى بلد، وهي مدينة بالجزيرة التي منها الموصل". الوافي بالوفيات برقم ٣٤٤، ٤٣/٢. وانظر: بيتمة الدهر ٢/٢٤٤.

^٤ . انظر: شذرات الذهب ٥/٤١٩، ومعجم المؤلفين ٧/٣١٥، ولم يذكر له ابن كثير هذا اللقب. والبداية والنهاية ١٣/٣٠٩.

^٥ . المنتظم برقم ٣٤٦٩، ١٦/١٨٨.

^٦ . المصدر السابق برقم ٤١٢٠، ١٨/٤٧.

^٧ . المصدر نفسه برقم ٤٢٦١، ١٨/١٧٥.

^٨ . تاريخ الإسلام، وفيات (٦٥١-٦٦٠)هـ، برقم ٣٠١، ص ٢٧٨-٢٧٩.

٧- تلاميذه:

ومنهم:

- عز الدين عبد الوهاب بن إبراهيم بن محمد، أبو محمد الخرجي الزنجاني، الأديب الفاضل، نزيل تبريز، المتوفى سنة ٦٦٠هـ^(١)، "كان قد أقام بالموصل واستملى على الشيخ شمس الدين بن الخباز تصنيفه"^(٢). وهو "صاحب شرح الهادي المشهور، و متنُ الهادي له أيضًا. وله التصريف المشهور بتصريف العزّي، ومؤلفات في العروض والقوافي. وخطه في غاية الجودة"^(٣).
- ومحمد بن ميكال بن أحمد بن راشد مجد الدين الموصلّي الفرضي النحوي المتوفى سنة ٦٧٨هـ عن ثمان وسبعين سنة^(٤). وقد أملاه "توجيه اللع"^(٥).
- وشمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الإسعدي. أملاه "الغرّة المخفيّة في شرح الدرّة الألفيّة"^(٦) ألفيّة (ابن معطي).
- وهبة الله بن محمد بن هبة الله بن منصور بن أبي سعد بن الحسن بن منصور، أبو الكرم القصاب الشيرازي الأصل الموصلّي المولد والمنشأ المعروف بابن الدانش، ولد سنة ٥٩٩هـ. "حفظ الكتاب العزيز وقرأ طرقًا من العربية على الأديب أبي العباس أحمد بن الحسين بن أحمد بن الخباز النحوي الموصلّي"^(٧).
- ومحمد بن أحمد بن عمر بن أحمد بن أبي شاکر، أبو عبد الله بن أبي محمد الإربلي الكفر عزي^(٨).
- وعليّ بن إبراهيم بن علي بن أبي بكر أبو الحسن الموصلّي، وقد "شدا طرقًا من الأدب على أبي العباس أحمد بن الحسين بن الخباز"^(٩).

١ . تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب برقم ٢٩٧. الجزء الرابع، القسم الأول، ص ٢٣٤-٢٣٥.

٢ . المصدر السابق.

٣ . بغية الوعاة برقم ١٥٩٧، ١٢٢/٢ وفيه: "عز الدين عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب (بدل إبراهيم) بن أبي المعالي الخرجي (بدل الخرجي) الزنجاني".

٤ . بغية الوعاة برقم ٤٧١، ٢٥٤/١.

٥ . أسماء السيوطي: التوجيه في العربية. المصدر السابق.

٦ . ذكره د. عبد الرحمن العثيمين عن خاتمة المخطوط من نسخة الأسكوريال. الفريدة، مقدمة المحقق، ص ١٣.

٧ . قلائد الجمان برقم ٨٩١، المجلد السابع، الجزء التاسع ص ١٥٢.

٨ . وقد سلف ذكره. انظر: هذا البحث ص ٣١.

٨ - فقهه وعقيدته:

لم يصرف ابن الخباز همته إلى علوم الأدب إلا بُعيد حفظه الكتاب العزيز وكتاب التنبيه لأبي إسحاق الشيرازي^(٢). وقد صرّح بشافعيته الحافظ ابن كثير^(٣). وفي توجيه اللمع يحاور ابن الخباز الفقهاء في عدد من المسائل من صميم اللغة، فمن ذلك قوله: "وتقول الفقهاء: التُّكرة في سياق النفي تَعْمٌ، ويطلقون هذا القول، والصواب ما ذكرته من التفصيل. ولو كان كما قالوا لامتنع أن تقول: ما جاءني رجل بل رجلان؛ لأن المعطوف والمعطوف عليه متناقضان. فلما صح ذلك دلّ على أن قولهم لا يؤخذ به على الظاهر."^(٤) ويردُّ ابن الخباز في باب "عطف النسق" أن يكون مذهب الإمام الشافعي في الواو أنها تفيد الترتيب^(٥). وقد ربأ ابن الخباز بالإمام الشافعي عن مثل هذا بقوله: "وما الأمر بعد ذلك كله إلا كما قال أبو الفتح بن جنّي: وما يُحكى عن بعض الأئمة فإنّي أعيذه منه"^(٦).

ويذهب هذا البحث إلى أنّ ابن الخباز لم يكن رافضياً؛ بدليل ما قصد إليه في توجيه اللمع من قوله في معرض المثال: "نعمَ العمرُ عمرُ بن الخطاب"^(٧). بل يؤازر على القول بسنيته العلمُ بأن خليليه الصقّيين كانا من السُنّيّة، فقد كان أبو إسحاق الرّقّي معيدَ الدرس بالمدرسة العزّية وهي مدرسة سُنّيّة. أما إبراهيم بن عبد الكريم الحنفي ففقيه سُنّيّ من أعلام الفقهاء الحنفيّة^(٨). وقد بكاهما ابن الخباز فأنتى على ديانتها وسأل الله النعيم لهما. قال من قصيدته في رثاء إبراهيم الرّقّي:

ومن ابن الموتى بذكر محاسن فتأبينُ إبراهيمَ أولى وأجدر^(٩)
ومنها:

١ . قلائد الجمان، برقم ٤٩١، المجلد الرابع، الجزء الخامس ص ٩٣ .

٢ . قلائد الجمان ٢٥٣/١ .

٣ . البداية والنهاية ١٥١/١٣ .

٤ . توجيه اللمع ص ٢٢٩ . وانظر ردّه قول الفقهاء: الدهر يطلق على أقل شيء من الوقت، ودليله من القرآن

على أن الدهر يراد به الزمان المتناول ص ١٨٨، وهذا البحث ص ٦٩ .

٥ . توجيه اللمع ص ٢٨٥ .

٦ . المصدر السابق .

٧ . المصدر السابق ص ٣٩٠ .

٨ . راجع هذا البحث ص ٣٥ .

٩ . قلائد الجمان ٢٦٢/١ .

وقولا له عظمت قبراً سكتته فليس يمسُّ القبرَ إلا المُطَهَّرُ^(١)

وقال من عينيته التي رثى بها إبراهيم بن عبد الكريم الحنفي: ^(٢)
 كم ليلةً أحببته بعبادة لله تسهر والخلائق هُجَّعُ
 سعدت قبورٌ جاورتك وأهلها بخلود جنات النعيم تُمتَّعُ

وفيها:

أرضاك ربك بالنعيم مضاعفاً ووُصِّيتَ بالخير الذي لا يُقَطَّعُ
 وضفاً عليك من الخلود لباسه وصفاً لديك من الجنان المكَرَّعُ

فهل كان يستقيم لابن الخباز أن يقول فيهما مثل هذا لو أنَّهما كانا يخالفانه في المعتقد؟ ثم إن المترجمين والمؤرخين من أهل السنة ما كانوا ليسكتوا عن القول في عقيدة الرجل لو أنهم علموا فيها ما يخالف معتقدهم.

وقد يدغر علينا من يطعن في ديانة ابن الخباز، ويكفره، مستشهداً بالأبيات التي أوردتها ابن الشعار في قلائد الجمان، ومنها قول ابن الخباز:

رأيتُ أبا بكرٍ يصلي وقد زنى بأنثى ولم يُكْرَ عليه مُحَمَّدُ
 وعثمانُ لم يظلمه قاتله وما لحيدرةٍ إذ جارٍ إلا المهنَّدُ

والحق أنَّ هذا قد طاش سهمه، وخاب سعيه، وتزيّاً بزيِّ الذين تطاولوا إلى الحكم على الخلق بالكفر، وما هم لذلك بأهل. وما كان ابن الخباز يصنع مثل هذه الأبيات إلا ليدلَّ الجهال في عصره على أنَّ اللغة أساس العلم، إن لم تكن هي العلم نفسه، وليكبت أمثال هذا ممن تصدروا مع سوء فهم، وقلة علم، لتخرج هذه القطعة النظمية من القول بعيد الغور لغزاً لا يصدر إلا عن حُذَّاق اللغة، يربحاً الكشف عن ستره إلى مبحث لاحق من هذا الفصل^(٣).

١ . المصدر السابق ١/٢٦٣.

٢ . المصدر السابق ١/٢٦٢.

٣ . هذا البحث ص ٥٠-٥١.

٩- "في وجه الناس والزمان":

هكذا على الأستاذ إحسان عباس أول الفصول في كتابه: "أبو حيان التوحيدي"^(١). ولعل في هذه الإيماءة، لمن وعاهها، نبأً بيئياً عما يقصد إليه البحث من هذا العنوان.

وحقاً أنّ عنوان المبحث، بدءاً، لم يكن هذا؛ فقد عدل إليه، في تردد، عن "ابن الخباز: حليته وبؤسه"؛ إذ من حليته كان بؤسه، فابن الخباز رجلٌ كبرت نفسه بعلمه، وأضوتُ بفقره وذهاب بصره، وهو الذي أُجئ إلى أن يتوكأ على علمه الذي دونه مرقى السيادة ليحصل ما كان يجد أبوه من الخبازة.

ولا جرم أنّ الأمر كان أيسرَ مما نصف على غيره. أما هو فما كان له أن ينافق أو يداهن، وهو الذي عاب قومه حين قال: "ولو حلّوا عصر النبي -عليه السلام- لنزلت فيهم: ﴿براءة من الله ورسوله﴾"^(٢). وإن تأخروا مولداً فقد نظموا مع أهلها في سلك النفاق. "فأسأل الله الذي صان وجهي عن السجود لغيره أن يصون لساني عن السؤال لغيره"^(٣). ولذلك لم يدخل في زمرة المقرّبين من لؤلؤ.

وظاهر أنّ ابن الخباز تعرّف لؤلؤاً من كُتّب؛ فقد حضر ابن الخباز بعض مجالسه الأدبية^(٤). وعلى أنّ تسجيلاً يفصل ما كان يدور في تلك المجالس لم يصل إلينا خبره فإننا ندرك الجفاء الحائل بين الرجلين، وأن التوادّ بينهما ما لبث إلا قليلاً. فابن الخباز الذي وقد شيخاً راسخاً في العلم إلى مجلس لؤلؤ لم يجد عنده الحظوة التي رامها لقاء علمه؛ إذ لعله خبر من حال لؤلؤ، وقد لابسته حتى عرف دخلته، ما ينهاه عن رفع ذكره أو الإشادة بفضله، أو قل: إنّ طبعه النقر لم يسعده على تودد لؤلؤ والتملق له.

١ . أبو حيان التوحيدي ص ٩.

٢ . التوبة، من الآية ١.

٣ . الفريدة: مقدمة المحقق، ص ١٦، نقلاً عن خاتمة الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية، نسخة الأسكوريال.

٤ . وقفنا على مجلس واحد من تلك المجالس حضره ابن الخباز وقال فيه شعراً. انظر: التذكرة الفخرية

لقد كان ابن الخباز رجلاً شموساً ذا نفرة من أهل زمانه، لهج بزمهم حتى حمد ربه على العمى لما يحجب عنه من أشخاصهم، وذمّ سامعته لما تؤدّيان إليه من أصواتهم. قال:

لَوْمًا فَأَحْدَقَ بِالْأَيَّامِ إِحْدَاقًا^(١)

وقال:

فحمدتُ ربَّ العالمين على العمى

فيه فقدتُ شخوصها وشياتها

وذمتُ سامعتي لما كانتا

سبباً تقربني^(٢) إلى أصواتها^(٣)

إنّها نزعة قديمة، يتصدر في تعليلها قول أبي حيان: "إن التصدي للعامة خلوقة، وطلب الرفعة بينهم ضعة، والتشبه بهم نقيصة"^(٤)، ينضاف إليه ما قد يستولي على المرء من عسر الطبع، وشدة التحيزة.

وقد برز في عصر ابن الخباز جمع من الرؤيضة جعلوا يتناولون إلى الخوض في مسائل اللغة. وحين كان جمهرة الناس في عصره لا يميزون العلماء من الأدعياء، ووجد الناس قد خفت قلوبهم إلى من خفت عقولهم برز ابن الخباز، فلم يدار هافياً أو يرفق بمن عثر، ومضى يصف هؤلاء بالحمق و الجهالة^(٥)، يسخر منهم ويغلظ عليهم.

ولك أن تقول: لقد كان لابن الخباز معدى، بالرد على هؤلاء بيانا لجهلهم، عن وصفهم بالحمقى أو الجهال، ثم معدى بهذا الوصف عن رفته بشباه: "أسخن الله عينه"^(٦)، و"لو فكر فيما قال لتبرقع"^(٧). بل لقد كان له أن يتلطف لحال من يحاوره، فيستميله إليه ويستهو به، عوض أن

١ . البيت في قلائد الجمان منقوص "فهم أعدوا" وفيه "لوما" عوض "لوما". ٢٥٧/١. وهو هنا عن: الفريدة مقدمة المحقق ص ١٥.

٢ . كذا في المطبوع بقاء المضارعة في (تقربني)، وقد أثبتناه حملا على بعض معاني السبب، ومنها، هنا، الذريعة. انظر: لسان العرب (سبب) ٤٥٨/١.

٣ . قلائد الجمان ٢٥٦/١.

٤ . الإمتاع والمؤانسة ٢٢٥/١.

٥ . انظر: توجيه اللمع ص ٢٤٢، و ٢٥١، و ٢٥٢، و ٢٦٢، و ٣١٣، و ٣٣٦، و ٤١٥، و ٥٧١، و ٥٩٢.

٦ . المصدر السابق ص ٤٧٧.

٧ . المصدر نفسه ص ٢٥١.

يتبدره: بـ "لا شك أنك جاهل"^(١) ثم لا يكفّ عن الرجل حتى تطمئن نفسه بأن الرجل قد "أرتج عليه"^(٢). ولكنه ابن الخباز قويّ العارضة، ذو الخلق الحزنّ الوعر النّور، ذلك الخلق الذي يفسّر، من وجهه، ما كان من انقباض الناس ولؤلؤ عنه.

ومن وجه آخر، فكأنّ ابن الخباز بوجهه الفقير الضرير قد جمع الناس ولؤلؤًا ثانية على أن يتتّبوه ويتحيّوا عنه؛ فالعوامّ شأنهم أن يتعلقوا بكلّ ذي بهرَج ومظهر، وهو زريّ الهيئة عبّل البدن، انثرت لحيته جميعها بعد مرض فدحه، وكان له على وجه الدهر، بصر يسير ذهب بالمرّة^(٣). وقد دلّ على فقره وقلة ذات يده قوله: "وكيف لا يُجدد فضلي وأنا بين قوم لا يرون الفضل لغير الأغنياء! ويحتقرون الفقراء المؤمنين ولو كانوا من الأنبياء!"^(٤).

أمّا لؤلؤ فلا يخفى عن تبصر حاله أن لا حاجة له من عالم لا يتأثره الناس، ولا يصلح أن يترسّل به إلى الخليفة والملوك والأمراء، ثم يُحجم، فيما يبدو، عن التتويه به أو مدحه ولو ببيت شعر واحد.

ولو أنه أقبل على مدح لؤلؤ لكان قصيدًا محبّرًا في شعر ابن الخباز المبول على التجويد، يُذاع بين الناس، ثم لا يكون لابن الشاعر إلا أن يصدّر به ما نقله من شعر ابن الخباز. فهل له، لو كان، أن يسقطه، ثم يجعل أول ما يرويه من شعر ابن الخباز قصيدته في مدح ابن المستوفي!^(٥)

وقد غلب على ابن الشاعر، في ترجمته للشعراء الذين مدحوا لؤلؤًا، تقديم ما قالوه في مدحه على سائر أشعارهم^(٦).

١ . المصدر نفسه ص ٤١٥ .

٢ . المصدر نفسه.

٣ . وكان أسمر اللون. قلائد الجمان: ٢٥٤/١.

٤ . الفريدة: مقدمة المحقق ص ١٦، نقلًا عن خاتمة الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية، نسخة الأسكوريال.

٥ . مرّ ذكره في هذا البحث ص ٢٣.

٦ . راجع قلائد الجمان: أجزاءه:

١ / ١٦٩، ٣٠٤، ٣٢٤.

و ٣ / ٥٠، ٨١، ٣٠٨، ٣١٢، ٣٨٧

و ٤ / ٥٩، ٣٥٩، ٣٦٥ و ٥ / ٦٧، ٧٦، ٨٢، ٩٨، ١١٤ و ٦ / ٣٠٦، و ٧ / ١١، ١٩، ٢٨، ١٥٧.

ولا شك أنّ الحياة التي تعبّست في وجه ابن الخباز قد افتتحت له عن بعض عطائها أيام اتصل بالصاحب أبي الكرم محمد بن علي بن مهاجر الموصلي^(١) مُنشئ المسجد الذي أقام ابن الخباز على إقراء العلم فيه. وقد فرض له صاحب لقاء ذلك جاريًا يدر عليه وجرية تصل إليه، تقوم بأودّه وتفضّل عنه.^(٢)

وليس من الشطط القول: إنّ مما ألف بين الرجلين استنكارهما ما آلت إليه الموصل في عهد لؤلؤ وصدودهما عنه؛ فاللبيب تغنيه عن العبارة الإشارة إلى هجرة صاحب بثروته من عزّه في قومه إلى الديار الشامية، ليموت غريبًا في دمشق وحيدًا، ويرثه ملكها الأفضل!^(٣) وإذا كانت وفاة صاحب في سنة ٦٣٤هـ فإنّ حال ابن الخباز آلت إلى التردّي من قبل هذه السنة بهجرة صاحب من الموصل أو بُعيدها، حينها صار عطاء صاحب محظورًا، واضطر ابن الخباز إلى المدرسة البدرية^(٤) التي أنشأها لؤلؤ. فكأنه قصد إلى شيء من حاله هذه حين قال: "فإني كلما أردت خفض العيش صار مرفوعًا، وعاد بالحزن سبب (المسرة)^(٥) مقطوعًا"^(٦).

وقد يُزعم أنّ مصير ابن الخباز إلى المدرسة البدرية جاء إكرامًا له في آخر حياته. وهذا زعم عجlan؛ يدحضه أنّ المدرسة البدرية ما عادت بعد سنة ٦٣٣هـ محط العلم ومهبط العلماء^(٧)، فقد صار نجمها إلى أفول ونشاطها إلى خمول، قبل أن يتم تحويلها مشهدًا للإمام يحيى بن القاسم^(٨).

١ . قلائد الجمان ١/٢٥٤.

٢ . قلائد الجمان ١/٢٥٤.

٣ . البداية والنهاية ١٣/١٤٠، وفيه أنه "دفن بقاسيون". وفي الوافي بالوفيات: "قدم دمشق، وسكنها." ٤/١٢٤، وفي تاريخ إربل: "سكن دمشق، وبها توفي سنة ٦٣٤هـ"، ٥٦/٢.

٤ . قلائد الجمان ١/٢٥٤.

٥ . في المطبوع: (المسيرة). وقد أثبت البحث ما رآه أليق بالسياق. والنص نقله الدلحي وقرأه كما أثبتناه، راجع:

الفلاكة والمفلوكون ص ١٥٥.

٦ . الفريدة في شرح القصيدة ص ٥٠.

٧ . إمارة الموصل في عهد بدر الدين لؤلؤ ص ٢٢٠.

٨ . المرجع السابق ص ٢٢٠-٢٢١.

وقد يبلى العلم بأن نفس ابن الخباز لم تكن في المدرسة البدرية راضية، ولا مرضية التأسيس على دأبه الشكاة حتى مات، شكاةً قسم بثها بين شعره ونثره. وهي في نثره مقسومة بين خطب الكتب والخواصم. جاء في توجيه اللع خاتمته بعد أن شكى مرضاً عمده: "فما تجاوزت ذلك الزمان بئعبة طائر خائف إلا وقد (رُزئ) ^(١) بعض من يعينني أمره من أهلي (بمرزئة) ^(٢)... فقلت:

مصائبُ شئى جُمعت في مصيبة ولم يكفها حتى قفّتها مصائبُ
وأنا مع ذلك بين أهل بلدة تجعل رؤيتهم الذكيّ بليداً، ينفرون من الفضائل وأهلها نفور الضبّ
من البحار، والنون من البيد القفار، كلما زاد المرء بينهم فضلاً زاد عندهم نقصاً... ^(٣).
وقال في مقدمة "الفريدة":

"ومن علم حقيقة حالي عذرتني إذا قصرت؛ لأن عندي من الهموم ما يزغ الجنان عن حفظه،
ويكور اللسان عن لفظه... وأنا أسأل الله أن يكفيني شكواي، وألا يزيدني على بلواي... ^(٤).
وفي العرة المخفية، خاتمها، يستكثر ابن الخباز من شكايته التي لعلّ فيما عرض منها بلاغاً. ^(٥)

ومن يطالع شعر ابن الخباز يجد نصيباً وافراً من شكاته، تألم فيه لمصائب رُزئ بها.
فقد هجم الموت على الأحبة والخلائن، فقطف والده ثم ما لبث أن تئى بصديقيه الحنفيّ
(٦٢٨هـ) والرقّيّ (٦٢٩هـ) ^(٦).

وهذا بعض رثائه يتشكى فيه ريب المنون.

قال أول العينية التي رثى بها إبراهيم بن عبد الكريم الحنفي:

١ . وتحتمل أن تكون (رُذِي) بالبدال المعجمة. أما المطبوع ففيه (رذئ)، وهو اشتقاق لم يُحفظ أن تكلمت به العرب.

٢ . وتحتمل أن تكون (مُرْدِيَّة) بالبدال المعجمة فياء. أما المطبوع ففيه (مُرْدِيَّة) ، وهو اشتقاق لم يُحفظ أن تكلمت به العرب.

٣ . توجيه اللع ص ٦١٦.

٤ . الفريدة ص ٤٩-٥٠.

٥ . راجع هذا البحث ص ٤٢ و ٤٤.

٦ . هذا البحث ص ٣٤-٣٥.

جرتِ الدَّموعُ فسُحِبُها لا تُفْلِعُ
 ومضى العزاءُ فلا أراه يرجعُ
 أعجبتَ من جزعي لرزءٍ هدّني
 لا تعجبينَ فذو الرّزيّةِ يجزِعُ
 أبكي ولا أرجو إعادة ما مضى
 ومتى أعادت ما تقضى الأدمعُ
 في كل يوم فقدُ خلّ مؤلّمٌ
 ومحلُّ إيناسٍ خلاءً بلقُعُ
 فإلام أحمل ما يصدّع حمّله
 صمّ الصخور وكاهلي يتضعضعُ؟^(١)

وقال في رثاء إبراهيم بن محمد الرقيّ:
 شكوتُ خطوب الدهر من قبل فقدهِ
 ومن بعده البلوى تزيد وتكثرُ^(٢)

وقد مضى، كذلك، القول في إعراض ابن الخباز عن أهل زمانه، ودمّهم في شعره، ومما قال
 فيهم:

أعراضهم لم تنزل مُسودّةً فإذا
 قدحنت فيهم أصاب القُدح حرّاقا
 بلوئهم قطعمتُ السّمّ في عسلٍ
 فما وجدتُ سوى الهجران درياقا^(٣)

وقد ينسرب في صدورنا شيء من حنق ابن الخباز على زمنه وخيبة رجائه في أهله، وهو
 يقول:

كم خاب ذو العقل الصحيح
 وفاز ذو العقل السقيم^(٤)

١ . قلائد الجمان ١/٢٦٠.

٢ . المصدر السابق ١/٢٦٣ .

٣ . المصدر نفسه ١/٢٥٧.

٤ . المصدر نفسه ١/٢٦٤.

وفي قوله:

فالعلم محرومٌ بقبح كساده

والجهل مرزوق بحسن نفاقه

يا ليتني أبصرتُ قبل منيَّتي

من نال حظًا منه باستحقاقه^(١)

إنها شكاة لازمته مدّة حياته حتى أثبت العبارة الصريحة عنها بعضُ الذين ترجموا له: ولعلمهم كانوا يتناقلون قول ابن الشعار: "إنّ ابن الخباز لم يزل متألّمًا من الزمان، كثير التعب من صروفه، شاكيًا من أبناء دهره قليلَ الحظّ منهم"^(٢).

هكذا عاش ابن الخباز في زمنه، كارهاً له متغيّظًا عليه؛ لم يُطق الاستسلام له بعتاده وعناده، ولم يستطع أن يصرخ في وجهه، ويجمع حوله الأنصار؛ بجهل الناس، وبعماه وفقره اللذين حبساه في الموصل، فعجز أن يرى وجهًا لزمانه آخر، عساه يكون في مكان آخر. ولم ينته زمان الإقصاء والحرمان حتى جاء أجلُ ابن الخباز ليحيا بعده على ما كان حقًا شيخ وقته وحبر مصره^(٣)، "وواحد عصره"^(٤)، "إمامًا بارعًا مفتنًا"^(٥)، "لم يُرَ في زمانه أسرع حفظًا منه، ولا أكثر استحضارًا للأشعار والنوادر."^(٦) "علامة زمانه في النحو واللغة والفقهِ والعروض والفرائض، وله المصنفات المفيدة"^(٧)، "والأشعار الرائعة اللطيفة"^(٨). وعلى هذا أضحي ابن الخباز، الآن، في عين الناس والزمان.

١ . المصدر السابق ١/٢٦٥.

٢ . المصدر نفسه ١/٢٥٤، وانظر: (الفلاكة والمفلوكون) ص ١٥٥، وإشارة التعيين ص ٢٩.

٣ . قلائد الجمان ١/٢٥٣.

٤ . التذكرة الفخرية ص ١٦٩.

٥ . النجوم الزاهرة ٦/٣٠٢.

٦ . البلغة ص ١٩-٢٠.

٧ . بغية الوعاة برقم ٥٦٠، ١/٣٠٤.

٨ . طبقات النّحاة واللّغويين لابن قاضي شهبه ص ١٦٣.

١٠- شعره وألقيه:

لم ينته إلى هذا البحث، فيما تأدى له من المصادر، خبر عن ديوان شعر لابن الخباز. وعلى انشغاله، كأقرانه من العلماء، بالعلم عن قول الشعر فإن فيما حفظ لنا "قلائد الجمان" من شعره لنباً مبيئاً عن نفس شعريّ قلما يطاوله عالم^(١)، ومُكَنَّة على قرص الشعر أقلُّ ما يقال في صاحبها أنه شاعر.

وإذا كان ابن الخباز بدا فيما مضى من هذا البحث شاعراً للثناء والشكاة والبكاء، فلا ريب أن قطع الليل المظلم في نفسه لم تكن خلاءً من نجوم تلمع، وقمر ينير. ولو أقيت السمع هناك لوجدته ودوداً إلى من يستحق ودّه وهو يمدح ابن المستوفي "من غير انتظام معرفة بينهما ولا مشاهدة"^(٢)؛ لِمَا آنس من فضله "وجلالته في العلم والرئاسة"^(٣). فقد أنفذ إليه مدحة من الموصل إلى إربل لا يطلب بها أجراً^(٤). ومنها:

جَمَعَ الفضائلَ والفواضل بعدما دان اللئام بتركها وشتاتها
وبنى من الشرف الرفيع محلةً جعلَ الطُّبَّاقَ السبع من شرفاتها^(٥)

ولأدهشتك الغاز وألقيُّ كان يسعد وهو يحوكها من خزائنه في مشترك اللغة، مبرزة تفوقه على جماعة الرؤيضة ممن يطير العوامّ بالغازه إليهم فيعجزون عنها.

وقد عرض ابن الشعار أربع ألقيات نَظَمها ابن الخباز ففسر ثلاثاً وتجاوى عن واحدة، أثر البحث أن يعرضها ها هنا، قاصداً إلى الكشف عنها.

١ . بلغت أبيات عينيته في "قلائد الجمان" ثلاثة وأربعين بيتاً. ٢٦٠/١-٢٦٢، وراجع بعض قصائده التي حفظها كلها أو بعضها المصدر نفسه ٢٥٥/١-٢٦٥.

٢ . قلائد الجمان ٢٥٥/١.

٣ . المصدر السابق.

٤ . المصدر نفسه.

٥ . المصدر نفسه ٢٥٦/١.

ألقي ابن الخباز:

رأيتُ أبا بكر يصلي وقد زنى بأنثى ولم ينكر عليه محمّدُ
ولولا ابنه أو عرسُهُ لم يكن أتى إلى عمر في الدهر يوماً موحدُ
وعثمانُ لم يظلمه قاتله وما لحيدرة إذ جار إلا المهتدُ

ففي البيتين: الأول، والثاني يقصّ ابن الخباز خبر محمّد وعمر. وهما رجلان تخاطرا، وكان كل منهما يراهن على جمّله^(١)، وقد رأى ابن الخباز أبا بكر، وهو جمل محمد، وقد أتى مصلياً في هذا السباق، أي: ثانياً^(٢)، وعلة ذلك أنه أقدم قبل المخاطرة على سفد ناقته فلم ينكر عليه صاحبه. وقد جاز لابن الخباز أن يقول في حقه زنى، ها هنا، على وجه الاستعارة المكنية، فمعلوم من اللغة أن الزنى لفظ خاص بمن يأتيه من البشر، وإن شئت فلأن الجمالة ليست تطأ الناق بعقد شرعي.

وقد كان شرط الرهان أن للرابح نتاج الناقة إذا أوجدت، أي: وضعت واحداً^(٣) من نسل الجمل الذي يخسر. وصدق ابن الخباز؛ إذ ما كان لعمر، وهو الرابح، أن يأتيه (الموحد) لولا ناقة أبي بكر وهي عرسه، وابنُه وهو (الموحد) نفسه.

ولعلّ البيت الثالث، لم يكن إلا ليستتمّ ابن الخباز هذا اللغز، إذ لا شيء يجمعه بسابقه غير حرص صاحبه على أن يجمع الأسماء: محمداً، وأبا بكر، وعمر، وعثمان، وحيدرة في أحجية واحدة؛ إشهاراً لقدرته اللغوية التي وصلت إلى الغاية، وإمعاناً متعمداً في الإبهام والإيهام.

١ . والبكر، في اللغة، "الصغير من الإبل" كما في خزنة الأدب ٥٩/١١. أو الفتى منها كما في: لسان العرب (بكر) ٧٩/٤.

٢ . لسان العرب (صلا) ٤٦٦/١٤-٤٦٧، قال أبو عبيد: وأصل هذا في الخيل...".

٣ . "إذا وضعت الأنثى واحداً فهي مفرد وموحد". القاموس المحيط ٣٥٦/١. وانظر: أدب الكاتب ص ١٥٩.

ولعله ليس بمُسْتَعْلَق، بعد الذي تقدّم، أن حيدرة البيت هو الأسد^(١) أما عثمان فهو فرخ الحُبَارَى، في اللغة، أو فرخ الثعبان^(٢). ولا مرأى في أنّ اختيار الأخير بالبيت أليق؛ إذ لا مخافة من فرخ الحُبَارَى تدعو إلى قتله، ثم إنّ غالب ما يكون في الحُبَارَى الصيد، لا القتل.

وبعيداً عن هذا النّظم الذي كان يعصره عقل ابن الخباز الصّرف فإنّ لنا أن نطرب من ذلك الغزل الرقيق الذي كان يجري على لسانه دونما تكلف، وإن كان يصدر، في أكثر ما انتهى إلينا منه، عن حوض مألوف، ولعلّ من أحسن غزله نونيته التي منها:

يا نائيَ الوصل شوقي	إلى لقائك داني
يا باقيَ الهجر صبري	عن حسن وجهك فاني
لم يكفِ عينيك سقمي	وبعضه قد كفاني ^(٣)

وعلى أنّ السعادة بالوصل داعبت مشاعر ابن الخباز فعبر عنها بمثل قوله:

لم أنسَ ليلةَ زارني ونسيمةُ
عبقّ يفوح المسك من أطرافه^(٤)

فإنّ عاقبة هذا الوصل لم تكن إلا قطيعة تألم ابن الخباز منها في غير موضع:
قال، والقصيدة كلّها في الهجر:

وأنفقتُ صبري بعد يوم فراقه
فلم أرَ في أيّام عسري مَقْرَضاً^(٥)

١ . انظر: لسان العرب (حدر) ١٧٤/٤.

٢ . انظر: لسان العرب (عثم) ٣٨٥/١٢.

٣ . وهي من قصيدة مطلعها: علقتهُ غصنَ بانٍ فيه جميع المعاني
قلائد الجمان ٢٥٦/١-٢٥٧.

٤ . المصدر السابق ٢٦٤/١.

٥ . المصدر نفسه ص ٢٥٧.

ومنها:

قضى الدهر بالهجران بيني وبينه
ولي دَيْنٌ وصل عنده ليس يُقْتَضَى^(١)

ويقول:

وقب الظلام بخدّه فأعاذني
من لأمني من شرّ ليل غاسق

ما زال يظلمني البياض ويعتدي
فاسودّ من ظلمات ليل العاشق

وقال:

ظفرت يد المشتاق يوم فراقه
أهل النقا من طيبهم بعناقه

وأراد منه قبلة يحيا بها
فاستعجل الحادي بحث نياقه

^١ . المصدر السابق ص ٢٥٨.

١١ - مؤلفاته:

يولع المرء ما رآه من مؤلفات ابن الخباز بما لم يره؛ بعمادها البرهان، وختامها الإلتقان، وبما بثّ فيها ابن الخباز من فيوض فكره النفيس. وهي قسمان: أول أتمّه، وثان لم يتمّه.

وقد بلغ هذا البحث من القسم الأول:

• كتابان شرح فيهما "اللمع في العربية" لابن جني أما أحدهما فـ "توجيه اللمع" (١) محط

العناية في هذا البحث، وهو في قلائد الجمان: "التوجيه في شرح اللمع" (٢).

وفي غيره:

"التوجيه في النحو" (٣).

وأما الآخر فـ "الإلماع" في شرح اللمع.

وهو متقدم في زمن تأليفه على توجيه اللمع بأية أنّ ابن الخباز أتى على ذكر "الإلماع" فيه. (٤)

• و"الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية" (٥):

شرح في هذا الكتاب: ألفية (ابن معطي) وقد نقل محقق الفريضة عن الرّعيني (ت ٧٧٩هـ) أن

ابن الخباز شرح ألفية (ابن معطي) شرحاً ثانياً.

• ولابن الخباز "النهاية في شرح الكفاية":

قال ابن الشعار "وهو كتاب طويل الذيل جداً، قلّ أن يؤتى على مثل مسائله." (١)

١ . هكذا ذكره ابن الخباز في مقدمة كتابه. انظر: توجيه اللمع ص ٦١.

قال: "وقد سميتّه توجيه اللمع".

٢ . أما "التوحيد" فتصحيح بين سقط إلى الطبعة المثبتة في مصادر هذا البحث لقلائد الجمان ٢٥٤/١.

وقد أثبتنا الصواب.

٣ . في بغية الوعاة ٢٥٤/١،

وهدية العارفين ٩٥/١، وكشف الظنون ٥٠٤/١.

٤ . توجيه اللمع ص ٣٠٧،

وهو في قلائد الجمان ٢٥٤/١.

٥ . وهو في قلائد الجمان: "الغرة المخفية في المسائل الألفية" ٢٥٥/١. ولم يستبن المحقق كلمة (المخفية) فأشار

إلى الحذف، وانظر: هدية العارفين ١٩٥/١، وكشف الظنون ١١٩٨/٢، ولم يذكر اسم مصنفه. والكتاب مطبوع

بتحقيق حامد محمد العبدلي، دار الأنبار، بغداد، ١٩٩١م. وحققه د. عبد الرحمن أحمد الكيش رسالة جامعية لنيل

درجة الدكتوراة في جامعة الأزهر بالقاهرة.

- و "الفريضة في شرح القصيدة"،
- و "كفاية الإعراب"،^(٢)
- و "الجوهرة في مخارج الحروف": أرجوزة مزدوجة،
- و "قواعد العربية"،^(٣)
- و "شرح ميزان العربية"، و المتن لأبي البركات بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)^(٤)،
- وله "نظم الفريد في شرح التقييد"^(٥)
- شرح فيه المقدمة الجزولية لأبي موسى عيسى بن يلبخت الجزولي المغربي (ت ٦٠٩هـ).
- و "شرح الإيضاح".
- ذكره ابن الخباز في "الغرة المخفية"^(٦)، وعلاء الدين الإربلي في "جواهر الأدب"^(٧)، ونقل عنه ابن هشام في المغني.^(٨)
- وله في العروض: "تحرير المقياس في تفسير القسطاس"^(٩)

١ . قلاند الجمال ٢٥٥/١، حقق المجلد الأول منه د. عبد الجليل محمد عبد الجليل، رسالة (دكتوراه) غير منشورة، جامعة الأزهر بالقاهرة. وهو "النهاية في النحو" في:
كشف الظنون ١٩٨٩/٢. وذكر له في معجم المؤلفين "النهاية في شرح الكافية في النحو" ٢٠٠/١، ونقل عنه ابن هشام في مغني اللبيب وسماه "النهاية" ٢٨٠/١.

٢ . وهما مطبوعان. والقصيدة لسعيد بن المبارك بن الدهان ٥٦٩هـ، وفيها "مسائل معوضة من النحو". قلاند الجمال ٢٥٥/١.

٣ . ذكرهما ابن الشعار في قلاند الجمال ٢٥٤/١، ٢٥٥.

٤ . كشف الظنون ص ١٩١٨.

٥ . قلاند الجمال ٢٥٥/١، وهو عند حاجي خليفة: النظم الفريد في نثر التقييد، ونميل إلى أنهما الكتاب نفسه، كذلك هو في معجم المؤلفين ٢٠٠/١، وسماه ابن هشام شرح الجزولية، ونقل عنه، انظر: المغني ٤٨٢/١، وراجع ما في كفاية الإعراب ص ٢٢ و اعرضه على ما في قلاند الجمال ٢٥٥/١.

٦ . الفريضة، مقدمة المحقق ص ٢٣-٢٤، نقلا عن الغرة المخفية في شرح "الدرة الألفية"، الورقة ١٩ من نسخة الأسكوريال برقم ١٢٣.

٧ . جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ص ١٣٠.

٨ . مغني اللبيب عن كتب الأعراب ٢٩٦/١، و ١٤٣/٢.

٩ . ذكره ابن الشعار في قلاند الجمال ٢٥٤/١.

وقد أورد د. عبد الرحمن العثيمين نبذًا منه في مقدمته لتحقيق الفريضة، معتمدًا نسخة ليدن برقم (٢٦٨) وهو عنده "تصحيح المقياس في تفسير القسطاس". الفريضة، مقدمة المحقق ص ٢٠-٢٢. وقد أضاف لمؤلفات ابن الخباز: شرح الباب الثالث من كتاب اللغات من المحصول للإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت ٦٠٦هـ) نقلا عن تذكرة النحاة لأبي حيان (ت ٧٤٥هـ)، نسخة الرباط ٣٢٣/٢.

شرح فيه القسطاس للإمام أبي القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ).

أما الكتب التي شرع في تأليفها ولم يتمّها فقد بلغنا عنها خبر:
• "شرح المفصل":

قال ابن الشعار: "وقد شرع في شرح المفصل مرتين وعاقبت عن ذلك عوائق"^(١).

• و "الإفصاح في الجمع بين المفصل والإيضاح"^(٢).

ومما نسب إلى ابن الخباز النحوي خطأ "مناقب الشيخ ابن قدامة"^(٣)، وهو الكتاب الذي جمع فيه ابن الخباز أبو الفداء المحدث (٦٢٩-٧٠٣هـ) سيرة الشيخ أبي إسحاق إبراهيم ابن شرف الدين بن عبد الله بن أبي عمر محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة بن مقدم بن نصر المقدسي الصّالحيّ الحنبليّ عزّ الدّين المعروف بابن قدامة (٦٠٦-٦٦٦هـ).^(٤) جاء في شذرات الذهب: "وقد جمع المحدث أبو الفداء بن الخباز سيرته في مجلد."^(٥)

ونسب بروكلمان إلى ابن الخباز شرح كتاب الفصول ل(ابن معطي).

وقد فنّد د. عبد الرحمن العثيمين هذه النسبة في مقدمة تحقيقه لكتاب "الفريضة"^(٦).

كما نُسب إلى ابن الخباز في إحدى الرسائل الجامعية، كتاب "الفخري في الحساب"^(٧)

١ . قلائد الجمان ١/٢٥٥.

٢ . المصدر السابق.

٣ . نسبه إليه محمود حمو ياسين في "الحياة الفكرية في الموصل في القرن السابع الهجري" ص ١٤٥، وأ.د. فايز زكي دياب في مقدمة تحقيقه لتوجيه اللمع ص ٣٠، وتابعه مالك محمود قرقر في "ابن الخباز الإبلي الضريير: حياته وآراؤه النحوية" ص ٣٢.

٤ . شذرات الذهب ٥/٣٢٢، والوافي بالوفيات ٦/٢٦ برقم ١١٥.

٥ . شذرات الذهب ٥/٣٢٢.

٦ . راجع: الفريضة في شرح القصيدة، مقدمة المحقق ص ٢٨-٣٠. و تاريخ الأدب العربي ٥/٣٠٧.

٧ . انظر: الحياة الفكرية في الموصل في القرن السابع الهجري ص ١٥٠، والكتاب للكرجي أبي بكر محمد ابن الحسن (ت ٤٢١هـ)، نقل عنه ابن الخباز في توجيه اللمع.

ولعلّ الذي جرّها إلى ذلك الوهم ما نقله ابن الشعار عن ابن الخباز في قلائد الجمان،
قال:

"لمّا شرعت في الاشتغال بكتاب الفخري في الحساب"، وتمام القول:
"واجتهدت في دراسته وحفظه على الشيخ أبي المعالي ثارت عليّ السوءاء..."
وإن لم يكن في هذه العبارة مغنى عن التكرّر في القول فإنّ ابن الشعار ذكر "الفخري في
الحساب" في جملة الكتب المجردة التي حفظها ابن الخباز لا التي صنّفها، ثم إن كتاب "الفخري
في الحساب" أشهر من أن نُوهمَ في نسبته.

الباب الثاني

في أصول الاحتجاج:

السماع والقياس

الفصل الأول الاحتجاج بالسمع

عصر الاحتجاج

الاحتجاج بكتاب الله تعالى

احتجاج ابن الخباز بالقرآن الكريم

مع القراءات القرآنية

القراءات القرآنية في توجيه اللمع

الاحتجاج بالحديث النبويّ

الحديث النبويّ في توجيه اللمع

ما يُحتجّ به من الشعر

الاستشهاد بالشعر في توجيه اللمع

في الشعر الذي لم يعرف قائله

المنثور

نثر العرب في توجيه اللمع

عصر الاحتجاج:

الاحتجاج هو إقامة الأدلة على سنن العربية في عصر الاحتجاج. وهو عصر يمتد زماماً شيع ثلاثمئة عام مئصفاها هجرة النبي، عليه الصلاة والسلام، ويقع مكاناً في القبائل التي تشاكل في بناها اللغوية لغة القرآن. فهو في حقيقته عصور لغوية^(١) متلاحقة تمثل في تاريخ العربية المروي عصر الصفاء اللغوي قبل أن يدخل الناس في دين الله أفواجا، ويفشو اللحن بإقبال العجم على تعلم العربية التي ما عثم نحاتها أن فزعوا إلى ضبط قواعدها وإحكام أصولها.

وما زال اللغويون يحتجون بلغات الأعراب المأمون صفاؤها ويدونونها حتى فسدت سلائقهم أواسط القرن الهجري الرابع^(٢)، أو أواخره^(٣).

وقد ألقى النحاة موارد العربية في عصر الاحتجاج كتاب الله، والحديث النبوي، وشعر العرب، ونثرهم. ويقفنا البحث، هنا، على هذه الأصول؛ تبيانا لبصائر ابن الخباز فيها.

١ . المستشرقون والمناهج اللغوية ص ٢٥.

٢ . راجع: في أصول النحو، سعيد الأفغاني، ص ١٩-٢٠ .

٣ . انظر: اللغة والنحو، عباس حسن، ص ٢٤.

الاحتجاج بكتاب الله تعالى:

لمّا استقرى النحاة موادّ العربية من مواردها التي ارتضوا، ووقفوا على ما يختلج فيها من تباين، اهتموا في التّأصيل إلى أن عدّوا "ما استمرّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مُطْرَدًا، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابيه، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًّا"^(١)، وهذا الشاذّ فصيح، ولكنه يتنزل عن رتبة المطرد. ولئن حفظ النحاة على الشاذّ حياته فلقد جعلوها حياة لانماء فيها إذ هو ما يحفظ ولا يقاس عليه.

ولعلّ أعظم ما وقع للنحاة، من هذا الباب، ما جاء في أوجه القراءات القرآنية نأداً عن سنن العربية الذي اطرد فيما تقصاه النحاة. وهو، لا جرم، نأداً عما اطرد في كتاب الله. فالنحاة منذ الحضرمي إلى يوم الناس هذا ثلاثة:

فريق يقدم القياس على أداء القراء فيلحنّ بعضه، وفريق يذعن بالقراءة المخالفة للقياس فيعدّها، وإن تواترت، شاذة في اللغة فلا يقاس عليها، وثالث يقدم القراءة المتواترة أو الشاذة الصحيح سنّها ويجعلها أصلاً للقياس^(٢).

ويذهب هذا البحث إلى أنّ الفريق الأول لم يلاق من العصبية عليه أيام عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وعيسى بن عمر، وكلاهما نحوي وقارئ، ما حُمِلَ على أنصارهما بعد تسبيح السبعة على يد ابن مجاهد^(٣).

وقد قيل: إنّ النحاة جعلوا الشعر أصلاً للقرآن. فما كان هذا القول إلا افتراءً عظيماً.^(٤) والحق أنّ لو ثبت لهؤلاء أنّ ما يقرأه القراء هو القرآن ما لحنوا قارئه. ولكنه الإشكال الذي نشأ قديماً في فهم العلاقة القائمة بين القرآن وقراءاته، حقيقة واحدة أو حقيقتين متغايرتين^(٥). وهي مسألة يحسن بمن عزم على القيام لها أن يقدر ما يتأسس على القول فيها بأحد الرأيين من أحكام.

١ . الخصائص ٩٨/١.

٢ . انظر: عصور الاحتجاج في النحو العربي ص ١٤٧.

٣ . انظر: هذا البحث ص ٧٢-٧٣.

٤ . طالع هذه الدعوى في "النحو العربي نقد وبناء" ص ١٢٥-١٣٢. وفيه: "وكان لغة القرآن، في منهجهم، تؤثّق بأبيات مصنوعة ضعيفة كما فعل سيبويه...". ص ١٣٠.

٥ . راجع بعض الأقوال في ذلك في: القراءات القرآنية: تاريخ وتعريف ص ٦٩-٨٧.

ولعلّ د. طه حسين كان مدفوعاً بجرأته إلى الخوض في هذا الإشكال ليقول على عجل في موضع الأناة: "والحق أنّ ليست هذه القراءات السبع من الوحي في قليل ولا كثير، وليس منكرها كافراً ولا فاسقاً ولا مغتمزاً في دينه، وإنما هي قراءات مصدرها اللهجات واختلافها، للناس أن يجادلوا فيها، وأن ينكروا بعضها."^(١)

وقد دفعت المسألة ذاتها شيخ عموم المقارئ المصرية اليوم إلى ردّ ما "ذكر أئمة القراءات في كتبهم أن هناك قراءات مسندة لبعض الأئمة والرواة الذين تواترت قراءاتهم... كان يقرأ بقراءاتهم في القرن الخامس الهجري، وكذا ذكر بعضهم حتى القرن التاسع الهجري"، قال: "وهذا مما لا يقبله عقل أو يقول به عاقل"^(٢)؛ لأنّ عقلاً يسلم أن "الذكر" الموعود حفظه هو القرآن، وأن القرآن وقراءاته حقيقة لا حقيقتان سيّبيني على كلام القراء ضياعاً لبعض ما تكفل الله بحفظه^(٣) من القرآن. لذلك لم يجد الشيخ بدءاً من ردّ هذه الأقوال التي تضافرت عليها في كتب القراء وغيرهم روايات وأخبار. وعلى علمه بأنّ تخون كتب القراءات شيئاً من وثافتها قد يفتح الباب عريضاً على القول فيها إلا أنه ألجئ فيما ذهب إليه إلى أخفّ الضررين.

وما يزال الباحثون في هذه المسألة في تجاؤل وطراد، وهم يحجمون عن التعرض لما يكتنف مدلول الذكر الذي تعهد الله بحفظه من لبس، ماذا يدخل فيه وماذا يخرج عنه؟ ثم كيف يفهم هذا الوعد وفاقاً لما كانت عليه القراءات قبل التسبيح عبوراً إلى ما انتهت اليوم إليه، حتى تنهياً المصادر لباحث مطلق يجمع المسألة من أطرافها على يقطع القول فيها بالدليل.

وقد اقتضى النسق، والتبويب أن يعرض البحث احتجاج ابن الخباز بالقرآن الكريم، يليه موقفه من القراءات القرآنية.

١ . في الأدب الجاهلي ص ٩٥.

٢ . الكامل المفصل في القراءات ال ١٤، المقدمة ص ٢٦.

٣ . السابق.

احتجاج ابن الخباز بالقرآن الكريم:

من اليسير على الناظر في توجيه اللمع أن يلحظ تكثُر صاحبه من آيات القرآن الكريم شواهدَ على أحكامه فيه. ولقد تعمّد البحث لإحصائها فألفاها تُنَيّف على عشرين وخمسمئة آية أو جزء منها، جعلها ابن الخباز دولة بين النحو واللغة والمعاني، وفيما يلي تفصيل القول في ذلك.

في الآيات الشواهد على الأحكام النحوية:

يدرك المتدبر آيات القرآن الشواهدَ على أحكام النحو في توجيه اللمع أنّ ابن الخباز قد اعتنى بها من غير ما عني؛ فقد انثالت على لسانه بضع وسبعون وثلاثمئة آية تترى كانت تحضر من حافظته ما استحضرها.^(١) وعلى أنّ الرجل لم يستعن في مدة إملائه توجيه اللمع بمطالعة كتاب^(٢)، فلقد جاوز الاستشهاد على ما يذهب إليه من أحكام إلى استحضار ذهنه لشواهد المخالفين؛ قصدَ إبطالها، ثم الفطنة بما قد يلابس شواهد الباب وهو ليس منها.

وهذا مثلٌ من شواهد المخالفين في "باب العطف وهو النسق"، قال: "وإن كان المعطوف عليه متصلاً فإن كان مرفوعاً لم يعطف عليه حتى يؤكد بمرفوع منفصل كقوله تعالى: ﴿اسكن أنت وزوجك الجنة﴾^(٣)، ﴿فاذهب أنت وربك﴾^(٤)؛ وعلته أن المتصل المرفوع اشتد اتصاله بالفعل، فلو عطف عليه من غير توكيد لكان في الظاهر كعطف الاسم على الفعل. وذهب الكوفيون إلى جواز ترك التوكيد^(٥)، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا﴾^(٦). ويقول عمر بن أبي ربيعة:

١ . ولا تُحسبنَ مواطنَ الاستشهاد مكافئة في العدد لشواهد الآيات؛ فقد استشهد ابن الخباز على بعض أحكام النحو بآيتين أو ثلاث. انظر: توجيه اللمع ص ٣٧١، ٢٦٠-٣٧٢، ٣٥٩، وهو كثير.

٢ . توجيه اللمع، خاتمته ص ٦١٥.

٣ . الأعراف من الآية ١٩، والبقرة من الآية ٣٥.

٤ . المائدة من الآية ٢٤.

٥ . انظر: الإنصاف، مسألة ٦٦، ٤٧٤/٢-٤٧٨.

٦ . الأنعام من الآية ١٤٨.

قلت إذ أقبلت وزُهرٌ تهادي كنعاج الملا تعسّفن رملا^(١)

والجواب عن الآية أنّ الفصل بـ(لا) قام مقام التوكيد، وعن البيت أنه ضرورة^(٢).

أمّا مظانّ اللبس في الآيات التي احتسب ابن الخباز من أن يوهّم فيها بعض الشدّاة فمنها من "باب المعرب والمبني" قوله: "وقوله (أي ابن جنبي) "غير معرب" توكيد؛ لأنّ قوله: (مبني) يغني عنه، وليس كذلك قوله سبحانه: ﴿أموات غير أحياء﴾^(٣)؛ فإنّ معنى قوله: ﴿غير أحياء﴾: لا تجوز عليها الحياة؛ لأنها أحجار".^(٤)
ومنها قوله: "فأما قوله تعالى: ﴿سنقرئك فلا تنسى﴾^(٥) فيجوز أن تكون لا نافية، ويجوز أن تكون ناهية، وقد أثبت الألف لموافقة رؤوس الآي".^(٦)

ولعلّ في تقديم الشاهد القرآني على الشعري حين يجتمعان في موطن استشهدا نحوي واحد^(٧) ما يسعد على القول: إنّ ابن الخباز كان مُعظماً شاهد القرآن النحويّ في توجيه اللمع.

مثال ذلك من باب "إنّ وأخواتها" قوله في اللام المفتوحة الداخلة في خبر (إنّ):

١ . في المطبوع "الغلا" بدل "الملا". والتصحيح من الديوان، والبيت من ملحقاته، وهو في طبعة دار صادر ودار بيروت ١٣٨٠هـ-١٩٦١م ص ٣٤٠.

٢ . توجيه اللمع ص ٢٩٣-٢٩٤.

المعطوف عليه المتصل هو المضمّر المستكن، وهو القسم الثاني من أقسام المضمّر المتصل بعد المضمّر المتصل البارز. توجيه اللمع ص ٣٠٥. وانظر أمثال هذا الشاهد فيما يأتي من القول في القراءات. وانظر: توجيه اللمع ص ٢٩٢، و ٢٩٥، و ٢٨٦-٢٨٧، و ٥١٩.

٣ . النحل من الآية ٢١.

٤ . توجيه اللمع ص ٦٥.

٥ . الأعلى الآية ٦.

٦ . توجيه اللمع ص ٣٥٣.

٧ . انظر في مواطن تقديم الآي على الشعر: توجيه اللمع ص ١٣٢، ١٥١، ١٨٣، ١٨٩ مرتين، ٢٦١، ٢٧١، ٣٦٤ مرتين، ٣٧٢: من آية البقرة ٢٧٢، ٤٠٢، ٤١٥، ٤٢٢، ٤٣٨، ٤٤١، ٤٨٢-٤٨٣: من آية يوسف ٨٥، ٤٩١، ٥٢٥-٥٢٦، ٥٢٦، ٥٧٧، ٥٧٩، ٥٨٣-٥٨٤، ٥٩٨-٥٩٩.

"علم أن هذه اللام لام توكيد، وتسمى لام الابتداء لدخولها على المبتدأ والخبر كقوله تعالى:
﴿لأنتم أشدُّ رهبة﴾^(١) وكقول الأعشى:

ولأنتَ أحياءَ من مخذرةٍ عذراءَ تسكنُ جانبَ الخدرِ^(٢) (٣)

ويقول في "باب كم": "واختلف النحويون في جر النكرة بعد كم، فقال الأكثرون: إنه بها؛ لأنها مضافة إليها، وقال الخليل إنه يـ (من) مضمرة؛ لأنه قد كثر استعمالها بعدها. وفي التنزيل:
﴿وكم من قرية﴾^(٤) ، ﴿وكم من ملك﴾^(٥).

وقال الشاعر:

وكم من لئيم ودّ أتّي شتمته وإن كان شتمي فيه صابٌ وعلقم^(٦)
فأضمرت؛ لأن موضعها معلوم^(٧).

وحقاً أن هذا التقديم سمة في توجيه اللمع مطردة لم يشدّ عنها ابن الخباز إلا ندرة. ومن ذلك ما جاء في باب "الشرط وجوابه" من تقديم الشاهد الشعري على اسم الشرط الجازم (أي نما)، وهو شاهد سيبويه:

١ . الحشر من الآية ١٣ .

٢ . ليس في ديوان الأعشى، واستشهد به على دخول لام الابتداء على المبتدأ. وفي شعر المسيّب بن علس:

ولأنتَ أحياءَ من مخبأةٍ عذراءَ تقطنُ جانبَ الكيسرِ

عيار الشعر ص ٣٥ .

٣ . توجيه اللمع ص ١٥١ .

٤ . الأعراف من الآية ٤ .

٥ . النجم من الآية ٢٦ .

٦ . في المطبوع: "ودّني وشتمته"، لم يهتد المحقق إلى قائله، وقراءته كما في المتن المحقق تقيم الوزن وتهدر المعنى، وهو للمؤمل بن أميل المحاربي، وبعده:

وللكفُّ عن شتم اللئيم تكرُّماً أضرُّ له من شتمه حين يُشتمُّ

والمؤمل مخضرم من شعراء الدولتين: العباسية والأموية. طالع أخباره في: الأغاني ٢٢/٢٤٥-٢٥١، وفي:

فوات الوفيات برقم ٥٣٩، ٤/١٧٦-١٧٨، ومعجم الشعراء ص ٣٨٤-٣٨٥ .

٧ . توجيه اللمع ص ٤٠٢ .

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمَلُّ^(١)

جعلهُ قبل قولهُ تعالَى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يَدْرِكْكُمْ الْمَوْتُ﴾^(٢).

ولعلَّ ممَّا يحقُّ ذكره هنا أنّ ابن الخباز لم يكن ليملي كل ما يحفظه من شواهد الآيات لعلّنين: أو لاهما أنه بنى كتابه على الاختصار^(٣)، وأخراهما أن احتجابه بالآي والأشعار، جاء على نحو منسوق يَقسَم الاستشهاد بينهما في مواطنه ثلاثة أقسام: قسماً يعمد فيه للآيات دون الأشعار، وثانياً يثبت فيه الأشعار بالآيات، فإذا جمع في الثالث بينهما قدّم القرآن.

وهنا أصل بينتية البحث على مبدأ المخالفة، فلو جاء ابن الخباز بالقرآن شاهداً على أحكام النحو كلها، أو جلّها، وهو محال، لاستدلّ بعمله ذاك على أن الاستشهاد على أحكام النحو بالقرآن كاف، أمّا والنحو ليس القرآن في مادته إلا بعضها، أو قل قلبها، فإنّ ما صدر عنه ابن الخباز في قسمته تلك إنما صدر عن هذا الأصل الصحيح الكائن فيها.

وختام الشواهد على عناية ابن الخباز بلغة القرآن كثرة ما نبّه عليها بأشباه قوله في "باب القسم": "وقد أجب القسم بـ(إنّ) كثيراً في القرآن"^(٤)، وقوله: في "أيّ أو آية" من "باب الاستفهام": "والذي جاء في التنزيل: ﴿وما تدري نفس بأي أرض تموت﴾^(٥) فذكر^(٦)، وقوله في (كلا وكلتا) بإفراد خبرهما حملاً على اللفظ وجواز تثنيته حملاً على المعنى، قال في آخر "باب التوكيد": "والحمل على اللفظ أولى؛ لأنه الظاهر، ولم يأت في التنزيل إلا هو"^(٧).

^١ . توجيه اللمع ص ٣٧٣، والكتاب ١١٣/٣، وهو فيه لكعب بن جُعيل.

^٢ . النساء من الآية ٧٨، وراجع: توجيه اللمع ص ٣٧٤.

^٣ . صرح ابن الخباز بذلك في مواطن كثيرة من توجيه اللمع، منها المقدمة ص ٦١، وص ٨٩، و ٣٠٧، و ٥٢٧.

^٤ . توجيه اللمع ص ٤٨١.

^٥ . لقمان من الآية ٣٤.

^٦ . توجيه اللمع ص ٥٨١.

^٧ . المصدر السابق ص ٢٧٣. وانظر أشباه هذه العبارات في الصفحات ٢٨٤، و ٣٢٠، و ٤٧٦،

و ٤٨٢، و ٤٩٨، و ٥١٩.

وحين يقع التعارض بين ما تجيزه اللغة ويمنعه الشرع كان ابن الخباز يحتال للاستشهاد على الجواز النحوي بالقرآن نفسه، فصناعة الإعراب تجيز الحلف بكل اسم يسوغ دخول حرف القسم عليه، والشرع على منع الحلف بغير اسم الله أو صفته.

فانظر!

كيف أحسن التخلص بقوله:

"وقيل: مما عوقبت به السحرة بإبطال سحرها قولهم: ﴿بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ إِنَّا لَنَحْنُ الْغَالِبُونَ﴾^(١)^(٢)

وتأمل كيف استشهد على ما تجيزه العربية ويمنعه الشرع من القرآن!

^١ . الشعراء من الآية ٤٤ .

^٢ . توجيه اللمع ص ٤٧٤-٤٧٥ .

في الآيات الشواهد على اللغة :

استشهد ابن الخباز في توجيه اللمع بعشرات الشواهد من القرآن على اللغة. ولعل مادة القرآن اللغوية اقتضت التوجيه إلى أن يكون أكثر احتجابه بها على اللغة في بابي الجمع والإمالة، وأن يعزّ في باب التصغير^(١).

ويعرض البحث مثلين، من باب الجمع، وفيه أكثر شواهد من القرآن على اللغة: فالمثل الأول قوله في جمع الصفة من (فَعَلَ) بفتح الفاء وكسر العين: "وإن كان صفة جمع بالواو النون إن كان لذوي العِلْم، نحو (يَقْظُونَ) و(حذرون) وفي التنزيل: ﴿قال إنا منكم وجلون﴾^(٢)، ﴿وإنا لجميع حذرون﴾^(٣)." (٤) وهو حين يظن شيئاً من القرآن يخالف في لغته ما اطرّد على لسان العرب يقصد إليه حاملاً إيّاه على الجواز بعبارة تدل على قلته وأن الأصل خلافه، يقول، وهذا المثل الثاني: "وإن كان على (فَعَلَة) بالضم جمعته في القلة بالألف والتاء^(٥). وجازت لك فيه ثلاثة أوجه^(٦): أحدها: ضمّ العين للإتباع، والإسكان؛ لأنه الأصل، والفتح؛ طلباً للتخفيف، تقول في عُرقه: عُرقَات، وعُرقَات، وعُرقَات. وقد يريدون بالألف والتاء الكثير. وفي التنزيل: ﴿وهم في العُرقَات آمنون﴾^(٧). وأما قوله تعالى: ﴿إن الذين ينادونك من وراء الحجرات﴾^(٨) فهو على بابه في القلة؛ لأن المراد حُجَر نساءه، صلوات الله عليه وسلامه.

١ . انظر: توجيه اللمع، وفيه من الشواهد على اللغة نحو بضع وعشرين آية في باب الجمع، وثلاث في باب التصغير، وبضع عشرة في الإمالة. وأول هذه الشواهد، في باب التصغير، على ثبوت الألف المنقلبة ياءً في تكسير شيطان، ص ٥٥٢، وثانيها على أن الشمس اسم مؤنث، ص ٥٦٣، وثالثها على أن لفظ (إنسان) جذره (نسي)، وهو شاهد الكوفيين على مسألة في الصرف، ردّه، وعدّه شاهد معنّى، ص ٥٦٨، وانظر: هذا البحث ص ٨٩. وفي باب الإمالة كله شاهدان على المعاني ص ٦٠١، ٦١٣، وسائر شواهد على اللغة.

٢ . الحجر من الآية ٥٢ .

٣ . الشعراء من الآية ٥٦ .

٤ . توجيه اللمع ص ٤٥٣ .

٥ . انظر: الكتاب ٥٧٩/٣ .

٦ . المصدر السابق ٥٧٩/٣ - ٥٨٠ .

٧ . سبأ من الآية ٣٧ .

٨ . الحجرات من الآية ٤ .

وقال بعض النحويين: إذا فتحت الثاني فقلت: عُرفَات فهو جمع عُرفٍ، وعُرفٌ جمع عُرفة. وهذا بعيد، لأن عُرفاً جمع كثرة، والجمع بالألف والناء جمع قلة^(١).

ومن تشبيهه على لغة القرآن قوله في (ناس): والذي جاء في القرآن منه معرف باللام.

في احتجاجة بالقرآن على المعاني:

لا يخيب توجيه اللمع أمل من يرتقب العناية بالتنزيل فيه في جنب المعاني تماماً على الذي كان منه في النحو واللغة؛ ففي توجيه اللمع عشرات الشواهد من كتاب الله على المعاني، غاص عليها ابن الخباز وقلبها حتى خرج بالفرائد.

ولا مرأ في أن تلك المواطن تستأهل العرض فالبحت جميعها ما دام مناطها معاني التنزيل، لكننا، والبحث ضائق عنها، نتخير من أبرزها ما يشف عن رأي لابن الخباز يلزم ذكره أو لطيفة يجمل عرضها، ومن ذلك:

- إنباهه على مجاز القرآن الكريم. ومستنده قوله في معنى التعجب: "وقالوا: لا يكون التعجب إلا من شيء خفي سببه وظهر على نظرائه. فأما قوله تعالى: ﴿فما أصبرهم على النار﴾^(٢) والله، سبحانه وتعالى، لا يخفى عليه خافية؟ فالمعنى أنهم قد بلغوا من الصبر على النار حالة يُتَعَجَّب منها. وأنواع مجاز القرآن كثيرة، ومن لم يرقها بعين البصيرة ارتبك في الشك، وحام حول الظاهر فأفضى به حياؤه إلى الضلال البعيد نعوذ بالله منه"^(٣).

- وقوله كذلك في معنى (في): "ودخولها على المعاني مجاز، كقولك: أنا في حاجتك. وقوله تعالى: ﴿يدخل من يشاء في رحمته﴾^(٤)(١).

١ . توجيه اللمع ص ٤٧٠ وانظر كيف وجّه الجمع في قوله تعالى: ﴿واذكروا الله في أيام معدودات﴾ البقرة من

الآية ، وقوله سبحانه: ﴿في أيام معلومات﴾ من آية الحج ٤٨، توجيه اللمع ص ٤٧٤.

٢ . البقرة من الآية ١٧٥.

٣ . توجيه اللمع ص ٣٨٢.

٤ . الإنسان من الآية ٣١.

وقد قصد البحث إلى إثبات هذه المسألة، ها هنا، على عمد عين؛ صدوداً عن إجلائها إلى مبحث العقيدة وما يقع فيها هنالك من جدل.

- ومن تلك المسائل اعتماده القرآن مصدراً في ردّ المعاني وتصحيحها:
قال في باب ظرف الزمان: "والدهر والزمان بمعنى واحد، وهو عند الفقهاء يطلق على أقل شيء من الوقت، والقرآن ينافي قولهم؛ لأن الله تعالى قال: ﴿هل أتى على الإنسان حين من الدهر﴾^(٢) فجعل الحين بعض الدهر. والحين ها هنا أربعون سنة، وبعض الشيء أقل منه، فدلّ على أن الدهر يُراد به الزمان المتطاول"^(٣).
- ولعلّ من بدائع ما جاء به في حروف المعاني سؤاله شيخه أبا حفص عن قوله تعالى في آخر سورة البلد: ﴿ثم كان من الذين آمنوا﴾^(٤): (أين المهلة)^(٥)؟
وقد علم أنه إذا أطمع اليتيم وفك الرقبة كان من الذين آمنوا! فقال: ثم إذا دخلت على الجمل لا تفيد الترتيب"^(٦).

وإنّ ممّا تقتضيه العربية الوعيّ بأنّ ذلك الفصل الذي عُقد بين شواهد النحو، واللغة، والمعاني ما كان له أن يجري على صفائه؛ وكيف يكون! والعربية كون أنظمة أخذ بعضها بحجّز بعض، يؤول الفصل بين أركانها، أحايين، ضرباً من العسف الذي قد يسوغ ضرورة وصفٍ أو بضرب من التأول والتعليل.

وقد اجتمع هنا السببان: فالأول ضرورة البحث القائم، هنا، على الوصف يضافره الإحصاء، ومقتضاه الإمعان في تفكيك المادة وتحليلها إلى بسائطها.

والثاني ما اجتهد فيه البحث من طرد الفصل على وتيرة واحدة؛ وبيان ذلك أنّه حين أجاب ابن الخباز في باب "المفعول فيه وهو الظرف" عن منع الظروف المعربة من البناء وقف على تعليل من قال: لأنّ "حقّ الاسم المتضمن معنى الحرف ألا يظهر معه؛ لقيامه مقامه"، فلما جاز أن يظهر الحرف في مثال: جلست في مكانك، لم يكن مبنياً في مثال: جلست مكانك. فردّ ابن الخباز

١ . توجيه للمع ص ٢٣٠.

٢ . سورة الإنسان من الآية ١.

٣ . توجيه للمع ص ١٨٨.

٤ . البلد من الآية ١٧٠، توجيه للمع ٢٨٦.

٥ . في المطبوع: (المهمل)، وهو خطأ.

٦ . توجيه للمع ص ٢٨٦.

هذا التعليل وأبطله بقوله: "وهذا الجواب عندي باطل؛ لأنهم يقولون: بُني (أمس) لتضمنه لام التعريف، ويجوز ظهورها معه، كقوله تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿كَمَا قَتَلْتُمْ نَفْسًا بِالْأَمْسِ﴾^(٢)، وقال تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَعْنِ بِالْأَمْسِ﴾^(٣). والجواب الصحيح: أنّ الظروف كثيرة، فلو بنيت لتضمنها معنى (في) لكان البناء غالبًا على الأسماء، وهو خلاف الأصل^(٤).

وهنا يأتي ابن الخباز بشاهد من اللغة على حكم في النحو فيلتبس الشاهد اللغوي بالنحوي، أو النحوي باللغوي، وصدودًا في هذه الحال عن أن تَرَكِبَ العشواء في عدّ الشاهد نحوياً أو لغوياً أو معنوياً عمدَ البحث إلى أصل ابنتي عليه قسمته، مُعَوِّله فيه على أصل المسألة، ومدار الحكم فيها، وعليه فالشاهد في مسألة منع الظرف المعرب من البناء شاهد نحوي. ولنا أن نقول: إن الشاهد كان لغوياً لذاته، نحوياً لغيره فاعتدّ به بما هو لغيره. ولو أنّ المسألة كانت في جواز أن تظهر لام التعريف مع (أمس) لكان الشاهد لغوياً لذاته على ذاته. وليس هذا من باب الملابس الذي يُعرض، هنا، لها.

وإذا كان السؤال عن علة الأصل الذي ارتضاه البحث، فالجواب أن لو استُبدل أصل الشاهد بأصل الحكم أو المسألة لظل اللبس منعقداً، ولتهنا في اعتداد الأصل في حوار اللفظ والمعنى. وجلاء ذلك ما جاء فيما ينصب مفعولين ثانيهما هو الأول في المعنى.

فقد عقد ابن الخباز موازنة بين المثال "ظُنَّ قائمٌ زيدًا"، وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَظْلِمُ نَفْسٌ شَيْئًا﴾^(٥) لينفي أن يكونا من الباب نفسه. قال في قول الله سبحانه: "فشيء فيه مصدر، وهو من وضع العام موضع الخاص، أي: فلا تظلم نفس ظلماً"^(٦) فتأمل هذا الشاهد:

وهو شاهد مُعَوِّله الصرفُ على أن (شيئاً) مصدر، معنويٌّ في الدلالة على أن (شيئاً) تعني ظلماً، وهو نحويٌّ لدينا بأصل المسألة. فما الشاهدان: الصرفيُّ، والدلاليُّ في الآية سوى شاهدين لغيرهما على أن (تظلم) ليس من باب (ظُنَّ)، وأن إعراب (شيئاً) ليس على نمط (زيداً)^(٧).

١ . القصص من الآية ٨٢.

٢ . القصص من الآية ١٩.

٣ . يونس من الآية ٢٤.

٤ . توجيه اللمع ص ١٨٦.

٥ . الأنبياء من الآية ٤٧.

٦ . توجيه اللمع ص ١٢٩.

٧ . المصدر السابق، راجع في ذلك الصفحات ١٣٦، ٥٦٨، ٥٨٢.

مع القراءات القرآنية:

لعلّ من حقّ الناظر إلى عبارات التصنيف التي كانت تُعرَضُ القراءاتُ عليها أنْ يحسبها متكافئة. بيد أنّ الناظر فيها يعلم ما يثوي بها من مظنة وهم؛ فقد سكن القراء منذ ابن الجزريّ إلى قوله: "كل قراءة وافقت العربية، ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية، ولو احتمالاً، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ولا يحلّ إنكارها ... ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة."^(١)

وهنا يعرض للمرء قراءات اجتمع لها الركنان وخالفت رسم المصحف فحكّم عليها بالشذوذ، وأخرُ اجتمع لها الركنان أنفسهما وخالفت رسم المصحف فحكّم لها بأنها "المقطوع بها"^(٢)؛ أن تواتر نقلها. ومن ذلك أنّ القراء العشرة يحذفون الألف المرسومة قبل الذال في ﴿لأذبحنه﴾^(٣)، وهم إلا أبا جعفر يقرأون ﴿الإفهم﴾ بياء بعد الهمزة^(٤)، وليست في رسم المصحف، وقرأ ابن كثير بحذف ألف "لا" من ﴿لا أقسم بيوم القيامة﴾^(٥) والمرسوم إثباتها. وما دامت هذه القراءات مقطوعاً بصحتها وهي تخالف الرسم، فهل يصحّ أن تكون موافقته ركن صحّتها!

أمّا موافقة العربية، ولو بوجه، فلا حرج في وصفه "ركن ترضيه"؛ فبعد أن كانت موافقة العربية شرط صحة المتواتر عند طائفة من القراء^(٦) أضحت هذه الموافقة مشروطة عند الكواشي^(٧) بما استقام وجهه في العربية، حتى باتت عند ابن الجزري موافقة، ولو بوجه. وما ذهب هذا البحث، في حقيقة هذا الركن، إلى ما ذهب إلا أنّه يدخل في القول "ولو بوجه"

١ . النشر في القراءات العشر ١/١٥.

٢ . منجد المقرئين ص ١٥.

٣ . الكامل المفصل في القراءات ال ١٤ ص ٣٧٨، النمل، من الآية ٢١.

٤ . الكامل المفصل في القراءات ال ١٤ ص ٦٠٢، قريش من الآية ٢.

٥ . الكامل المفصل في القراءات ال ١٤ ص ٥٧٧، القيامة: ١.

٦ . انظر هذا البحث ص ٧٤-٧٥.

٧ . أبي العباس أحمد بن يوسف بن حسن بن رافع الإمام الموصلي المفسر (٥٩٠-٦٨٠هـ)، غاية

النهاية برقم ٧٠١، ١/١٥١.

ما سُمع في النُدرة عن بعض العرب، فحينها تصير بعض ضرائر الشعر وجوهًا، ويُضحى وجهًا من العربية مثال قول الأعرابي: "خرق الثوب المسمار"^(١) بضم الباء وفتح الراء، وقد سُمع.

ولا يجاوز البحث ما يعنيه هنا، من بيان العلة في تثليث هذه الأركان. وقد كان عيار السند على وجه الحقيقة قائمًا بهذه القسمة وحيدًا. وقد قيل في إقحام أن توافق القراءة العربية مطلقًا، ورسم أحد المصاحف العثمانية بأن العلة كانت احترازية تقي المتواترات من تسرب الأحاد والشواذ إليها^(٢).

كما قيل في علة أن توافق القراءة رسم إحدى النسخ العثمانية بأن القراء قيّدت ما جاز من مخالفة الرسم بمواطن محفوظة ومخصوصة، وأن قراء الأمصار اتخذوا "مصحف عثمان مصدرًا يرجعون إليه عند الاختلاف، ولا بد أن تكون قراءاتهم متفقة مع رسم المصحف"^(٣) وقد علم أن لو كان الرسم مصدرًا يحسم خلاقًا لرُدَّ من المتواتر جملة، وأن وقاية المتواتر من أن يدخل غيره فيه قائم به شرط السند؛ إذ المصاحف العثمانية جردت "جميعها من النقط والشكل"^(٤)، وتلك مظنة زلل كبرى لم يحسم القول فيها غير المشافهة بالسند.

وقد اجتهد البحث في تفسير هذا التثليث فكان الرأى أنه من باقيات التجاول بين مذاهب القراء. وقد ذهب إلى أن هذا التجاول ولد في عصر ابن مجاهد^(٥)، والحق أنه قديم بلغ أشده في عصره. وجلاء المسألة أنه لما كان ابن شنبوذ (ت ٣٢٨هـ)^(١)، وهو شيخ الإقراء بالعراق

١ . شرح ابن عقيل ١/٥٣٥.

٢ . القراءات القرآنية: تاريخ وتعريف ص ١٢٨، ١٣٦.

٣ . أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية ص ٣٨-٣٩.

٤ . النشر ١/١٤.

٥ . القراءات القرآنية: تاريخ وتعريف ص ٤٣.

يسقط موافقة الرسم من شروط القراءة الصحيحة، وكان ابن مقسم (ت ٣٥٤هـ)^(٢)، وهو المقرئ المشهور بالضبط والإتقان^(٣)، يصحّح من القراءات ما وافق العربية ورسم المصحف وإن لم يكن له سند رواية تهيئاً لابن مجاهد أن يلاقي مذهبه في تقديم الرواية وتسبيح السبعة قبولاً، ثم مؤازرة من الوزير ابن مقلة، حتى عقد ابن مجاهد لكل منهما مجلساً بحضور الوزير، فضرب ابن شبنوذ "سبع درر، وهو يدعو على الوزير بأن يقطع الله يده ويُشئتَ شمله"^(٤).
وأحضر ابن مقسم إلى مثل هذا المجلس، وتُوب الرجلان غضباً.^(٥)

ومذهب ابن مقسم يلتقي مع عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر، وكلاهما نحوي وقارئ، ويظهر أنه مذهب كان يسعى إلى أن يحلَّ أهل النحو، واللغة مكان القراء المعولين على السند والرواية. ولعل مما أجزوه شاهداً على مذهبهم أمر عمر بن الخطاب "ألا يقرئ القرآن إلا عالم باللغة."^(٦) غير أن مذهب كلٍّ منهما ظلَّ حاضرًا في أركان القراءة الصحيحة؛ أمانةً على مذاهب القراء قبل غلبة ابن مجاهد، وقوله بالتسبيح، وسكون العامة إلى ما كان اختياراً، أو بقوة السلطان.

١ . ابن شبنوذ هو "محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت بن شبنوذ، ويقال: ابن الصلت بن أيوب بن شبنوذ الإمام أبو الحسن البغدادي، شيخ الإقراء بالعراق، أستاذ كبير، أحد من جال في البلاد في طلب القراءات مع الثقة والخير والصّلاح والعلم". غاية النهاية في طبقات القراء، برقم ٢٧٠٧، ٥٤/٢.

٢ . ابن مقسم هو "محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن الحسين بن محمد بن سليمان بن داود بن عبيد الله ابن مقسم، ومقسم هذا هو صاحب ابن عباس، أبو بكر البغدادي العطار الإمام المقرئ النحوي". المصدر السابق، برقم ٢٩٤٥، ١٢٣/٢.

٣ . وهو من وصف الداني. وقال الذهبي فيه: "كان من أحفظ أهل زمانه لنحو الكوفيين، وأعرفهم بالقراءات: مشهورها، وغريبها، وشاذها". المصدر نفسه ١٢٤/٢.

٤ . "وكان قد أغلظ للوزير في الخطاب، وللقاضي، ولابن مجاهد، ونسبهم إلى قلة المعرفة، وأنهم ما سافروا في طلب العلم كما سافر... وقد استجيب دعاؤه على الوزير فقطعت يده، وخربت دياره، وذاق الدل، ولبث في الحبس مدةً على شرّ حال". غاية النهاية في طبقات القراء ٥٥/٢.

٥ . المصدر السابق ٥٥/٢ و ١٢٤-١٢٥. وقد نفي ابن شبنوذ "من بغداد فذهب إلى البصرة". المصدر نفسه ٥٥/٢.

وقيل: إن ابن مقسم "لم ينزع عن تلك الحروف، وكان يقرئ بها إلى حين وفاته"، المصدر نفسه ١٢٥/٢ .

٦ . انظر: نزهة الألباء ص ٢٠.

القراءات القرآنية في توجيه اللمع:

لا يفرّق ابن الخباز، في احتجاجه بالقراءات أو لها، بين السبع وغيرهنّ. ولعلّ تورّعه من أن يرد قراءة تحتمل أن تكون قرآنا هو ما دعاه إلى استقصاء وجه في العربية لكل ما سمع أنه قرئ به. وهنا بيان عن ملامح مذهبه في الاحتجاج بالقراءات، ومن أبرز ما فيه:

- عزو القراءة إلى أحد القراء، ومنه قوله: "وقرأ أبو عمرو"^(١)، أو الكسائي^(٢)، أو إرسالها إلى الصحابي بأن يسقط صاحب القراءة، ومثاله قوله: "وقراءة عثمان بالنصب"^(٣)، أو ترك ذلك جميعاً بأمثال قوله: "وقرأ بعض القراء..."^(٤) أو "وقرئ..."^(٥).
- ويلاحظ في التوجيه الكفاية بالقراءة شاهداً على الحكم النحوي، ومثاله وقوع الواو حرف نصف مع التمني، والشاهد عليه قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنَا نرُدُّ وَلَا نَكذِبَ آيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٦) برفع "نرُدُّ"، ونصب الثاني والثالث.
- ومن مذهبه استشهاده بالقراءات على اللغة؛ فقد استشهد على تشديد النون في تثنية (الذي) بقوله: "وقد قرئ بتشديد نونه، وفي التنزيل: ﴿اللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا﴾"^(٧) وفيه: ﴿ربنا أرنا اللَّذَانِ أَضْلَانَا﴾"^(٨). وإذا كان ابن الخباز يستشهد على اللغة بقراءة ابن كثير^(٩)، فلقد

١ . توجيه اللمع ص ٦٠٧، و ٦٠٩-٦١٠.

٢ . المصدر السابق ص ٣١٨، ٣٧٨. وانظر كذلك: ص ٨٢، و ٢١٧، و ٢٤٣، و ٦١١، و ٦١٢.

٣ . المصدر نفسه ص ١٣٩، وانظر: ص ٣٢٨.

٤ . المصدر نفسه ص ٣٦٥، وانظر: ص ١٥٤.

٥ . المصدر نفسه ص ١٦٠، و ١٦٩-١٧٠، و ٣٠٧، و ٤٥٧، و ٤٦٩، و ٤٨٩.

٦ . الأنعام من الآية ٢٧، وهي قراءة حمزة ويعقوب وحفص ووافقهم المطوعي. انظر: الكامل المفصل في القراءات الـ ١٤ ص ١٣٠، وتوجيه اللمع ص ٣٦٥. وانظر الشاهد على حذف المنادى إن كان بعد حرف النداء فعل في: توجيه اللمع ص ٣١٨.

٧ . النساء من الآية ١٦.

٨ . فصلت من الآية ٢٩ وانظر: توجيه اللمع ص ٤٨٨.

٩ . بتشديد نون "الَّذَانِ" و"اللَّذِينَ"، انظر: الكامل المفصل في القراءات الـ ١٤، النساء من الآية ١٦ ص ٨٠، وفصلت من الآية ٢٩ ص ٤٧٩.

استشهد على تخفيف (فُعَل) إلى (فَعَل) في جمع الكثرة بقوله: ﴿وقرئ: ﴿أو من وراء جُدْر﴾ وإسكان الدال قراءة الحسن وهي معدودة في الشواذ^(١). وقال بجواز إسكان الشين في "اثنتا عشرة" وجواز كسرها مستشهداً على ذلك بقوله: "وقد قرئ بهما"^(٢). وقد قصد لقوله تعالى: ﴿فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا﴾^(٣) وقوله سبحانه: ﴿وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطاً﴾^(٤)، والكسر قراءة المطوعي وهي معدودة في الشواذ كذلك^(٥).

- كذلك يستشهد ابن الخباز بالقراءة على المعاني، قال: "والعشى ضعف البصر وقرئ: ﴿فأعشيناهم﴾^(٦)(٧) والقراءة للحسن^(٨) وهي معدودة في الشواذ.
- ومن مذهبه في القراءات أنه لا يضعف أيًا منها، بل يجتهد في أن يجد وجهًا للقراءة في العربية يوافق ما يذهب هو إليه، ومن ذلك مثل بديع جاء في التوجيه، يقول ابن الخباز: "وذهب قوم إلى أنه يجوز إقامة المصدر مقام الفاعل إذا كان في اللفظ مفعول به، واحتجوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿وكذلك نُجِّيَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٩) أي: نُجِّيَ النَّجَاء، وبقراءة أبي جعفر: ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾^(١٠) أي ليجزى الجزاء قَوْمًا. ويقول جرير:

١ . قصد المحقق في توجيه اللمع إلى ضم دال "جُدْر" وقال في الحاشية: "هي قراءة الجمهور" وأثبت البحث ما رأى أنّ ابن الخباز قصد إليه؛ إذ لو قصد قراءة الجمهور ما قال: "وقرئ". انظر: توجيه اللمع ص ٤٥٧. والآية من الحشر: ١٤. وراجع الكامل المفصل في القراءات الـ١٤ ص ٥٤٧.

٢ . توجيه اللمع ص ٤٣٧.

٣ . البقرة من الآية ٦٠.

٤ . الأعراف من الآية ١٦٠.

٥ . انظر: الكامل المفصل في القراءات الـ١٤ ص ٩، و ١٧١.

٦ . يس، من الآية ٩.

٧ . توجيه اللمع ص ٦١٣.

٨ . انظر: الكامل المفصل للقراءات الـ١٤ ص ٤٤٠.

٩ . الأنبياء، من الآية ٨٨. قرأ ابن عامر، وشعبة ﴿نُجِّيَ﴾ بنون واحدة مضمومة، وتشديد الجيم. الكامل المفصل في القراءات الـ١٤ ص ٣٢٩.

١٠ . الجاثية من الآية ١٤.

لقد ولدت فقيرة جرو كُتِب فسُبَّ بذلك الجرو الكلابا^(١)

والذي احتجوا به مُخرَج على غير ما فهموه؛ أما قوله ﴿نَجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ فلو كان كما قالوا لكان فعلاً ماضياً قد أسكنت ياؤه من غير الضرورة، وذلك إنما يجيء في الشعر، وهو محمول على أن الأصل: نجي، فأبدل من النون الثانية جيم، كما قالوا في إنجاص وإنجانة: إنجاص وإنجانة... وأما قوله: ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا﴾ ففي (يجزى) ضمير الغفران الذي دلّ عليه (يغفر)، وذلك ليس مصدر (يجزى)، والنزاع إنما وقع في مصدر الفعل المبني للمفعول. وأما قول جرير...^(٢) وضمير الغفران الذي أشار إليه يكشف عن بصيرة في فهم العلاقات القائمة في النص بين المفردات على أساس الوعي بما يمور من حركتها داخل السياق، فهذا الشاهد مقتطع من قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾^(٣). وحين يعدم ابن الخباز الحيلة في تخريج القراءة إلى وفاق ما يرى نجده يجيز ما جاءت شاهداً عليه "جوازاً قبيحاً"، والقبيح لغة هو ما أباه العرف، ما يعني أن القبح هنا مرادف للشذوذ. وهو حكم يجري بعيار النحو على لغة القراءة لا على القرآن. قال ابن الخباز في حذف العائد من الصلة إن كان مرفوعاً بأنه "يجوز جوازاً قبيحاً كقراءة بعضهم: ﴿تماماً على الذي أحسن﴾ أي: "الذي هو أحسن"^(٤).

وما كان ابن الخباز مجيزه لولا أن مذهبه ألا يردّ قراءة، على أنها معدودة في الشواذ، وهي قراءة الحسن والشنبوذي^(٥).

^١ . ليس في ديوان جرير، وهو منسوب إليه في مصادر كثيرة، منها الخصائص ٣٩٨/١، والدرر اللوامع ٣٦٢/١-٣٦٣، وخزانة الأدب ٣٢٩/١ ونسبه إليه ص ٣٣٠، وروايته في هذه المصادر: "ولو... بدل" ولقد...".
ومن المصادر التي سكتت عن نسبه أمالي ابن الشجري ٢/٢١٥.
^٢ . توجيه اللمع ص ١٣٢ - ١٣٣.
^٣ . الجاثية ١٤.
^٤ . انظر: توجيه اللمع ص ٤٩٨.
^٥ . انظر: الكامل المفصل في القراءات الـ ١٤٩ ص ١٤٩، الآية ١٥٤ من الأنعام.

- وفي قليل الأحيان عمد ابن الخباز إلى الإحجام عن إبداء رأي في قراءة حكي أحد النحاة القراءة بها متخلصاً بعرض ما قال غيره فيها، قال: "وحكى الزجاج أنه قرئ "أتعدانني" بفتح النون واستهجنه"^(١).
- وقد عمد ابن الخباز إلى الاحتجاج بالقراءات في باب الإمالة شواهد على ما ينتظمها من أحكام، فاحتج هناك بثماني عشرة آية أو قراءة، فإن خالفت القراءة أصلاً تطرد عليه القاعدة أجاز القراءة على غير قياس، ومن ذلك قوله: "وقد أمالوا بعض الحروف على غير قياس، فمن ذلك أنهم قالوا: "بلى، أمالها أبو بكر عن عاصم... وفي التنزيل: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بلى﴾^(٢)(٣).

^١ . توجيه اللمع ص ٣٥٤-٣٥٥ وأراد سورة الأحقاف، الآية ١٧. ونص على القراءة العكبري في إملاء ما من به الرحمن ٢٣٤/٢. قال: "وهي لغة شاذة في فتح نون الاثنين، وحسنت هنا شيئاً لكثرة الكسرات".

^٢ . الأعراف من الآية ٧٢.

^٣ . توجيه اللمع ص ٦١١. وفي الكامل المفصل في القراءات الـ١٤: "بلى": قرأ حمزة، والكسائي، وخلف، وشعبة بخلفه بالإمالة المحضة، ووافقهم الأعمش. وقرأ الأزرق، والدوري بالفتح والتقليل. وقرأ الباقر بالفتح، وهو الوجه الثاني لشعبة" ص ١٣٧.

الاحتجاج بالحديث النبوي:

كان من البداهة التي يذهب بها أول الظن أن يتقدم الحديث النبوي شعرَ العرب ونثرهم في أعمال الأوائل من نحاة العربية، غير أنه جاء في أعمالهم مؤخرًا، ولم يُبد أحد من أربالهم علة تأخيره، فكان أن اجتهد العلماء بعدُ في بيانها، ثم نظروا في حوائل ما اجتهدوا، فذهبوا فيها مذاهب حاكموا أعمال النحاة إليها. فكان أن اجتهدوا في أحكام، على عمل، بنوها على اجتهد في علة. ولكل حكم وجهان: باطنٌ على اجتهدهم في اليقين، وظاهرٌ على عمل النحاة الأوائل بالتخمين.

وعلماء النحو، في الاحتجاج بالحديث النبوي على أحكام العربية مذاهب؛ فمنهم من يمنعه في إثبات القواعد الكلية مطلقًا؛ "عدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول، صلى الله عليه وسلم"،^(١) ومرد ذلك إلى "أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى"^(٢)، و"لأن كثيرًا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع... فوقع اللحن في كلامهم".^(٣) فهذا قول أبي حيان (ت ٧٥٤هـ)، وهو، وشيخه ابن الضائع (ت ٦٨٠هـ)، قطب المانعين.

أما المجوزون مطلقًا فجمع من النحاة^(٤) يؤمهم ابن مالك. وكما اجتهد الفريق الأول في حجج المنع فقبولها ردها جماعة من المجوزين بأن الأصل في رواية الأحاديث نقل المعنى واللفظ كما سمعًا معًا، وأن من قال "بجواز النقل بالمعنى فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه"^(٥)، وما دام الأصل عدم التبديل فإن القول بعدم وقوعه في ألفاظ الأحاديث هو الغالب على الظن، وغلبة الظن مجزئة في إثبات قواعد النحو كفايتها في إثبات الأحكام الشرعية الفرعية. وهم يردون علة الأصول الأعجمية لأكثر رواة الأحاديث بأن جمعًا من أوائل النحاة غيرًا يلتقون في النسب مع هؤلاء الرواة^(٦).

١ . الاقتراح ص ١٧.

٢ . المصدر السابق.

٣ . المصدر نفسه.

٤ . انظر: في أصول النحو، الأفغاني ص ٥٠، و٥٤-٥٥. وعصور الاحتجاج في النحو

العربي ص ١٦٤-١٦٦.

٥ . خزنة الأدب ٣٧/١، والقول للبدر الدمانيني من شرح التسهيل.

٦ . انظر: السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي ٨٠/١، وتاريخ الاحتجاج

النحو بالحديث الشريف ص ٢٧٠-٢٧١، وانظر جواب الأستاذ الأفغاني في: في أصول النحو

وقد قيل في الحديث النبوي: إن الذي كفا النحاة الأوائل عنه أن العناية بتوثيقه لم تكن بعد قد بلغت به أن يحل عند النحويين مصدرًا يعتمدون عليه، فانشغلوا عنه بالقرآن والشعر، وقد كان أكثر أولاء من القراء^(١).

أما من توسط واعتدل، وأبرزهم الشاطبيّ (ت ٧٩٠هـ)^(٢)، فقد ذهبوا، وفاق تلك الاجتهادات، إلى جواز الاحتجاج بالحديث النبوي جوازاً مقيداً؛ فمن الحديث النبوي ما يُطمأن إلى أنه قول النبي، عليه الصلاة والسلام، بلفظه ومعناه، فذلك لا سبيل إلى رد الاحتجاج به، ومنه ما اعتنى ناقلوه بمعناه دون لفظه فلا يُستشهد على أحكام النحو به. وقد سلكت الأحاديث النبوية في أضربٍ تفصيلٍ الذي يحتج به في النحو منها^(٣).

=ص ٥٢-٥٣، ود. تمام حسان، الأصول ص ٩١-٩٢.

^١ . انظر: عصور الاحتجاج في النحو العربي ص ١٦٦.

وراجع تاريخ الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف ص ٣١٠.

^٢ . انظر: فيض نشر الانشراح ٤٨٢/١، وخزانة الأدب ٣٥/١،

وخديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص ٢٥.

^٣ . انظرها عند الأستاذ الأفغاني، في أصول النحو ص ٥٥-٥٨ نقلاً عن

بحث السيد محمد الخضر حسين في مجلة مجمع اللغة العربية ٢٠٨/٣-٢١٠،

وفي عصور الاحتجاج في النحو العربي ص ١٦٧-١٦٨ نقلاً عن مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٧/٤.

الحديث النبويّ في توجيه اللمع:

ابن الخباز في توجيه اللمع على سنن النحاة الأولين؛ أقلّ فيه الاحتجاج بالأحاديث النبوية فكانت تسعة، حسب، بينها واحد على فعلية كلمة (نعم)؛ أن اتصلت بها تاء التأنيث في قوله، صلى الله عليه وسلم: "من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت"^(١).

وجلّ هذه الشواهد على اللغة والمعاني نعرض منها في باب اللغة قول ابن الخباز من باب "المفعول به": "ويقال في مضارع حَسِبَ: يحسب ويحسب، وقد قرئ بهما، والكسر لغة النبي، صلى الله عليه وسلم،" فقوله: "والكسر لغة النبي، صلى الله عليه وسلم،" شاهد وإن لم يذكر حديثاً بعينه، وهو شاهد ثان ذكره بعد شاهد القراءة^(٢).

أما شواهد المعاني فمنها:

- استشهاده على (صقب) بمعنى قرب، قال: "وفي الحديث: "الجار أحق بصقبه"^(٣) أي: بقربه^(٤).
- واستشهاده بالحديث النبوي شاهداً ثانياً على استعمال (زعم) "في القول عن غير صحة"، وهو قول الأنباري^(٥) (ت ٥٧٧هـ). قال ابن الخباز: "ويؤيد ما قاله قوله تعالى:

^١ . توجيه اللمع ص ٣٨٨.

^٢ . قال: "وقد قرئ بهما". المصدر السابق. وقد قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة وأبو جعفر بفتح السين، ووافقهم الحسن والمطوعي. وقرأ الباقر بالكسر. الكامل المفصل في القراءات ١٤ ص ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٩٤.

^٣ . الحديث: "الجار أحق بسقبه". بالسين المهملة في صحيح البخاري برقم ٢٢٥٨ ص ٤٠٢، وفتح الباري ٤/٤٣٧.

^٤ . توجيه اللمع ص ١٩٥.

^٥ . رواه ابن الخباز في توجيه اللمع عن شيخه أبي حفص عن الأنباري. توجيه اللمع ص ١٧٩. وانظر: أسرار العربية للأنباري ص ١٥٤.

﴿أين شركاؤهم الذين كنتم تزعمون﴾^(١)، وقوله، عليه الصلاة والسلام: "زعموا مطية الكذب"^(٢).

ولعلّ ما تقدم يُغني عن الإفاضة فيما يدل على غياب العناية بالأحاديث النبوية في توجيه اللمع؛ فابن الخباز لا يعبأ بالتتبيه على شيء من سياق الحديث، ويسرد متنه دون أن يبالي بشيء من سنده.

١ . الأنعام من الآية ٢٢ .

٢ . توجيه اللمع ص ١٧٩ والحديث: قول النبي، عليه الصلاة والسلام، في (زعموا): "بئس مطية الرجل." وهو في مسند الإمام أحمد برقم ١٧٠١٢، ٢٥٨/١٣، وبرقم ٢٣٢٩٦، ٦١٦/١٦، وفي سنن أبي داود برقم ٤٩٧٢، ١٦٠/٥.

ما يُحتج به من الشعر:

شاعت في تاريخ العربية تلك القسمة التي جعلت شعراءها في أربع طبقات^(١): جاهليين، ومخضرمين، وإسلاميين، ومحدثين. وقد وقع الإجماع^(٢) أو شبهه^(٣) على الاحتجاج بالطبقتين الأوليين، واستصح البغدادي صاحب الخزانة الاستشهاد بالثالثة ومنعه في الرابعة. ولو قال البغدادي: إن إجماعاً انعقد على صحة الاحتجاج بالطبقة الثالثة لصحّت عبارته شرط قوله: ظهور الكتاب أو بُعیده؛ إذ إن كتاب سيبويه، بما أضحي قديماً "قرآن النحو"^(٤)، همد ما ذهب إليه أبو عمرو ولقّه^(٥) في تنقص هذه الطبقة، وهو ما لم يذهب إليه أبو عمرو عن رداءة أولاء بما هم أرباب شعر وسليقة، ولكنه ترقّعه عن أن يقعد، وهو أبو عمر، يروي أشعارهم، ويستشهد بها؛ يشهد بذلك قوله، والمضمر فيه الأعشى: "تظيره في الإسلام جرير، ونظير النابغة الأخل، ونظير زهير الفرزدق"^(٦).

أمّا سيبويه فلم يكن له، وهو لا يعاني من هذه الطبقة أزمة معاصرة، أن يهدر المادة اللغوية في عميم هذه الأشعار، وقد ضاهاً خيار أصحابها في عين أبي عمرو عينه، رؤوس

١ . خزانة الأدب ٢٩/١.

٢ . المصدر نفسه ٣٠/١.

٣ . في أصول النحو ص ١٩. هذا قول الأستاذ الأفغاني وهو أصح من قول صاحب الخزانة؛ فمعلوم أنّ من علماء العربية من كان يسقط الاحتجاج بشعر عدي بن زيد وأمّية بن أبي الصلت والأعشى، وهم جاهليون. في أصول النحو ص ٢٥.

وراجع القول في عدي بن زيد في: الشعر والشعراء ص ١٤٤، و١٤٨، والقول في ابن قيس الرقيّات في: ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٨٥، وفي الكميت في: الخصائص ٢٩٦/٣-٢٩٧، و٣٠١، والأغاني: ٤٥/١٢، وفي الطرمّاح في: الخصائص: ١٤٦/٣، و٣٠١، والأغاني: ٤٥/١٢، وفي القحيف العامري في: الموشح ص ٢٠٠.

٤ . مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص ٦٥.

٥ . وعلى رأسهم تلميذه الأصمعي. راجع الخصائص ٢٩٦/٣-٢٩٧، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٨٥، والموشح ص ٢٠٠.

٦ . طبقات فحول الشعراء ٦٦/١.

الجاهليين. واستقر الأمر، على ما في الكتاب، من صحة الاستشهاد بالجاهليين، والمخضرمين كافة، والمولدين وابن هَرْمَةَ (١٥٠هـ) آخرهم، وعدم الاحتجاج بالمحدثين، وأولهم بشّار^(١).

وقد جرى عدم الاستشهاد بهذه الطبقة إلا ما شدّ في النُدرة^(٢)، حتى استشهد الزمخشري ببيت في الكشف لأبي تمام، فما كان لذلك أن يؤبه به لولا تعلته التي استبطن فيها الدعوة إلى الاحتجاج بأبي تمام؛ بحجة أنه من علماء العربية الثقات المتقنين، فعّد "ما يقوله بمنزلة ما يرويه"^(٣). وقد ردّ بأن الإتيان في الرواية لا يلزم منه مثله في الدراية^(٤).

أما ابن الخباز فقد حفي بالشعر في توجيه اللمع حفولاً بالغاً حقّه، في البيان، بعد حسن الفهم والعبارة التفصيلُ والإفاضة.

ولا حرج أن يُثبت البحث لتوجيه اللمع هذا الحقّ كلّهُ، وإن كان لا يوقيه إلا بعضه.

١ . الاقتراح ص ٢٧. ولا يخفى على المحققين من أهل العلم أن إيراد شيء في كتاب سيبويه من شعر بشّار؛ كان انقاء لسانه. راجع: الموشح ص ٢٢٣-٢٢٤، والاقتراح ص ٢٧. وقد قيل مثل ذلك في عدّ أبي عمرو ذا الرُمَّة خاتمة الشعراء. وانظر: طبقات فحول الشعراء ٢/٥٦٩-٥٧٠.

٢ . ومنه استشهاد الفارسي ببيت في الإيضاح لأبي تمام. انظر ذلك وتعلته في: المواهب الفتحية ١/٥٦. وراجع الإيضاح العضدي ١/١٠٢، والبيت:

من كان مرعى عزمه وهمومه
روض الأمانى لم يزل مهزولا

٣ . الكشف ١/٥٥.

٤ . هذه عبارة البحث عن جواب السعد التفتازاني (ت ٧٩١هـ) في فيض نشر الانشراح لابن الطيب ١/٦١٦-

الاستشهاد بالشعر في توجيه اللمع:

أربى القصيد والرجز في توجيه اللمع على خمسة بيت^(١)، لم يخرج ابن الخباز فيها عن أصول الاحتجاج بالشعر في كتاب سيبويه؛ فالترزم إقصاء المولدين عن الاحتجاج بهم على مسائل النحو والصرف واللغة.

وكان الأعشى (ت٧هـ) أكثر من احتج ابن الخباز بشعره في التوجيه من الجاهليين، وقد ألقى البحث فيه سبعة عشر بيتاً له^(٢).

وليس مما يُعنى به، في مقام التأصيل، هنا، سلسلة جمع الجاهليين الذين استشهد بأشعارهم في التوجيه باعتبار الكم^(٣)، لذلك يقصد البحث، هنا، إلى ما يكشف من شواهد ابن الخباز عن أصل من أصول الاحتجاج، ومنه شاهد التوجيه على جواز حذف يا مع أيّ، وهو بيت صرح ابن الخباز بنسبته لعدي بن زيد، وهو قوله:

أيها القلب تعلق بَدَنٍ إنما همّي سماع وأذن^(٤)

ومثله شاهد التوجيه على رفع المعطوف عليه بتتوين في باب "لا في النفي" بعدها، وفتح المعطوف بلا تتوين، وهو قول أمية بن أبي الصلت:

فلا لغوٌ ولا تأثيمٌ فيها وما فاهوا به أبداً مقيم^(٥)

١ . هي في إحصاء محقق التوجيه واحد وثلاثون وخمسة.

٢ . طالع شواهد التوجيه: ١٤، ٥٢ و ٦٢ وليس في ديوانه، ٧٩، ١٣٥، ١٦٧، ١٩٨ في المعاني، ٢٢٤ ضرورة شعرية، ٢٥٠، ٢٦٤ ضرورة شعرية، ٣٥٩، ٤٣٤، ٤٣٥ يليه آخر بالرقم نفسه، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٩١.

٣ . بالقول: تلا الأعشى النابغة بثلاثة عشر بيتاً، وبعد النابغة امرؤ القيس بعشرة... راجع شواهد التوجيه بالأرقام ٣٨، ١٠٥، ١٢٧ بيتين، ١٣٧، ١٤١ في المعاني، ١٧٣، ٢٤٢، ٣١٨ في المعاني، ٤٦٦، ٥٠٨،

٥١٠ بيتين في المعاني، وشواهد ١٥١، ١٦٥ في المعاني، ٢٥٦، ٢٦٢ ضرورة شعرية، ٢٨١، ٢٨٥، ٣٢٢ في المعاني، ٣٣٧، ٣٩٦، ٤٠٥.

٤ . توجيه اللمع ص ٣٢٢. والبيت لعدي بن زيد في ديوانه ص ١٧٢، ورواية العجز في لسان العرب إن همّي في سماع وأذن، (أذن) ١٠/١٣، و(دندن) ١٣/١٥٢، وهو كذلك في: مقاييس اللغة ١/٧٦ منسوباً لعدي،

و ٢/٢٦٦ بلا نسبة، وفي تهذيب اللغة، ١٥/١٦ منسوباً لعدي، وفي ١٤/٦٩ بلا نسبة، وفيه "تعلق" بدل "تعلق"،

٥ . توجيه اللمع ص ١٦٢. والبيت لأمية بن أبي الصلت، وفي ديوانه كل شطر من بيت والعجز:

وما فاهوا به لهم مقيم، راجع الديوان ص ١٢١-١٢٢ من تحقيق د.سجيع الجبيلي، وص ٤٧٥ و٤٧٧ من تحقيق د.عبد الحفيظ السطلي. ، وهو منسوب لأمية في لسان العرب (أثم) ١٢/٦، والمقاصد النحوية ٢/٣٤٦-٣٤٧،

وناصع أن احتجاج ابن الخباز بهذين الشاعرين وبالأعشى يسلكه في جمهور النحاة الذين يعتدون بهم في الاحتجاج^(١).

وقد احتج ابن الخباز بالجم الغفير من أشعار المخضرمين والإسلاميين، فكان أكثر من استشهد بشعره من المخضرمين أبو ذؤيب الهذلي، استشهد بشعره في نحو أحد عشر بيتاً^(٢)، ومن المخضرمين الذين استشهد ابن الخباز لواحدهم بغير بيت أبو خراش^(٣)، والحطيئة^(٤)، وابن زهير^(٥)، ومنتهم^(٦)، وحسان^(٧).

أما الإسلاميون فلا مرأ أن كان ابن الخباز مستهتراً بأشعارهم؛ ففي توجيه اللمع نحو أربعة وعشرين بيتاً لذي الرمة^(٨) وحده، وصنوا هذا العدد للفرزدق^(٩)، وثمانية عشر بيتاً لجرير^(١٠)، وتسعة للأخطل^(١١). وتلك رتبهم قدر ما استشهد في توجيه شعراء طبقتهم.

وتخليص الشواهد ص ٤١١، وهو فيه ص ٤٠٦ بلا نسبة، والبيت، كما رواه ابن الخباز ونسبه، في شرح التصريح ٣٤٦/١.

١ . راجع هذا البحث ص ٨٢.

٢ . توجيه اللمع، الشواهد ٦٨، ٩١، و ١٠ في المعاني، و ١١٧، و ١٣٠، و ١٧٧، و ٢٠٤، و ٢٤٩، و ٤١٩، و ٤٧٥ في المعاني، و ٥٢٦ في المعاني،

٣ . الهذلي، المصدر السابق، شواهد ١١، و ٢٣٦، و ٣٩١، و ٥١٦ وليس في ديوان الهذليين، و ٥٢٥.

٤ . المصدر نفسه، الشواهد ٢١٠ في المعاني، و ٢٧٧، و ٤٢٧ بيتين.

٥ . كعب، المصدر نفسه، شواهد ٩٢، و ٢٢٥، و ٢٦١ ضرورة شعرية، و ٣٤٠.

٦ . ابن نويرة، المصدر نفسه، شواهد ٣٢٩، و ٣٧٧، و ٤٨٨.

٧ . ابن ثابت، المصدر نفسه، شواهد ٣٠١ وهو شاهد الكوفيين على اسمية (نغم)، وأوله، و ٣٢٨.

٨ . راجع شواهد التوجيه ٦، و ١٣٣، و ١٦٨، و ١٨٣ في المعاني، و ١٩٤ بيتين، و ٢١٩، و ٢٢١، و ٢٥٤، و ٣٠٤، و ٣١٥ ضرورة، و ٣٥٧، و ٣٦١ وهو برقم ٤١٧ كذلك، و ٣٨٣ ضرورة، و ٣٨٩، و ٣٩٥ بيتين في المعاني، و ٣٩٧، و ٤٧٦ في المعاني، و ٤٧٨، و ٥٠٠، و ٥١٤، و ٥٢١.

٩ . شواهد التوجيه ٢٧، و ٦٠، و ٦١، و ٧٤، و ٩٧، و ١٢٢، و ١٨٢، و ١٨٦ بروايتين، انظر: الشاهد ١٨٧، و ٢٠٧ بيتين، و ٢١٣، و ٢٤٤، و ٣٩٢، و ٣١٦، و ٣٥٦، و ٣٦٨، و ٤٢١، و ٤٢٤، و ٤٢٥ ثلاثة أبيات، و ٤٦٠، و ٤٨٠، و ٥١٢.

١٠ . المصدر نفسه، شواهد ١٩، و ٣٧، و ٣٩، و ٤٠ وهو شاهد الكوفيين من الشعر على جواز إقامة المصدر مقام الفاعل إذا كان في اللفظ مفعول به، وخرجه، و ٥٧، و ٦٧، و ٨٤، و ١٥٩، و ١٧١، و ٢٠٨ في المعاني، و ٢٢٧، و ٢٧٩، و ٣٠٧، و ٣٢٥، و ٣٣٨، و ٣٤٥، و ٤٢٣، و ٤٦٨.

١١ . المصدر نفسه، شواهد ٢٢، و ٢٣، و ٦٥، و ١٢٦، و ٢٩٧، و ٣٠٣، و ٣٧١، و ٤١٥ ضرورة، و ٤٧٣.

ويعنيها، هنا، أنّ ابن الخباز لم يعبأ بما كان من بعض العلماء أن رفضوا الاحتجاج بالكميت^(١)، وعبيد الله بن قيس الرقيّات^(٢)، وذو الرّمّة^(٣)، والفرزدق حين اختلاطه^(٤). فضلاً عن تكثّر ابن الخباز في التوجيه من شعر الفرزدق فقد استشهد فيه بنحو ثمانية أبيات للكميت^(٥)، وثلاثة لابن قيس الرقيّات^(٦) وهو، في ذلك، على نهج الكتاب وجمهور النحاة بعد سيبويه.

أما الرّجّاز فقد احتج ابن الخباز بمشهورهم؛ وفي توجيه اللمع نحو أربعة وعشرين بيتاً للعجاج وولده^(٧)، وأربعة لأبي النجم^(٨).

ومما يلاحظ أنّ لا فرق في أصل الاحتجاج باعتبار الجنس بين ذكر وأنثى. فما يُلاحظ من قلة المسموع من النساء لم يكن لولا نحائز العرب، وطبائع حياتهم في الجاهلية وصدر الإسلام. ويختصّ البحث بالحديث، هنا، الشعر، وقلة الشواعر وروائهنّ، وكثرة الشعراء وكثرة رواتهم.

وقد يكون خافياً أنّ ابن الخباز قصد إلى هذا الأصل، على عين، وأنه ظل استشهاده ببيت لغنية الأعرابية^(٩)، وبيت وصدرة لامرأة لم يذكر اسمها^(١٠)، وبثلاثة أبيات لليلى زوجة سالم بن قحطان^(١١).

١ . الخصائص: ٢٩٦-٢٩٧، و٣٠١.

٢ . ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٨٥.

٣ . خزائن الأدب ٣٠/١.

٤ . ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١١٤.

٥ . توجيه اللمع، شواهد ٥، و١٠، و١٣١، و٢١٧، و٣٣٤ ضرورة، و٣٤٣، و٤٢٠، و٤٧٤.

٦ . المصدر السابق، شواهد ١٢ ضرورة، و٦٣ بيتين، و٢٥٩.

٧ . المصدر نفسه، شواهد ٦٦، و٩٥، و١٥٢، و١٥٣، و١٥٤، و١٥٧، و١٦٢، و٢٠٢، و٢٢٦، و٢٣٣، و٢٣٤ و٢٣٥، و٢٩١، و٢٩٥، و٣٠٩، و٣٦٥، و٣٧٤ في المعاني، و٣٨١، و٤٣١، و٤٩٠، و٤٩٢، و٥١٣، و٥٢٧ في المعاني.

٨ . العجليّ، المصدر نفسه، الشواهد ٢٣٠، و٢٣٨ في المعاني، و٢٧٣، و٤١٠.

٩ . المصدر نفسه، الشاهد ٣٩٢.

١٠ . المصدر نفسه، شاهده ٣٤٧، في باب العدد، وقد استشهد بصدرة في باب "جمع التذكير" برقم ١٨.

١١ . المصدر نفسه، شاهده ٣٨٨، و٤٠٦ بيتين.

أما الطبقة الرابعة فالتوجيه على عدم الاحتجاج بشيء من أشعارها في النحو أو الصرف أو اللغة. وقد قال ابن جني بجواز الاستشهاد بأشعار المولدين في باب المعاني؛ معتضداً باستشهاد المبرد، في هذا الباب، بشيء من شعر أبي تمام^(١). ولما رآه علماء العربية من صواب هذا المذهب فقد استقرّ الرأي عليه.

وفي توجيه اللمع من هذه الأشعار أربعة أبيات: بيتان لأبي تمام، وواحد للبحتري، ومثله للمتنبّي.

فأمّا بيتا أبي تمام فأحدهما استشهاد على قول أبي الحسن الأخفش في باب التذبة: "وأكثر من يتكلم بها النساء؛ لأنهن ضعيفات عن احتمال المصائب، وكذلك قال أبو تمام، رحمه الله:

خُلِقْنَا رجالاً لِلتَّجْدِ والأسَى وتلك الغواني للبكا والمآتم"^(٢)

وبه استشهد في خاتمة التوجيه على أن الجزع من شيم النساء^(٣). وأما بيته الثاني فقد أتى به شاهداً في باب التصغير على قول الكوفيين: إن الإنسان مشتق من النسيان^(٤). وردّه^(٥). وبيت أبي تمام:

لا تنسينّ تلك العهود فإئماً سُمِّيت إنساناً لأنك ناسي^(٦)

قال ابن الخباز بعده: "وأبو تمام لا يعلم مذاهب الاشتقاق، وإنما أصدر هذا على مذاهب الشعراء التخيلية"^(٧). فإن قيل: إن البيت شاهد على مسألة صرفية، فالجواب أن ابن الخباز أورده إنباهاً

١ . الخصائص ٢٥/١.

٢ . توجيه اللمع ص ٣٤٤. وفي ديوانه، بشرح التبريزي، "للتصبر" بدل "للتجد"، ٢٥٩/٣.

٣ . توجيه اللمع ص ٦١٦.

٤ . المصدر السابق ص ٥٦٨.

٥ . المصدر نفسه ٥٦٨-٥٦٩.

٦ . في المطبوع: "تنسين" بالنتقل. وهو خطأ. والبيت في ديوان أبي تمام بشرح التبريزي ٢٤٥/٢.

انظر: توجيه اللمع ص ٥٦٨. والبيت من الكامل.

٧ . المصدر نفسه. واشتقاق "إنسان" على مذهب البصريين من الأنس.

على رفض الاحتجاج به في الصرف، وأنه شاهد معنى. ونزید على عبارة ابن الخباز أن لو كان أبو تمام ممن يصح الاستشهاد بهم في الاشتقاق، ودرى مذاهبه لردّ هو نفسه قوله، ولحكم على هذا البيت بالفساد.

وأما بيت البحري فشاهد على معنى الانحدار بعد الإصعاد، وأنه أخف من الإصعاد بعد انحدار، والسياق^(١) بيان لعة جواز الإمالة في وزن (فعال) مستعلي الفاء مكسور اللام، مثل (خلال). والدليل عليه ما سمع من إبدال السين صادًا في (سبقت) و(سويق)؛ لتقل الصعود من السين إلى القاف، وهو ما لم يكن في (قسور) و(قاسم)؛ إذ الخفة حاصلة بالانحدار إلى السين المستقلة، بعد البداءة بالقاف المستعلية. وحتى لا يُستهجن هذا القول جاء ابن الخباز ببيت البحري، قال: "وقد لمح هذا المعنى البحري في شعره، فقال:

وَمُصْعِدٍ فِي هَضَابِ الْمَجْدِ يَطْلَعُهَا كَأَنَّهُ لِسُكُونِ الْجَاشِ مَنْحَدِرٌ"^(٢)

ومراد البحري أن ما دام الإصعاد في منازل المجد يلزم منه المشقة، فمدوحه إصعاده وانحداره، في اليسر عليه، سيان^(٣).

أما المتنبي فابن الخباز لا يرتضيه، في التوجيه، شاعرًا يُحتج به على صحة حكم نحوي، فإذا جاء في شعره ما يخالف المذهب الصحيح عند ابن الخباز فهو ابتناء للشعر على مذهب ضعيف، وليس بشاهد حقه جميل الردّ أو التأويل. قال ابن الخباز في باب "الترخيم": "وذهب الفراء إلى جواز ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف متحرك الأوسط، فنقول في عمر: يا عم... واحتج بأنه إذا رُخِمَ كان له نظيره من الأسماء؛ لأنه قد جاء فيها ما هو على حرفين متحرك الثاني، كيدٍ ودم. وبنى المتنبي على ذلك بيتًا من شعره فقال:

١ . المصدر نفسه ص ٦٠٦.

٢ . المصدر نفسه، وفي الديوان: "يسلكها" بدل "يطلعها" ٩٥٧/٢.

٣ . وإنه للحق أن مسعى الإنسان في شؤون دنياه كلها لتقليل المبدول لتحصيل المأمول. وما الخفة، بما عرض ابن الخباز، سوى هداية بالغة إلى أن الكلام جهد إنساني يسعى نظام في العقل إلى تصريف الطاقة المذولة فيه، يهدي بآثاره الحاضرة إلى حقيقته الغائبة المتوارية.

لَعَمْرُكَ مَا تَتَفَكُّ عَانَ تَفَكُّهُ
عَمَ بْنَ سَلِيمَانَ وَمَالَ تَقَسَّمُ^(١)

وناصع أن إيراد ابن الخباز هذا البيت، هنا، فيه إنباه على منع أن يستشهد على صحة بعض المذاهب النحوية بأشعار المولدين.

ولمّا كان توجيه اللمع مبنياً على الاختصار، وكانت أمثلة المولدين على قواعد النحو جمّة ذهب البحث إلى أنّ ابن الخباز قصد إلى هذا البيت ليعبر به إلى أن يقول في المتنبي تلك العبارة البديعة في إيجازها، وما انطوت عليه من معنى الاستغراق. ولعلها تُجيز القول، هنا: إن المتنبي كان في عين ابن الخباز وعصره من أشهر المولدين وأفصحهم، فلما قوّض الاحتجاج به لم يُبَيّن احتجاج على من هو في رُتبته أو دونه. وما كان استشهاده بأبي تمام والبحتري إلا تمام بيان ما يصحُّ أن يُستشهد به من أشعار هذه الطبقة، على نمط ما استشهد هو في التوجيه في باب المعاني ليس إلا.

ولا يختم القول، هنا، حتى يُعرَض لشاهد اللمع على دخول النون الثقيلة في الاستفهام، وهو قول الشاعر:

هل ترجعن ليالٍ قد مضين لنا
والعيش منقلبٌ إذ ذاك أفنانا

وقد أثبت ابن الخباز هذا البيت في توجيه اللمع، فقال محققه:
"البيت منسوب لعبد الله بن المعتز، ولا يستشهد بشعره؛ لتأخر زمانه [حيث] (٢) قتل سنة ٢٩٦هـ. فلعلّ ابن الخباز ساقه للتمثيل فقط." (٣)
ولقد عوّل المحقق في نسبة هذا البيت على ما جاء في الأغاني، وبنى كلامه عليه. والحق أنّ رواية الأغاني:

١ . توجيه اللمع، ص ٣٣٦. وفيه "يُقَسَّمُ"، ورواية البيت في الديوان:

أجدك ما تفك عان تفكه
عم بن سليمان ومال تقسم

ديوان المتنبي بشرح اليازجي ١/٢٨٥، وروايته في شرح البرقوقى ٤/٢١٢:

أجدك ما تفك عان تفكه
عم بن سليمان ومال تقسم

٢ . خطأ، والصواب إذ.

٣ . توجيه اللمع ص ٥٢٨، الحاشية ١ .

هل ترجعن ليالٍ قد مضينَ لنا والدارُ جامعةَ أزمانَ أزمانا^(١)

والبيت برواية ابن الخباز بلا نسبة في مصادر كثيرة^(٢)، منها مغني اللبيب.

وقد ذهب السيوطي في شرح شواهد المغني إلى أن البيت "ليس من شرط هذا الكتاب"^(٣)، بعد أن أورد العجز كما رآه في الأغاني. والحق أن بيت اللمع والتوجيه ليس لابن المعتز؛ يشهد بذلك أن أبا زيد يرويهِ في النوادر وهو متوقِّى قبل ولادة ابن المعتز بأربع وثلاثين سنة^(٤). وبيت الأغاني في النوادر صدر بيت وعجز الذي يليه، والبيتان:

هل ترجعن ليالٍ قد مضينَ لنا والعيشُ منقلبٌ إذ ذاك أفنانا
إد نحن في غرّة الدنيا وبهجتها والدارُ جامعةَ أزمانَ أزمانا^(٥)

١ . الأغاني ١٠/٣٢٦.

٢ . انظر: همع الهوامع ١/٢٠٥، وسر صناعة الإعراب ٢/٧٠، والمحتسب ١/١٢٩، والخصائص ٢/٣٦٦، واللمع ص ٢٧٥ بتحقيق د. حسين محمد شرف، وص ٢٦١ بتحقيق حامد المؤمن. والأمالى الشجرية ٢/١٩٨، ومغني اللبيب ١/١٤٩، والنوادر في اللغة ص ١٨٤. ولا أثر لهذا البيت في ديوان ابن المعتز.

٣ . شرح شواهد المغني ١/٢٤٨.

٤ . توفي أبو زيد "سنة خمس عشرة ومئتين عن ثلاث وتسعين سنة". انظر: الوافي بالوفيات برقم ٤٨٥٥، ١٢٥/١٥. أما ابن المعتز فولادته في سنة تسع وأربعين ومئتين. المصدر السابق برقم ٦٣٥١، ١٧/٢٤٠-٢٥٣.

٥ . النوادر في اللغة ص ١٨٤، وفي الخصائص "ولدتها" بدل "وبهجتها"، ٢/٣٦٦.

في الشعر الذي لم يُعرف قائله:

وعلماء العربية في الاحتجاج بهذا الشعر فريقان: فريق يمنع الاحتجاج به؛ مخافة أن يكون قائله مولدًا أو ممن لا يوثق بفصاحته^(١)، وفريق مجوزه بحجة أن في كتاب سيبويه أبياتًا لا يعلم قائلها^(٢).

أما وجهة صاحب التوجيه في هذه المسألة فالثبوت شرط تحديدها قبل بيانها، فمن ينظر في التوجيه يلف صاحبه غير معتد بعزو طائفة كبيرة من الأبيات لقائلها، متبلاً بقوله: "قال الشاعر"^(٣)، أو "قال الراجز"^(٤)، أو إسناد الشواهد إلى من أنشدها من علماء العربية^(٥) دونما ذكر لمن أنشأ هذه الأبيات. فالظن؛ بهذا كله، مؤلٌّ أول وهلة شطر الحاق ابن الخباز بفريق المجوزين.

غير أن ردَّ ابن الخباز شاهد وقوع الاسم الظاهر في موقع لواحق الضمير أيًا يقف عارضاً أمام التسليم بذلك؛ إذ يقول في هذه اللواحق: "ولا يقع الظاهر في موقعها. وأنشد بعض العلماء:

دعني وإيا خالدٍ لأقطعن عُرا نياطه

وذلك غير معروف.^(٦) وجليَّ أن ابن الخباز لم يقل بشذوذ هذا البيت^(١)، بل ردَّ أن يكون هذا البيت شاهداً صادقاً؛ فلم يرفعه إلى رتبة الشاذ؛ بدعوى أن "ذلك غير معروف" إليه. وإذا تردد المرء لقاء هذا في أن يحكم على ابن الخباز، ها هنا، بالإحالة فقد يجره إلى هذا القول استشهاد

١ . ومنهم المبرد، والأنباري، والنحاس، وابن هشام في أحد قوليه. يُنظر في المقتضب ١٣٢/٢-١٣٣، والإنصاف ٣٤٥/١ و ٤٥٦/٢، و٥٨٣، وفي الاقتراح ص٢٧-٢٨.

٢ . الاقتراح ص٢٧-٢٨، وفيض نشر الانشراح ٦٢٧/١.

٣ . وهو كثير، راجع منه شواهد التوجيه ٢٠، ٢٦، ٣٢، ٣٣، ٨٧، ١٧٨، ٢٠١، ٢٣١، و٢٩٤، ٣١٢، و٣٨٧، و٤٠٩، و٥٠٢، و٥١١ .

٤ . المصدر السابق، شواهد ٢، ١٦، و٧٧، و١٧٩، و٢٠٠، و٤٠٧.

٥ . وأكثرهم في توجيه اللمع سيبويه، راجع توجيه اللمع ص١١٤، و١٣٠، و٢٠٠، و٢٠٣، و٢٣٨، و٢٧٩، و٣٢٠، و٣٣١، و٣٣٤، و٣٦٥ الشاهد ٢٧٩، و٣٧٣، و٣٧٤، و٣٧٨، و٥١٩، و٥٤٠. ومنهم الزجاج

ص٢٣١، وثلث ص٣٠٩، والفارسي ص٢٣٨، وابن السجري ص٢٦٧، وسواهم كثير.

٦ . توجيه اللمع ص٣٠٤.

ابن الخباز، في باب "ظرف المكان"، ببيت أنشده إيّاه بعض الأدباء ممن عاصره تاركًا نسبة البيت إلى قائله. وهو شاهد على مجيء (خلف) مبنية، على أنّ الأكثر فيها إعرابها، قال: "أنشدني بعض الأدباء:

من خلفُ تطمحُ عنه عينُ ناظره والنصرُ يقدّمه قَدَامُ قَدَامٍ"^(٢)

غير أنّ مما يدفع البحث إلى أنّ يدفع عن ابن الخباز هذه التهمة أمرين: ما علم لدى ابن الخباز من حافظة لمذاهب النحاة والأشعار، والفتنة إلى ما فطن إليه ابن الطيب اللغوي وهو يردّ على من أجاز الاستشهاد بما لم يعرف قائله من الأشعار؛ حملاً على ما عند سيبويه بقوله: "فسيبويه ما استدل إلا بما كان معروفاً مشهور القائل في ذلك الوقت، وما قامت حجته على مخالفته بتلك الشواهد؛ إلا وهي معروفة القائلين لديهم."^(٣) فطروّ الجهالة بنسبة شيء من هذه الشواهد إلى قائلها لا ينقض البنيان بعدما استقام^(٤).

وغاية القول، هنا، أنّ ابن الخباز يمنع الاحتجاج على مسائل النحو والصرف واللغة بشعر لا يعرف قائله، وفصله أنّ شاهد إضافة (إيّا) إلى الظاهر قد وقع عليه الإنكار من وجهين؛ إذ هو بيت مجهول القائل يُستشهد به على طريق غير مذهب إليه؛ وذلك أنّ أحدًا من أئمة النحو لم يذهب إليه بله أن يحتجّ عليه؛ يقول الأنباري في "الإنصاف": "وأما ما حكى عن الخليل من قولهم: "إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب" فالذي ذكره سيبويه في كتابه: أنه لم يسمع ذلك من الخليل. وإنما قال: وحدثني من لا أنهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول: "إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب"، وهي رواية شاذة لا يعتدّ بها."^(٥)

أما بناء الظرف (خلف) فمما لا يلزم ابن الخباز بشاهد وقد قاله سيبويه^(٦)، والذي يظهر أن ابن الخباز استصحّ هذا البيت والاستشهاد به، وأنه استحسّن الشاهد الشعريّ على بناء (خلف)، ورأى سهولة ذبّاعه بعد أن غاب عن كتب النحاة.

١ . قال بشذوذه محقق التوجيه؛ المصدر السابق، حاشية ٣.

٢ . المصدر نفسه ص ١٩٢.

٣ . فيض نشر الانشراح ١/٦٢٧.

٤ . المصدر السابق.

٥ . الإنصاف في مسائل الخلاف من المسألة ٩٨، ٦٩٧/٢، راجع الكتاب ١/٢٧٩.

٦ . قال: "فأمّا ما كان غاية نحو: قبل، وبعد، وحيث فإنهم يحركونه بالضمة". الكتاب ٣/٢٨٦.

وَمَنْ يَنْظُرْ فِي تَوْجِيهِ اللَّعْمِ يَدْرِكُ أَنَّ ابْنَ الْخَبَازِ قَدْ صَرَفَ بَعْضَ هَمِّهِ إِلَى نَسْبَةِ طَائِفَةٍ كَبِيرَةٍ مِنَ الْأَبْيَاتِ إِلَى قَائِلِيهَا، حَتَّى لَقَدْ عَزَا إِلَى الْفَرَزْدَقِ بَيْتًا مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ الَّتِي لَمْ يُعْرِفْ لَهَا قَائِلٌ^(١)، وَنَسَبَ لِشُعْرَاءِ أَبْيَاتًا لَا نَعْلَمُهَا الْيَوْمَ فِي دَوَائِنِهِمْ، مِنْهَا بَيْتٌ لِرُؤْبَةَ^(٢)، وَبَيْتَانِ لِلْأَعْشَى^(٣)، كَمَا صَحَّحَ رِوَايَةَ بَيْتَيْنِ حَرَفَهُمَا ابْنُ جَنِي فِي اللَّعْمِ^(٤)، وَنَسْبَةَ بَيْتِ عَزَاهِ الزَّمْخَشَرِيِّ فِي الْمَفْصَلِ لِعَبْدِ مَنْأَةِ الْهَذَلِيِّ، وَبِالْبَيْتِ لِمَالِكِ بْنِ خَالِدِ الْخَنَاعِيِّ فِي دِيْوَانِ الْهَذَلِيِّينَ، وَفِي شَرْحِ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ، وَرِوَايَتِهِ فِي تَوْجِيهِ اللَّعْمِ:

لله يبقى على الأيام ذو حيدٍ بمُشْمَخِرٍ به الظَّيَّانُ والآسُ^(٥)

قال ابن الخباز: "ولم يوجد إلا في شعر أبي ذؤيب، ومالك... الخناعي وأنشد سيبويه: لله يبقى... والذي وجد في شعريهما يا مي لا يعجز الأيام ذو حيدٍ"^(٦)

١ . وهو قوله: فلا أب وابنًا مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدا وتآزرا المصدر نفسه، شاهده ٧٤ ص ١٦٢، وراجع البيت في كتاب سيبويه، ٢٨٤/٢-٢٨٥.

٢ . وهو قوله شعراً من السريع:

يا عاذلي دعني من عدلكا مثلي لا يقبل من مثلكا

توجيه اللعْم، شاهده ١٥٣، ص ٢٣٧، وراجع ديوان رؤبة. والبيت بلا نسبة في الإنصاف ١/٣٠١، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٠٧، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية؛ إذ لم يكن توجيه اللعْم من مصادره ٥/٢٥٩.

٣ . توجيه اللعْم، شاهده ٥٢، و ٦٢. والشاهد ٥٢ قوله:

فأصبحتُ قد ودعتُ ما كان قد مضى وقبلي قد مات ابن ساسان ومورقُ والذي في ديوان الأعشى:

فما أنت إن دامت عليك بخالدِ كما لم يخلد قبلُ ساسا ومورقُ
الديوان ص ١١٦.

٤ . توجيه اللعْم، شاهده ١٣٩، و ٤٣٦.

٥ . توجيه اللعْم، شاهده ٣٩٩ ص ٤٧٩، وانظر: المفصل ص ١٩٢، وفي توجه اللعْم المطبوع: "والآسي" بدل "والآس"، وهو خطأ. والبيت منسوب في الكتاب لأمية بن أبي عائذ ٣/٤٩٧. وروايته في ديوان الهذليين ٣/٣:

والخنسُ لن يعجز الأيام ذو حيدٍ بمُشْمَخِرٍ به الظَّيَّانُ والآسُ
وقبله ٢/٣: يا مي إن سباع الأرض هالكة والأدْمُ والعُقرُ والآرام والناسُ
وفي شرح أشعار الهذليين:

يا مي لن يعجز الأيام ذو خدمٍ بمُشْمَخِرٍ به الظَّيَّانُ والآسُ
"ويروى "يا حي" بدل "يا مي". ص ٣٣٩.

٦ . توجيه اللعْم ص ٤٧٩.

ومن الأبيات التي نسبها ابن الخباز إلى قائلها ما صرح محقق التوجيه بأنه لم يجدها في دواوين أصحابها، ومنها، مثلاً، قول عنتره:

لا تذكرني مهري وما أبليته
فيكونَ جلدُك مثلَ جلدِ الأجرِبِ^(١)

والبيت في ديوان عنتره، وفيه "أطعمته" بدل "أبليته".^(٢)
وكذلك قال في بيت حاتم:

ونتجت ميته جنيئاً مُعجلاً
عندي قوابله الرجال مسرّاً^(٣)

والبيت في ديوانه.^(٤)

ويبدو ابن الخباز في توجيه اللمع مُعجياً في احتجازه بالأشعار عالمًا برواياتها،^(٥) مفطناً إلى ما ينبني على اختلاف الرواية من أحكام. ومن شواهد ذلك ما قاله في "باب البديل" حين عرض لاستشهاد ابن جني على جواز إبدال المظهر من المضمير بقول الفرزدق:

١ . توجيه اللمع ص ٣٥٤، الحاشية ٤، وفي المطبوع "فيكون" مرفوعاً، وهو خطأ.

٢ . ديوان عنتره ص ٣٣.

٣ . توجيه اللمع ص ٢٧٨، الحاشية ٢، قال المحقق: "ولم نجد البيت في ديوان حاتم"، وفي توجيه اللمع المطبوع "فنتجت" بفاء بدل الواو وتاء ساكنة بدل المتحركة في "ونتجت"، و"مينة" بياء مربوطة بدل هاء الضمير. وقد أثبتنا الصواب.

٤ . ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره ص ٢٧٠.

٥ . طالع من ذلك شواهد التوجيه ٧١، و١٢٥، و١٣٩ آخر باب الاستثناء، و١٨٦ وانظره برقم ٤٢٥، والشاهدين ٤٤٤، و٥٠٨.

"على حالة لو أن في القوم حاتمًا على جوده لزنّ بالماء حاتم^(١)

جرّ حاتم) لأنه بدل من الهاء في (جوده)".^(٢)

وقد قيّد ابن الخباز هذا الجواز الذي أطلقه ابن جني بأن يكون المضمر غائبًا، ثم قال بعد أن عرض هذا الشاهد من متن اللمع: "ورأيت في معاني الأشناندي^(٣):
على جوده ضنت به نفس حاتم^(٤)، وأجلى من هذا البيت للاتفاق على روايته قول حاتم:

فنتجت ميّته جنبيًا مُعجلاً عندني قوابله الرّجال مسنّر

مسنّر: بدل من الهاء في قوابله".^(٥)

^١ . البيت برفع حاتم في ديوان الفرزدق ٢/٢٩٧، والمخصص ١٧/١٤، والمقاصد النحوية ٤/١٨٦.

^٢ . اللمع في العربية ص ١٧٤ بتحقيق حسين محمد شرف، وص ١٤٥ بتحقيق حامد المؤمن، والمتن في توجيه اللمع ص ٢٧٤.

^٣ . أبو عثمان سعيد بن هارون، صاحب كتاب المعاني، وفيات الأعيان ٤/٣٢٥. وذكره ابن النديم في الفهرست ص ١١١.

^٤ . والعجز بهذه الرواية في جمهرة اللغة ٣/٣٤٧. وهو في لسان العرب (حتم) ١٢/١١٥

على جوده ما جاد بالمال حاتم

^٥ . توجيه اللمع ص ٢٧٨.

المنثور:

والقصد منه، هنا، إلى ما تخاطب به العرب عصرَ الاحتجاج في سعة الكلام، مضمومًا إليه ما حُمِلَ في كلامهم من الحكم والأمثال^(١). والحق أنه لا يُعلم تعيينُ للقبائل التي أخذ اللسان العربي عنها هو أدبٌ أثرًا أو أصرحُ خبرًا مما جاء في قول الفارابي: "هم قيس وتميم وأسد؛ فإنَّ هؤلاء هم الذين أخذ عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين. ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم..."^(٢).

وحيث عرض البحث لخروج بعض المُحدثين على حدِّ الفارابيِّ هذه القبائلَ كان أول العجب أن أحدًا من القدماء لم ينهض للرد على قالة الفارابي أو التشكيك فيها، على مكانة الفارابي وشهرة كتابه، أعقب ذلك بسطُ السيوطي هذه القالة في الاقتراح دونما إشارة إلى تعرُّض أحد لها مرَّ ستة قرون بالتفنيد أو بالدحض. فهل تقوم على الفارابي، اليوم، حجة للمبطلين؟

الحقُّ أنَّ أساس هذه الدعوى قام على ما في كتاب سيبويه من شواهد لشعراء قضي الفارابي بأن قبائلهم لم تنقل العربية عنها ولا اقتدي بلسانها. وحين عُثِرَ من ذلك على شيء كثير في كتاب سيبويه، بما هو قرآن النحو وعمدة النحاة، استصح المبطلون دعواهم، واستشهد بعضهم عليها بشعراء الكتاب "من ثقيف، وعبد القيس، وتغلب، وقضاعة، وبكر"^(٣). ومنهم من احتج على الفارابي بأن سيبويه استشهد بلغات جمع من القبائل، فساق في ضيامتها قبائل تدخل في شرط الفارابي كقيس، وتميم، وأسد،^(٤) وأخرَ ليست على شرطه، وهي مناط الدعوى، كمدحج، وضبة، وطهية، ويسكر...^(٥).

وقد عُمد لتأخير قالة الفارابي، على علم بما قيل فيها؛ لتُسلِّك، هنا، في مبحث المنثور؛ إذعائًا بمذهب هذا البحث في أن الفارابيَّ نصَّ في مقالته على القبائل التي رضي النحاة الاحتجاج بنثرها، لا شعرها.

١ . أمَّا الخطب والرسائل فقد انصرف النحاة عن التعويل عليها في الاحتجاج؛ لتطرق الشك إلى روايتها؛ إذ لم يتهيأ لها ما كان للشعر من تيسر الحفظ وكثرة الرواة.

٢ . الاقتراح ص ١٩.

٣ . انظر: عصور الاحتجاج ص ٢٣٢-٢٣٣.

٤ . التفكير العلمي في النحو العربي ص ٧٢.

٥ . المرجع السابق.

فمعلوم أنّ شعراء العرب كانوا من قبائل شتى، وأنّ تلك القبائل كانت تتحدث لهجات متباينة، بيد أنّهم، على اختلاف المنابت، كانوا يصدرون، في شعرهم، عن تلك اللغة الأدبية الموحّدة. فإذا انتفى أن تكون لغة أحدهم في شعره لهجة قومه وقوله في نثره، وكان أن اسشّهد في النحو بشعره، فهل يقوم هذا دليلاً على أنّ المستشهد احتجّ بقبيلة هذا الشاعر ولهجة قومه!

وحين التّثبت من القول: إنّ سيبويه استشهد بلغات قبائل نواذ عن الحد الذي نقله الفارابي فاء البحث إلى مستند هذا القول فإذا هو "فهارس الكتاب"^(١)، فقأب الكتاب فلم يجد سيبويه يحتجّ بلغات تلك القبائل. ومُسند ذلك أنّ من تلك القبائل ما احتجّ سيبويه بشعر بعض رجالها لا بنثرها، فلم يصرّح سيبويه أنه أخذ عن ضبة، مثلاً، إلا بيت شعر واحدًا في الكتاب لرجل منها^(٢)، كذلك كان احتجاج سيبويه بشيء من شعر خنعم^(٣)، ويشكر^(٤)، ومدحج^(٥)، وطهية^(٦)، وباهلة^(٧)، ومازن^(٨)، وبني سعد بن قيس عيلان^(٩)... فذلك كله في باب الاحتجاج بلغة الشعر لا لهجة القبيلة التي ينتمي الشاعر إليها.

وإذا كان سيبويه معنيًا باللّهجات في كتابه عنايةً تشاغل أكثر النحاة بعده عنها، فإنّ ما يذهب إليه البحث، في عمل سيبويه هذا، أنّ له ظاهرًا وباطنًا انشغل الناس اليوم بسمية الوصفية فيه عن باطنه العياري؛ فحقًا أنّ في الكتاب ذكراً للغات بعض القبائل التي لا يُحتجّ بلهجاتها^(١٠)، غير أنّك لن تجد سيبويه يؤسس قاعدة عمادها ما سمع من هذه القبائل فردًا. وهنا، يتعلّق بالذهن السؤال: أنّ لماذا يورد سيبويه هذه اللّهجات، على نُدرتها، وهو لا يحتجّ بها مفردة، ولا يبتني،

١ . المرجع نفسه ص ١٠٠، حاشية ٧٤.

٢ . الكتاب ١/١٨٥.

٣ . المصدر السابق ١/١٥٦ والبيت لرجل من بجيلة أو خنعم، وص ٢٢٦-٢٢٧.

٤ . المصدر نفسه ٢/٢٧٢-٢٧٣.

٥ . المصدر نفسه ١/٣١٩، ٢/٢٩١-٢٩٢.

٦ . المصدر نفسه ٣/٣٢٦.

٧ . المصدر نفسه ١/٣٠، ٧٧، ٤٣١.

٨ . المصدر نفسه ٢/٢٥٥، ٣٢٧-٣٢٨.

٩ . المصدر نفسه ٣/٣٠٦.

١٠ . منها بكر بن وائل ٣/٥٣٥، ٤/١٠٧، ١١٣، ١٩٧، قال في قولهم: "من أحلامكم، ويكم"، بإتباع الكسرة

الكسرة: "وهي رديئة جدًا. سمعنا أهل هذه اللغة يقولون: "...، وفزارة ٤/١٨١.

وانظر: اللّهجات العربية في القراءات القرآنية ص ٦٧-٦٨ .

في الكتاب، قاعدة عليها؟ والجواب أنه لو نفى من الكتاب هذه اللهجات جُمع، لجاز لمن بعده أن يقول:

ما احتج سيبويه بتلك القبائل؛ لأنه ما شافها ولا نقل عن سمع منها. ولو كان لأخذ عنها، وعليه فلا مانع من أن يُحتج في غير الكتاب، أو بعده، بها. هنالك تجلّت بصيرة سيبويه، وهو يورد من تلك اللهجات ما يدل على إحاطته بها، وأنه ما اطرّد احتجاجه بقبائلٍ واطراحه، في بناء القاعدة، أحرّ إلا عن بيّنة حدّت القبائل التي يُحتج بنثرها، ومازتها من غيرها. فما كان ذلك إلا إيصادَ القيل بعده في هذا الباب، وإرساءً لقواعد العربيّة كما هي في الكتاب. فتأمل! كيف آل هذا العمل الشاهد على الوصفيّة، من وجهٍ، دليل صدق على منهج العياريّة!

ولا ينتهي القول في هذه المرافعة قبل أن يُعرض شاهد الفارابي على أن قالته كانت في المنثور لا الشعر الذي احتج به عليه. وشاهده الدعوة إلى الكشف عن الدلالة في بناء نصه. وهنا، يعرض البحث مما في ذلك النصّ أبينَ علائمه على صدق حجته، فقد سرد الفارابي الأقسام والقبائل ممن جاوروا العجم، أو خالطوهم خلطاً أفسد ألسنتهم، فمنع أن تؤخذ العربية عنهم. وقد ذكر آخرهم من كان يسكن حاضرة الحجاز. والشاهد علة أن لم تؤخذ اللغة عنهم، وهي "أنّ الذين نقلوا اللغة صادفهم، حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب، قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم"^(١).

وهذه عبارة صريحة عن أن كلام القوم، وهو منثورهم، هو الذي منع النحاة أن يعتدوا زمن المشافهة والسماع بلغتهم.

ولا جرم أنّ فساد الألسنة في نص الفارابي علامة لا وجهين لها، مردّها الدراية لا الرواية. وهي دالة النص في سياقه الواحد على أن موضوعه نثر العرب لا أشعارها.

وإنّ الناظر في كتاب سيبويه، وهو حجة المبطلين، ليعلم ما في كتابه مصدّقاً لنص الفارابي؛ فسيبويه لم يحتجّ بلغة أهل مكة في الكتاب، وكلّ ما فيه عنهم ثلاثة مواضع في وجوه القراءات^(٢)، وهو استنشاء بالقراءة المروية لا احتجاج بلغة من يروها.

١ . الاقتراح ص ١٩-٢٠.

٢ . الكتاب ٤/١٩٦، ٤٤٠، ٤٤٤.

وهنا قد يذهب إلى أن هذا إن شهد لقالة الفارابي بصحة آخرها فإنه ينقض أولها؛ فإذا
 "كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ... وأسهلها... وأحسنها مسموعاً وإبانة عمّا
 في النفس"^(١)، وهذا في مقالة الفارابي مطلعها، فكيف، إذ ذاك، لم تؤخذ العربية من حاضرة
 الحجاز؟ بل كيف لم تنقل كلمة واحدة في كتاب سيبويه منثورة عنهم؟ والجواب أن لا تناقض؛
 فأهل مكة الذين فسدت ألسنتهم هم الذين صادفهم النحاة زمن المشافهة.

ونذهب، هنا، إلى أن زمن المشافهة لو كان قبل فتح مكة لكانت لغة أهلها أول ما يُفزع إليه في
 الاحتجاج، بعد القرآن. وقد مرّ أن عصر الاحتجاج في حقيقته عصور لغوية متلاحقة^(٢). ولا
 ريب في أن دخول الناس، بعد فتح مكة، في دين الله أفواجاً كان بداية عصر لغوي جديد جعلت
 تعيش فيه لُسن المكّيين^(٣).

ولعلّ فيما تقدم مقنعاً كفيّاً لرد دعوى المبطلين.

١ . الاقتراح ص ١٩ .

٢ . راجع هذا البحث ص ٥٩ .

٣ . ولعلّ اختلاط قريش بغيرها في الجاهلية كان مما يشكل سمّت لغتها الذي سيحمل القرآن، ولا ريب أن
 الخلاط الذي كان في مكة بعد الفتح مباين للذي كان قبله. وإذا كان الأول من العوامل في تكوينها فلا ريب في
 أن الثاني كان رأس ما أفسدها.

ولعلّ ذلك يرفع الاعتراض على عمل البصريين من هذا الوجه. طالع من الكتب التي سجّلت هذا الاعتراض:
 القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ص ٩٨ .

نثر العرب في توجيه اللمع:

قضى توجيه اللمع، بما هو شرح على متن تعليمي، أن يتنزّل فيه النص على منثور العرب الصريح، في الكثرة، عن رتبة القرآن والأشعار. وقد كان لزاماً على ابن الخباز، في استشهاده بنثر العرب أن ينقل، وقد انقضى زمن المشافهة، عن أئمة النحو واللغة. فكان من معالم استشهاده في التوجيه بالمنثور:

- أنه راوح في نصّ المنثور إلى قائله أو ناقله بين العناية والترك، فمن تركه أنك كثيراً ما تقع في التوجيه على تبليغه بإسناد النثر إلى المضمّرين كأن تقرأ: "قالوا"^(١)، أو "قولهم"^(٢)، أو "من كلامهم"^(٣). ومثله ألا تجد في نسبة المنثور إلا أنه لبعض العرب^(٤).
- ولعلّ ابن الخباز ارتأى أن لا حاجة به إلى أن يذكر لكل الشواهد نسبتها، وقد أغناه، عن ذلك، في كتب النحاة واللغويين، شهرتها.
- وقد استشهد ابن الخباز بطائفة من المنثور نقلها عن سيبويه، منها "يا شا ادجني"^(٥)، و"عسى الغوير أبوساً"^(٦)، و"بألم ما نُخْتِنْتَه"^(٧)، وقابل ما نقله عن الكسائي في باب العدد بمنقول أبي عمرو عن أبي زيد^(٨)، ونقل عن الأخفش^(٩)، واعتدّ بمرويّ ابن جني^(١٠).

١ . طالع بعض ذلك في توجيه اللمع ص ٣٧٧، ٥٣٤، ٥٤٣، ٥٤٥، ٦٠٠.

٢ . المصدر السابق ص ١٤٠، ٥٩٨. وهو كثير.

٣ . المصدر نفسه، طالع بعض ذلك في الصفحات: ١٢٥، ٢٠٤، ٢١٩، و٢٢٠.

٤ . المصدر نفسه ص ١٢٢، ٢٨١، ٣٤٦، ٤٤٤، ٥٤٢. وهو كثير.

٥ . المصدر نفسه ص ٣٣٧، أو "ارجني"، انظر: الكتاب ٢/٢٤١.

٦ . توجيه اللمع ص ٣٩٥، والكتاب ١/٥١، ١٥٩، ١٥٨/٣.

٧ . توجيه اللمع ص ٥٣٤، والكتاب ٣/٥١٧.

٨ . توجيه اللمع ص ٤٤٥.

٩ . وذكره بكنيته، المصدر نفسه ص ٥٥٩، وانظر: المفصل ١/١٠٠.

١٠ . توجيه اللمع ص ٤٨٥.

ويعرض البحث، من ذلك كله، تمريضَ ابن الخباز رواية الكسائيِّ بمرويِّ أبي عمرو عن أبي زيد، فقد قرّر صاحب التوجيه في باب العدد أنه إن كان مضاقاً وقصدت التعريف "عرفت الآخر وهو المضاف إليه"^(١)، فعلى، ومثل، وذكر شاهديه شعراً، ثم قال: "وروى الكسائي: الخمسة الأثواب. وروى أبو عمرو عن أبي زيد أن قوماً من العرب يقولونه غير فصحاء"^(٢).

• وممن احتج ابن الخباز بمنثورهم في التوجيه:

• أبو مهيبة الأعرابي^(٣) في قوله:

"أخسانانٌ عني"^(٤) مروياً عن الأصمعي شاهد الألف الداخلة فصلاً بين التّونّات الثلاث في توكيد فعل جماعة الإناث.

• وعبد الله بن الزبير، وقد قال له الأسدي:

"لعن الله ناقة حملتني إليك". فقال له ابن الزبير: "إنّ وراكبها"^(٥) شاهداً على (إنّ) بمعنى (نعم).

• كما استشهد بقول الخوارج لابن عباس: "ما جاءت حاجتك؟"^(٦) على أن (جاء) من أخوات (كان)، وأنها في قول الخوارج بمعنى (صار). "والنقدير: أية حاجةٍ صارت حاجتك؟"^(٧).

١ . المصدر السابق ص ٤٤٥.

٢ . المصدر نفسه. وانظر: التكملة ص ٦٨.

٣ . ممن ذكره ابن النديم في الفهرست ص ٦٩.

٤ . توجيه اللمع ص ٥٣١-٥٣٢ والمخاطب "خيالات عرضت له". طالع القصة في المصدر نفسه.

٥ . المصدر السابق ص ١٥٥.

٦ . المصدر نفسه ص ١٣٦.

٧ . المصدر نفسه.

• أما الحجاج النقفى فقد احتج ابن الخباز به في التوجيه في باب المعاني ليس غير، فاستشهد بقوله: "ابغني فرساً بعيد الطاء"^(١)، على أنّ الطاء الذهاب في الأرض.

• ولم يغفل ابن الخباز الأمثال في توجيه اللمع فاستشهد بطائفة منها^(٢)، والذي جاء منها منسوباً إلى قائله شاهده في باب المفعول به على جواز الاقتصار على الفاعل في (ظننت وأخواتها) وهو قوله: "قال أكرم بن صيفي: "من يسمع يخل"^(٣).

وقد أورد بعده قول الله تعالى: ﴿وظننتم ظنّ السوء﴾^(٤)؛ من باب التماس القرآن في كلام العرب، وأنّ مُسنَد الحذف في القرآن ما جرى حذفه من تركيبه على لسان العرب، وقدّرتهم أفهامهم، فصار القرآن في بيان لسانه العربي مقيساً على كلام العرب، فقدّم المقيس عليه؛ لأنّ المقيس يُلتَمَس فيه.

١ . المصدر نفسه ص ٥٤٧.

٢ . المصدر نفسه ص ١٦١، ١٧٦، ١٨٤، ٣٣٩، ٣٩٥، ٥٣٤.

٣ . المصدر نفسه ص ١٨٤، وهو بلا نسبة في مجمع الأمثال برقم ٤٠١٢، ٣/٣١٠.

٤ . المصدر نفسه ص ١٨٤، الفتح من الآية ١٢.

الفصل الثاني

القياس

القياس والتعليل

قياس العربية وقياس يونان

في حقيقة علل العربية وأضرار القياس

القياس والتعليل في توجيه اللمع

القياس والتعليل:

كان من طبائع ما وقع للنحاة الأوائل أن نهضوا لوصف المادة اللغوية المستقرة، فجاء عملهم الوصفي، وقد بدأ في غضون التقرّي، محققاً، بما أتاح زمنهم، لجملة صالحة مما دعت إليه الوصفية في البحث اللغوي^(١).

غير أن همتهم كانت أبعد من طمّاح الوصفيين شأواً وأعمق غوراً؛ إذ إن من المجازفة التي يتوقاها الوصفي أن يصحّح جملة نحوياً ما لم يتحقق لديه نماؤها إلى المادة المستقرة. حتى إن بلومفيلد كان لا يعتد بما لا يمكن لحاظه بالمباشرة أو قياسه بآلة^(٢).

وإنه للحقّ أن النحاة العرب كانوا قد تقدموا هذه النظرة الفاصرة إلى البحث اللغوي بأشواط مديدة حين هرعوا إلى أصل الوضع الذي تقرّوه فوصفوه صوتاً، وكلمة، وبناء جملة. ونبطوا منه القواعد الأصول؛ لا ليتوقفوا بتمام هذا العمل الذي قد لا يوفيه الوصفيون، بل ليقدروا المتكلم الذي لم يحسن العربية بالسليقة على أن يُبدع صوغاً عربياً خالصاً لم يُسمع قبل، وأن يفهم أمثاله مما يقع خارج المادة اللغوية المستقرة. وما كان ذلك إلا بعض ما أنعمت به قوة القياس، تلك الملكة الفطرية التي قضت أن يحمل غير المنقول على المنقول بجامع يختلف، في هذا البحث، عن جامع الأنباري على مستوى الصرف من أوجه المعنى.

أمّا جامع الأنباري فلم يجد البحث من يكفيه أن يمدّ إلى البيان عنه، ها هنا، بسبب من تفصيل. فقد أورد الأنباري حدوداً في "لمع الأدلة" للقياس حكم بأنها "متقاربة"^(٣)، غير أن اختياره منها يدلّ عليه قوله: "وهو في عرّف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل"^(٤). وهو أول الحدود، وقد صدرّ كلاً من أسأرها بقوله: وقيل؛ قال: "وقيل: هو حمل فرع على

١ . والكتاب شاهد حق على ذلك. طالع: الكتاب بين المعيارية والوصفية ص ٤٤، وانظر: المنهج الوصفي في

كتاب سيبويه. وقد خلص إلى أن سيبويه "أرسي باكورة المنهج الوصفي"، ص ٣٠٨.

٢ . تشومسكي - جون لاينز ص ٣٧.

٣ . لمع الأدلة في أصول النحو ص ٩٣.

٤ . المصدر السابق.

أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع. وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع".

وليس بخافٍ أنّ لمع الأدلة نسج لأصول النحو على منوال أصول الفقه، ولذلك جاءت أضراب القياس النحوي فيه، وهي العلة والشبه والطرْد، خياراً من ضروب القياس الفقهي. وإذ لم يكن علماء أصول الفقه متفقين على حدّ واحد للقياس^(١) جاءت حدوده عند الأنباري شتّى؛ وفاءً بشرطه في كتابه، وإنباهاً على هذا الخلاف.

والذي يُفهم، بعد، من حدود القياس في "لمع الأدلة" أنّ مَجْمَعَهَا الدلالة على ما كان من تدرّج الأصوليين في تعمق فهم القياس. فقول الأنباري في أول حدود القياس: "تقدير الفرع بحكم الأصل" خيرة بديعة أضمرت العلة أو الجامع في عبارتها الصريحة على بصيرة، مَتَحَتْ من العقل بيانه عن تلك القوة الكامنة فيه. وهو، في جنب اللغة، بيان يشتمل على كل قياس أقرّته الجماعة اللغوية بصفته صحيحاً أو عارضته؛ لأنه خطأ. فحين يرتجل المتكلم على غير مثال يفزع عقله إلى مثال يقدر عليه، وسواء صحّحه العقل أو نطق غيره يكون الحكم واقعاً بتقدير المترجل الحادث، وهو الفرع، على المخزون الكامن، وهو أصله. ولا مرأى في أنّ الأصول التي يقدر عليه المتكلمون لهجة بالسليقة تختلف على وفق ما تنتيحه البيئة اللغوية من المسموع لكل متكلم. وعلى ذلك فإنّ مرتجلهم يكاد ينتظمه على تنوعه نسقاً فريداً. بل إنّ ما تردّه الجماعة اللغوية من قياسهم بعدّه خطأ نجد أكثره، بعد التصنيف متفقاً وضروب الخطأ المرتكب.^(٢)

وحين تعارض الجماعة اللغوية ما تظنّه خطأ في عبارات المتكلمين ترى كلّ واحد منهم يستجيب لتصحيحها دون أن تُلزم هي بإسداء الدليل. وبذلك ينفي المتكلم مرتجله، الذي لم يُقرّ، من شواهد الأصل التي ردت الجماعة انتماؤه إليها بالتقدير. ومن المرجّح، بعد التصحيح، أن يؤوب هذا المترجل المصحّح، بعد، أصلاً، وحده أو في ضيامة، لقياس جديد.

^١ . انظر بعض ذلك في: بحوث في القياس ص ٥٢-٨٨، ونظرية القياس الأصولي ص ٢٠-٢٣.

^٢ . انظر في القياس الخطأ False Analogy:

من أسرار اللغة ص ٤٠، والتطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه ص ١٠٣-١٠٥، ولحن العامة والتطور اللغوي ص ٤٧-٥٠، ودراسات لغوية لـ د. عبد الصبور شاهين ص ٤٦، والضرورة الشعرية: دراسة أسلوبية ص ٨٧.

وقد ألقى نحاة العربية جماعات لغوية كانوا هم نواب الفصيحة بينها، غير أنهم وحدهم لم يحوزوا الحصانة لردّ الخطأ بلا معارضة. وحين بدأ أنهم جعلوا ينزلون منازل الجماعات اللغوية باتوا وحدهم من يطالب، عند كل تصحيح، بالدليل. وهنا مسّت الحاجة إلى تعليل أحكامهم. وقد كان أبداع ما أنجزوا أن سلّمت العقول بتعليلهم، وأن صدّقت العرب ببديع ما صنعوا.

فقد فطن النحاة إلى إنباه السلائق اللغوية على ما ينتظمها بعد أن سفروا عن خُمُرها، ثم بنوا مثالهم على مثالها؛ فمن يتكلم بالسليقة إنما يقيس على المطرد، بل إن ما يُعدّ خطأ في قياسه إنما يرتد إلى ما قام في ذهنه، بداهة، من تقدير المرتجل على مثال أصل مسموع، وأنّ هذا الأصل هو المطرد.

فهل كان خبطاً في عمياء أن يكون المطردُ أصلَ القياس الأول عند النحاة! ثم هل كان من المصادفة أن المقيس عليه في ملكة اللسان هو المطرد، وأن يصدر النحاة العرب، في فاتحة أعمالهم، عن أن المسموع المرتضى القياسُ عليه هو ذاته المطرد^(١)!

لقد فطن النحاة إلى أنّ الطرد واقع في كل قياس، ثم فطنوا إلى أنّ الأصول كثيرة، وأنّ الطرد وحده لا يقوم علة لقصد العقل أصلاً دون أصل. فجعلوا يعرفون أحكام القياس ببيان علة، وما أغرى بجمع الفرع إلى أصله دون غيره. فاجتهدوا في اكتناه هذه الحقيقة، ودنوا من دركها، وعرفوا القياس في العربية قبل أن يحاول حدّ القياس وفرق أضرابه في علم أصول الفقه، ثم مزج أصول النحو به.

ولقد أجاد الأنباري حين ضمّن حدّ القياس الأول العلة أو الجامع، ثم صرّح بهما في الحديثين التاليين؛ إشارة إلى كمون الطرد في القياس الأول، وبروز العلة في الثاني^(٢)، ثم بدوّ الجامع صراحة في اشتمال القياس على قياس الشبه، حتى إذا قتل علماء الأصول القياس بحثاً نزلوا حكم الفرع في القوة عن حكم الأصل^(٣)، فأبدلوا بالحمل، والإلحاق قولهم: "اعتبار"، فقالوا:

^١ . والفارق الحاسم بينهما أنّ الأول فرديّ، وعمل النحاة جمعيّ. وهنا يصحّ قولنا: هو ذاته المطرد، ولا يصحّ به: هو المطرد ذاته.

^٢ . ويسمّى قياس العلة وهو قياس متّفق، عند من يقول بالقياس، على صحته.

^٣ . انظر، مثلاً، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألتيه: ٨ ص ٥٩، و ٢٢ ص ١٧٦.

"هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع؛ فطناً إلى أن الدالّ يظلّ دالاً على ذاته مهما بلغ الإيمان باشتراكه مع غيره، أو دلالته على غير نفسه^(١). ولذلك حطّوا الفروع عن درجة الأصول.

وقد كان عجباً أن يُزعم الأنباريّ بذلك جامعاً هذه الحدود حدّاً واحداً، ثم أن يُعدّ محاولاً بها "تقديم تعريف دقيق للقياس"^(٢). وقد ظهر أنه نقل حدوداً للقياس ولم يقدّم حدّاً واحداً. ولو قيل: إنه حاول بمجموع هذه الحدود أن يقدّم هذا "التعريف الدقيق" لكان القول أعجب؛ إذ هل يعجز الأنباريّ، لو أراد حدّ القياس، أن يحدّه بعبارة! وهل يقال في حق رجل من أكابر علماء العربية والأصول: إنه حاول أن يقدّم "تعريفاً دقيقاً" ثم نجد المقصود مرگباً من أربعة حدود! وهل يستوي في الحد الواحد أن يُسوّى بين التقدير، والحمل، والإلحاق، والاعتبار! وقد جاء بعض هذه الحدود أعمّ من بعض، فإن كانت حدّاً واحداً فقد جُمع فيها بين العام والخاص، ولو أراد الأنباريّ أحدهما إذن لغلط في الثاني. وإنّ ذلك لا يقال. بل قوام ما يُرتضى في تفسير هذا التعدد أنه رجّع عن تعمق علماء الأصول في فهم قوة القياس، ثم اختلافهم الراجع، في حدّه، عن تصحيح بعضه عند علماء، وردّ بعضه عند آخرين. فلما قاس الأنباريّ أصول النحو على الأصول في الفقه لم يجد بدأً من إثبات هذا الخلاف.

وإنّ على ذلك، فوق ما تقدّم، آية أخرى، وهي أنّ الأنباريّ حين تحلّل من شرط "مع الأدلة" حدّ القياس في "الإغراب" بحدّ واحد من عبارته، ولم يكن من حدود "مع الأدلة"، وهو قوله: القياس: "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"^(٣). وظاهر أنّ قوله: "إذا كان في معناه" نازل في محور الاستبدال الرأسي^(٤) منازل العلة الضمنية في حدّ "مع الأدلة" الأوّل، والعلة والجامع المصرّح بهما في سائر الحدود. وقد تصدّف البحث ليعرف أصل هذا التثقي، حتى اطمأنّ بتأولين:

أمّا الأوّل فأثّه اصطفي المعنى في قوله: "إذا كان في معناه"؛ لأن المعنى عقليّ؛^(٥) والعقليّ متغاير بدليل تغاير الأفهام، فدلّ على أنّ كلّ ما يقع في العقول من حمل غير المنقول على المنقول قياس، صحيحاً كان أو خطأ، فعمّ جميع أضرابه.

١ . انظر دليل البحث على ما أرادوا من معنى الاعتبار في: تيسير التحرير ٧٦/٤، والتقريب والتحبير ١٢١/٣.

٢ . أصول التفكير النحوي ص ٧٧.

٣ . الإغراب في جدل الإغراب ص ٤٥.

٤ . من مصطلحات البنيوية، راجع تعدد أسمائه في الإنجليزية وكثرتها في العربية في المرايا المحدبة ص ٢٥٨.

٥ . قال السيرافي: "والمعنى عقلي". الإمتاع والمؤانسة ١١٥/١.

وأما الثاني فمن علم أصول الفقه؛ وفيه من ضروب القياس "القياس في معنى الأصل"^(١)، وقد ذكره الإمام الشافعيّ وعده أحدَ وجهي القياس^(٢). ومدلوله مدلول الموافقة^(٣) وهي نفي الفارق بين الأصل والفرع^(٤)، أو نفيّ اعتباره بكون المسكوت عنه موافقا لحكم المنطوق^(٥). وقد ذهب قوم من علماء أصول الفقه فيما سمّاه الإمام "القياس في معنى الأصل" إلى أنّ "العُرفَ اللغوي نقل اللفظ من وضعه لثبوت الحكم في المذكور خاصة إلى ثبوته في المذكور والمسكوت عنه"^(٦). والمذكور هو المنقول، والمسكوت عنه غيره. وقد مثل الأنباري للقياس في حدّه بقوله: "كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن ذلك منقولا عنهم"^(٧)، وقال: "وإنما لما كان غير المنقول عنهم في معنى المنقول كان محمولا عليه"^(٨) والقياس في معنى الأصل غير مصرّح فيه بالوصف الجامع^(٩)، وكذلك حدُّ الأنباري ومثاله.

وعليه يكون قول الأنباري: "إذا كان في معناه"، أي: إذا كان في معنى الأصل، نظيراً في اللفظ للقياس في معنى الأصل عند الإمام الشافعيّ، مكافئاً له في الحكم وهو المساواة بين المسكوت عنه والمذكور، أو غير المنقول والمنقول، مشتركاً وإيائه في عدم اشتراط التصريح بالوصف الجامع في القياس.

وبما تقدم، فإنّ من أراد أن يدرس أصول النحو فراغ، مثلاً، إلى الأنباري أو إلى السيوطيّ ومن نقل عنهم، فليعلم أنّ تاريخ النحو لا يعلم فكرة أثرت في علماء أصوله كذلك التي وجّهت كثرتهم إلى أصول الفقه يقيسون منه ما يظنون أنه يكشف لهم عن أصول النحو.

١ . وفي عدّه من القياس خلاف، انظر في ذلك: مذكرة أصول الفقه ص ٢٣٧. وليس هو المقصود بقياس المعنى؛ فقياس المعنى هو قياس العلة. انظر: البرهان في أصول الفقه للجويني ٨٥٩/٢، و ٨٨٢ الفقرة ٨٥٥.

٢ . الرسالة ص ٢٠٧. وفي عدّه من القياس خلاف، وانظره في: البرهان في أصول الفقه للجويني ٨٦٢/٢ الفقرة ٨٢٩، وص ٨٦٥-٨٦٦ الفقرة ٨٣٣، وص ٨٧٣ الفقرة ٨٤٢، وص ٨٧٩ فقرتيها ٨٤٩، و ٨٥٠. وراجع: المستصفي من علم الأصول ٢٩٤/٢.

٣ . راجع: مذكرة أصول الفقه ص ٢٥١.

٤ . التقرير والتحبير ٢٢٢/٣.

٥ . مذكرة أصول الفقه ص ٢٣٧.

٦ . السابق.

٧ . الإغراب في جدل الإعراب ص ٤٥.

٨ . المصدر السابق ص ٤٥-٤٦.

٩ . الإحكام في أصول الأحكام ٥/٤.

فإن لم يكن عالماً بدقائق ما استعير لأصول النحو من أصول الفقه ومصطلحه فكيف له إذن بفهم المقاربة التي لا يوقّي فهمها بله نقدّها غيرُ الدراسة الموازنة التي يلزم صاحبها درايةً العلمين!

وإذا كان مسلماً أنّ أضراب القياس: العلة، والشبهة، والطرْد خيارٌ من ضروب القياس في أصول الفقه، فلن يصحَّ فرق بين العلة والشبهة والطرْد، والقول: إن استخدام هذه المصطلحات "غير دقيق في البحث النحوي".^(١)، أو رُدّه ما لم يُعلم مقصود هذه المصطلحات من أصل ما اصطلح عليها في أصول الفقه، وقد استعيرت منه.

ومعلوم أن قياس العلة حمل "الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل"^(٢). وقد مثل له الأنباري برفع نائب الفاعل حملاً على رفع الفاعل بعلة الإسناد التي هي علة رفع الفاعل في الأصل^(٣).

أما قياس الشبهة فهو حمل الفرع على الأصل بجامع غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل^(٤). وقد مثل له الأنباري بحمل الفعل المضارع على الاسم في الإعراب^(٥). وقد حُطّي قول بعض العلماء:

إن "اصطلاح العلة يتضمن الشبهة"^(٦)؛ بأنّ "العلة بمعناها الاصطلاحي نوع من الشبهة وليس العكس"^(٧). وهو رأي لم ينبّه لأمرين: أولهما أنّ الأنباري أحد أولئك العلماء؛ وعلامة ذلك أنّه حين مثل لقياس الشبهة بحمل الفعل المضارع على الاسم في الإعراب سمّى كل جامع بين الفرع والأصل في قياس الشبهة هذا "العلة الجامعة"^(٨)، ومن ذلك قوله:

"والعلة الجامعة بين الفرع والأصل في القياس الأول هي الاختصاص بعد الشّياع"^(٩).

١ . أصول التفكير النحوي ص ١٠٨.

٢ . لمع الأدلة ص ١٠٥ .

٣ . المصدر السابق

٤ . المصدر نفسه ص ١٠٧.

٥ . المصدر نفسه ص ١٠٧ - ١٠٨.

٦ . أصول التفكير النحوي ص ١١٠.

٧ . المرجع السابق.

٨ . لمع الأدلة ص ١٠٨.

٩ . المصدر السابق.

وثاني الأمرين أنّ الأنباري تبع في ذلك من ذهب من العلماء إلى أنّ العلة في حدّ القياس أعمّ من أن تكون صريحة أو ضمناً، فإن كانت صريحة فهو قياس العلة، وإن كان القياس بما تتضمنه العلة فهو قياس الشبه. والعلة حاضرة في القياسين^(١).

وقد أدى إضافة العلة لأحد أضراب القياس اسماً إلى اشتراك هذه العلة، في الضرب، مع العلة في الحدّ. وهو اشتراك في اللفظ لا يلزم منه مكافأة معنّى، وبذلك ساغ أن تكون العلة في الحدّ أعمّ منها في الضرب. وربما أوهم ذلك الاعتراض بأنّ هؤلاء العلماء قالوا: الشبه نوع من العلة. وإنما كان قولهم: إن اصطلاح العلة يتضمن الشبه. وقد ظهر أنهم عنوا بقولهم هذا العلة في حدّ القياس لا العلة في قياس العلة.

ولمّا نقّب البحث عمّا أوهم بالقول "إن العلة، بمعناها الاصطلاحي، نوع من الشبه"^(٢) خلص إلى أنه إن كان لهذا القول مستند أوهم به فهو قول الإمام الغزاليّ: "اسم الشبه يطلق على كل قياس"^(٣). وهو لا يكافئ أنّ أنواع القياس، ومنها العلة، أنواع للشبه. ويردّ هذه المكافأة أنها تحيل الشبه جنساً، وقد عدّه الغزالي من أربعة أنواع القياس عنده. فهل غاب عن صاحب "محكّ النظر" و "معيّار العلم" هذا الفساد! لقد أطلق الغزاليّ الشبه في عبارته اسماً، لا اصطلاحاً دالاً على نوع القياس. ويعين على هذا الفهم قول صاحبي الإبهاج: "اسم الشبه يطلق على كل قياس... ولكن اصطلاح على تسمية بعض الأقيسة به"^(٤).

ومثل ذلك القول: إن بين العلة والشبه "فرقاً في درجة الشبه"^(٥) ويردّه أن هذه الدرجة تفصّل بين أنواع الشبه، ومنها غلبة الشبه، وغلبة الاشتباه، وغلبة الأشباه...^(٦)، وأن جمهور علماء

١ . راجع فواتح الرحموت ٢/٢٩٨، وشرح العضد الإيجي على مختصر المنتهى الأصولي ص ٢٨٨، وبحوث في القياس ص ٨٠-٨١.
 ٢ . أصول التفكير النحوي ص ١١٠.
 ٣ . المستصفى ٢/٣١٨.
 ٤ . الإبهاج في شرح المنهاج ٣/٦٦.
 ٥ . أصول التفكير النحوي ص ١١٠.
 ٦ . انظر هذا مختصراً في: نظرية القياس الأصولي ص ٣٢-٣٣.

الأصول على أن غلبة الأشباه لا يخرج عن الشبه^(١)، فقياس العلة مناسب بالذات، وقياس الشبه مناسب بالتبع^(٢)، وهما نوعان من القياس. ومهما قوي الشبه، وتعدّد فائده لا يدخل في حدّ قياس العلة ما دام الفرع مجموعاً إلى الأصل بجامع غير العلة التي علّق الحكم بها في الأصل.

أما قياس الطرد فهو الذي "يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة."^(٣) والإخالة هي المناسبة^(٤). وإذا علم أنّ الوصف في قياس العلة مناسب بالذات، وفي قياس الشبه مناسب بالتبع فقياس الطرد ليس فيه وصف مناسب. وقد نصّ العلماء على "أن الوصف في قياس الشبه مرتبة بين الطرد والمناسب"^(٥)؛ فقد أشبه الطرد بعدم تحقق المناسبة فيه، كما أشبه المناسب بعدم تحقق انتفائها منه، وبذلك سمّي شبهاً.^(٦)

فإذا ظهر أنّ قياس الشبه أقرب إلى العلة والمناسبة من قياس الطرد، وأنّ الطرد واقع في كل قياس^(٧) فهل يحالف الصواب القول بعدم مراعاة العلة في قياس الشبه مع مراعاة العلة غير المناسبة في قياس الطرد^(٨)؟ وهل يصحّ عند من عدّ الطرد علة ألا يعدّ في الشبه علة!

ثم كيف يرتفع قياس الطرد، في مراعاة العلة، على قياس الشبه درجة وقد صرّح علماء الأصول بانحطاطه عنه!

١ . خلافاً لما زعمه العضد الإيجي من أنّه من مسلك المناسب بالذات، راجع مذكرة أصول الفقه ص ٣٦٥.

٢ . الإبهاج في شرح المنهاج ٦٦/٣-٦٧، والقول لأبي بكر الباقلاني.

٣ . لمع الأدلة ص ١١٠.

٤ . وممن حدّثها الأستاذ الإسفراينيّ. وضابطها في حده السلامة عن العوارض، والمبطلات، ومطابقة الأصول.

انظر: البرهان في أصول الفقه ٨٠٢/٢ الفقرة ٧٥٩. ولقب الأستاذ الإسفراينيّ متعلّق بركن الدين أبي إسحاق

إبراهيم بن محمد بن مهران الشافعي المتكلّم. وفيات الأعيان برقم ٤، ٢٨/١. والإسفراينيّ نسبة إلى إسفراين

بلدة بخراسان. راجع وفيات الأعيان ٧٤/١.

٥ . مذكرة أصول الفقه ص ٢٦٥.

٦ . نهاية السؤل ٨٦٤/٢.

٧ . المستصفى ٣١٨/٢.

٨ . الأصول، تمام حسان ص ١٧٨.

وإذا كان الوصف في قياس العلة مناسباً بالذات، وفي الشبه مناسباً بالتبع، وفي الطرد غير مناسب فكيف، بمراعاة العلة، نُحَيّ المناسب بالتَّبَع ثم أدني غير المناسب!

وهنا، يفيء البحث إلى الإعراب بما أراد من الجامع الذي يغيّر الجامع في أصول الفقه. ومقتضب القول أنّ الجامع الذي يُطْمَح إليه في قياس العربية ويُرتضى لحدّه ما هو من باب اسم الفاعل أو الصفة المشبهة به، ولكنه اسم للآلة التي تنتجها؛ ذلك أنّ البحث المبدع في القياس هو الذي يستعين على تحليل آله بما استطاع من علوم عصره، وتلك علوم الأولين والآخرين إلى زمنه.

وهذا البحث، إذ يؤمن بأن الباحثين في أصول النحو كان ينبغي لهم أن يلقوا بمسبار أصول الفقه منذ زمن؛ إذ هو لا يبلغ المَطْمَح من أغوار الظاهرة اللغوية، لا يمكن أن يكفر بما أنعمت به تلك المؤاخاة من بصائر، بل هو يذهب إلى حاجة الباحث إلى الوقوف على حقيقتها، ثم إذا هو وجد فيها مُنْتَقِداً، أن ينقدها على بصيرة، وألا يأخذ عليها ما ليس فيها.

قياس العربية وقياس يونان:

لمّا عدا منطق يونان بين العلوم التي طاعت للعرب هبّ النحاة يستعينون به للكشف عن أسرار العربية، وأصول وصفها التي تمتّ في كتاب سيبويه قبل أن يعرف هو وأسلافه منطق أرسطو، حتى إذا طال الأمد استدلّ بما لا يقوم به دليل على أثر المنطق اليوناني في فكر النحاة الأوائل ونشأة النحو العربيّ.

وقد أذاع ذلك المستشرق الألماني ميركس Merx^(١)، فجاء في إثره جماعة من المستشرقين^(٢)، ثم تابعهم فوج من الدارسين العرب.

وإذا كان خارجاً عن نطاق هذا البحث تفصيلُ الرد على تلك المزاعم فهو يرتأي أنها كانت في ثلاثة أضراب يُبدي بها، ويمثّل على كل منها:
وأول الأضراب مزاعمُ قامت على التخمين، ومثالها القول بتعرّف تقسيم الكلام في اليونانية إلى الإمام علي، أو أبي الأسود من الحيرة أو علماء العراق بحجة أن ذلك لا يُستبعد^(٣)، وهو إقرار بأنه لا يثبت. فلو ساغ بناء الحكم عليه لجاز بناء نقيضه على نقيضه، فعلم أنه من مذهب الظنّ الذي لا يغني من الحق شيئاً.

وثانيها مزاعمُ دالّة على التدليس، ومنها القول: إنّ عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ هو "أول من بعج النحو وقاسه"^(٤). وتحقيقه أن الحضرميّ "أول من بعج النحو ومدّ القياس"^(١). فإذا علم أنّ

^١ . في كتابه تاريخ صناعة النحو عند السريان، انظر: نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه ص ١٢٥. وقد اقتفى ميركس، في ذلك، أثر غيدي Guidi، انظر: النحو العربي ومنطق أرسطو ص ٦٨، وخواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة ص ٢١.

^٢ . منهم: فلايش Fleisch، وقد قال فيه بأثر المنطق اليوناني في نحو العربية نافياً وجود أي أثر في نحو العربية من نحو اليونان، انظر: نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه ص ١٢٥، وأوليري، انظر: علوم اليونان وسبل انتقالها إلى العرب ص ١٩٩.

^٣ . المفصل في تاريخ العرب ٤٨/٩-٤٩. وذلك قول لا يرقى إلى مستوى المرجح بله الدليل.

^٤ . أصول النحو العربي، محمد عيد ص ٨١.

الحضرمي هو أول من مدّ القياس، وأنه لم يكن أول القائسين سقط التعويل عليه في القول بأثر المنطق في نشأة القياس النحوي^(٢).

أمّا آخر الأضراب فالغلط الصريح، ومثاله القول بأخذ الخليل بن أحمد شيئاً من نحو اليونانية عن حنين بن إسحاق الذي "تبادل فيما تبادل مع الخليل بعض القواعد النحوية"^(٣). وقد كانت ولادة حنين بعد نحو خمس عشرة سنة من وفاة الخليل (ت ١٧٥هـ)^(٤).

ولئن أفاض الباحثون^(٥) في رد هذه المزاعم وأشباهها، وأنوا بالآيات البيّنات على ولادة النحو العربي وقياسه نقيين من أي أثر لمنطق يونانٍ فيهما، فلعل لهذه الدراسة أن توجّه الأبصار، هنا، إلى مسألتين:

عماد أولاهما، وهو معلوم، أن القياس النحوي، بما هو حمل الفرع على الأصل بعلة، هو غير القياس المنطقي^(٦)، وأن ما يشاكل القياس عند علماء الأصول يُعرف في المنطق بـ "التمثيل"^(٧). فإذا كان نحو العربية قد نشأ متأثراً بمنطق يونان فكيف لم نجد في كتاب سيبويه شيئاً من رسوم هذا المنطق واصطلاحاته!^(٨) ثم هل يكون سيبويه جاهلاً بالمنطق لو كان النحو مؤسساً عليه؟ وإذا كان خلطاً من سيبويه أو جهلاً أن استبدل القياس بالتمثيل، وأدار التمثيل في

١ . طبقات النحويين للزبيدي ص ٣١، وإنباه الرواة ١٠٥/٢، وبغية الوعاة ٤٢/٢. وجاء في مراتب النحويين أنه "فرع النحو وقاسه"، وليس في هذه العبارة دالّ على أنه كان أول القائسين، وغاية ما فيها أنه كان يفرع مسائل النحو بالقياس.

٢ . وإنما يلجأ المدلس إلى مثل هذا الإيهام بقوة التخمين عند عدم الدليل.

٣ . منطق أرسطو والنحو العربي ص ٣٤١، وممن نقل ذلك صاحب المفصل في تاريخ العرب ٤٨/٩.

٤ . وقد اختلف في سنة وفاة الخليل، وهي لا تتعدى ١٨٠هـ. أما ولادة حنين فلم تكن قبل ١٩٤هـ.

انظر: البغية ٥٦٠/١. وترجمة الخليل في الوافي بالوفيات برقم ٤١٣٥، ١٣/٢٤٠-٢٤٤، وفيه ترجمة حنين ابن إسحاق العبادي برقم ٣٩٠٢، ١٣/١٣٠-١٣١.

٥ . منهم جيرار تروبو، نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه ص ١٢٦-١٣٨. و جيرهارد أندرس،

المنظرة بين المنطق الفلسفي والنحو العربي ص ١٠٦-١١٨، وعبد الرحمن الحاج صالح، النحو العربي ومنطق أرسطو ص ٦٧-٨٦، وعبد القادر المهيري، خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة.

٦ . وهو "قول مؤلف من قضايا إذا سلّمت لزم عنها لذاتها قول آخر". انظر: التعريفات، للجرجاني ص ٢٠٦، وإيساغوجي، الأبهري ص ٦٥، وشرح البدخشي ١٠/٣.

٧ . معيار العلم، الغزالي ص ١٣٨، وشرح البدخشي ١٠/٣، و ٤٣.

٨ . انظر في هذا المعنى: البغية ١٨١/٢.

كتابه قسيماً لـ "المستعمل" و "ما تُكلم به"^(١)، فكيف، لو كان للنحو تلك العُلقَة بالمنطق، لم نجد واحداً من العلماء شتّع بذلك عليه ووصمه بالجهل أو التخليط!

وقد كان الرّمانيُّ (ت ٣٨٤هـ) من أولى الناس بذلك الشّعْب، لو صدق سببه، وهو الذي كان قنيماً بالنحو والمنطق يمزجهما مزجاً^(٢). وقد شرح كتاب سيبويه فلم يعقب عليه في شيء مما ذُكر.

وأخرى أنّ السيرافيَّ حين ناظر مئى المنطقيّ بدا المنطق والنحو قرنين تصاولاً^(٣).

وحين كان مئى يُفحّمه السيرافيّ، ويُبكّته فيلجُم غير مرّة لم يعارض بأنّ النحو، أو قياسه قام على منطق يونان.

فهل كان مئى جاهلاً بهذا!

أم ذهل عمّا كان كفيلاً بتغيير وجه المناظرة!

إنّ هذا الأمر لو كان مطروحاً، وإن احتمالاً، أو مقولاً، ولو كذباً، لكان أولّ ما عارض به السيرافيّ مئى، ولحلّ مدارّ القول في تلك المناظرة.

١ . انظر: العربية نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية ص ٦٠. وراجع الكتاب ٧٢/١، ١٠٣، ٣١٢، ٣٤٥، ٣٥٣، ٣٧١، ٣٧٤. وانظر توجيه اللمع ص ٢٩٠، وهذا البحث ص ١٣٣.

٢ . بغية الوعاة ١٨١/٢، ونزهة الألباء ص ٢٣٥.

٣ . المناظرة في الإمتاع والمؤانسة ص ١٠٧-١٢٩، والمقابسات ص ٦٨-٨٧، وانظر المقابسة ٢٢ ص ١٦٩-١٧٢ فيما بين المنطق والنحو من المناسبة.

وانظر الفصول التي عقدها أ.د سحبان خليفات في البحث في هذه المناظرة وتحليلها وأثرها في الفكر العربي الإسلامي في: منهج التحليل اللغوي المنطقي في الفكر العربي الإسلامي، وقد عقد الباب الرابع لأثر المناظرة في الفكر العربي الإسلامي ٥٠٧-٨٠٦، وانظر تحليل مادتها في الباب السابق فصله الثالث ص ٤٢٨-٥٠٥. وممن حلّوها:

جيرهارد أندرس، المناظرة بين المنطق الفلسفي والنحو العربي ص ١١٢-١١٤، وجيرار جهامي، الإشكالية اللغوية ص ١٣٠-١٣٤، ومحمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة ص ١٦٥-١٧١.

في حقيقة علل العربية وأضراب القياس:

يدرك المتفرّس باكورة أعمال النحاة العرب فطنهم إلى القياس الذي يجري في سلائق المتكلمين، وفي جواب الجماعة اللغوية عما يظهر منه بالإقرار، أو بالرد. فقد نقلوا هذا القياس الأولي من (اللاوعي) إلى بؤرة الشعور. وبوصف ما تجمع لديهم من المادة اللغوية المستقرة جمعوا شواهد اللغة في أنماط، ثم سلكوا هذه الأنماط في أبواب اصطلاحوا على أسمائها وعلام وصفها، لتلحق بشواهد هذه الأبواب المحصورة أمثلتها التي لا عدّ لها، وينشأ عن ذلك أمثال قول النحاة: "فعلى هذا فقس"^(١)؛ لاعتقادهم "أن ما قيس على كلام العرب فهو، عندهم، من كلام العرب".^(٢)

وقد استطاع النحاة أن يترجموا هذا القياس عن (لاوعي) الجماعة اللغوية إلى قياس في الوعي يقيم الحجة من (لاوعيها) على ما يطراً من اللحن على وعي من يذهل، أو يؤهم من أفرادها. وهو القياس الذي ينشط في تعلمه من يفد على تعلم الفصيحة من خارج جماعتها اللغوية، وينشط إليه. فالعلة في هذا القياس أولية فطرية في محيط الجماعة اللغوية المتكلمة بالسليقة، وتعليمية بما ظهر في عمل النحاة منها.

وامتد عن القياس الأولي التعليمي^(٣) قياس علمي^(٤) غايته أن يكتنه ما يؤلف أبواب النحو، ويجمع ما تفرق من أحكامه على اختلاف أبوابه.

وإذا كان القياس التعليمي يرثل في صور من أبهى ما يُنعم به المنهج العلمي فلقد وسم في هذا البحث بالتعليمي؛ لا نفيًا لصفة العلمية عنه، بل باعتبار غايته؛ قصدًا، بالاعتبار ذاته، إلى جعل العلمية صفة القياس الثاني التي تخبر عنه. فلا ريب أن النحاة، وهم مهموكون في وصف اللغة، كانوا يؤانسون في اللغة ما ينسقها من نظام يتراءى لهم باللمح الباصر، وهو

^١ . اللّمع في العربية ص ١٨٠ بتحقيق حامد المؤمن، وص ٢٠١ بتحقيق حسين محمد محمد شرف.

^٢ . الخصائص ١/١١٥.

^٣ . وهو ممّا أسمى الرّمانيّ علته "القياسية"، الحدود ص ٨٤. وسمّي "القياس الاستعمالي"، الأصول، تمام حسان ص ١٧٤. كما سمي "قياس النصوص"، أصول التفكير النحوي ص ٨٥-٩٠.

^٤ . وهو ممّا أسمى الرّمانيّ علته "الحكمية"، الحدود ص ٨٥. ومنه "قياس الأحكام"، وقد سمي كذلك "قياس الظواهر"، أصول التفكير النحوي ص ٩٠.

يثوي وراء ما كان يكشف لهم منه أو عنه. وقد حدّوا إلى هذا النظام أبصارهم، وكذّوا أذهانهم في اكتناه الأصول التي صدرت عنها أبواب العربية وفاق فرقههم بينها، ووصفهم لها. وصفا لهم علمهم بأن الجمع بين هذه الأبواب هو المنبئ عن هذه الأصول، فبعد أن سجّلوا اللغة، وحلّوها إلى بسائطها، وسلكوها في أبواب تنتظمها حاولوا أن يعيدوا اللغة مجموعة كما كانت، ولكن بما يؤلف هذه الأبواب. وقد أسعدهم على مقارنة أصول هذا النظام ما نبطوا بعد أصل القياس على المطرد من أصول أهمّها: العمل، والإعراب، والبناء، والتقدير.

ولا يُغفل، هنا، عن أن النحاة استعانوا بهذا القياس في ابتناء قواعد تلبسه القياس الأولي التعليمي. ومثال ذلك قياس المرّكب مزجياً على المرّكب تركيب إضافة في قاعدة التصغير^(١). بيد أنّ ذلك لم يكن من هذا القياس غرضهم، بل هو مما وافقهم. ودليل ذلك أن هذا القياس بدا من نحاة كانوا لا يزالون في زمن المشافهة^(٢). فلو أنّ بصائرهم لم تنفذ من أقطار الصواب العياريّ لساءلوا الأعراب بأضراب هذه المسائل، وإن كان غير حاصل ما يدعوهم إلى أن يؤلّفوا الأبواب والأحكام، ثمّ أن يجتهدوا في إبداع ما صنعوا.

لقد علم نحاة هذا القياس، ورأسهم الخليل، أن اللغة أكبر من كل استقراء، وأن مادّتها ممتعة عن الإحاطة. وإذ لم يكن مسموعاً مثال كل منطوق فصيح عن العرب، وصحّ وقوع كثير مما لم يُسمع له مثال في زمن التقرّي، علم أن عدم المثال المسموع غير حجة على براءة العربية من كل ما لا مثال له^(٣). لقد حاول هؤلاء النحاة بما أنسوا من نظم العربية أن يكشفوا عن نواميس السليقة التي تصدر عنها، فكان ممّا انكشف لهم أنّ بملكهم أن يحملوا بعض ما لم يُسمع له شاهد من كلام العرب على كلامها، فإذا صحّ لديهم تأليف شيء من أبواب العربية وأحكامها حملوا ما لا شاهد عليه في أصل الوضع على قاعدة نظيره التي ثبتت بالمطرد. وقد نقل هذا القياس النحاة، في الآن نفسه، ما علّوا به كثيراً مما ثبت بعلّة القياس الأول من الظواهر والأحكام^(٤).

١ . ومنه قياس "بعيلبك" على "عبيد الله"، الكتاب ٤٧٥/٣.

٢ . المصدر السابق.

٣ . المثال في زمن التقرّي أو المثال المسموع، هنا، كفيء الشاهد النحوي.

٤ . وهو كثير، مثاله تعليل كثير من أحكام الجزم والجرّ بأن الأول في الأفعال نظير الثاني في الأسماء. انظر

في ذلك: كتاب سيبويه ٩/٣-١١.

ومنّه تعليل إضمار اسم (لات) بأن نظير (لات) (ليس) و(لا يكون) في الاستثناء. المصدر السابق ٥٧/١.

وإذا كان الخليل قد فتح باب الرأي في هذه العلل، فلقد ولج النحاة دار النحو، فوجدوها على ما وصف "مُحكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام"^(١). وقد صحّت عندهم كما "صحّت عنده حكمة بانيتها بالخبر الصادق، أو البراهين الواضحة والحجج اللائحة"^(٢)، فكثرت العلل وتنوّعت، حتى إذا خبر جمع من النحاة أصول الفقه علمًا استوى على سوقه كانت علة من جملة ما استوفد منه إلى علم النحو، وصارت مسالك العلة الفقهية، وقوادحها في علل النحاة حكمًا في قبول العلة وتمكينها، أو ردّها وتوهينها.

ولم يبطئ من حاز المنطق من النحاة في إعمال مصطلحه ومقولاته في النحو وعلة. وما زال بعضهم يتغالى في مزج النحو بالمنطق حتى "أصبحت صناعة العربية كأنها من جملة قوانين المنطق العقلية أو الجدل، وبعدت عن مناحي اللسان وملكته"^(٣).

ولقد ضجت كتب التراث النحوي بالعلل، ما يعين على فهم حقيقة اللغة، وما استكرهت العربية عليه. وباتت أكثر العلل التي نبعث من أحضان اللغة وسالت في وعي الخليل شوبًا قام ابن مضاء يدعو إلى إهداره بكل ما فيه، مهدرًا به شطرًا من أبداع ما أنجز فكر النحاة العرب في البحث اللغوي ومنه العامل^(٤)، والتقدير^(٥). وقد قُدّر أن توائم هذه الدعوة جملة مما دعت إليه الوصفية في الدرس اللغوي الحديث، كما قُدّر لها أن تبلغ عند المُحدّثين مداها بعد إذ لم تجد من ينهضُ بها من الأقدمين!

وإنّ جاز استبطان الخليل الثّديّ في قوله: "فإنّ سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها."^(٦) فإنّ ما جاء من علل العربية موافقةً لروح اللغة وطبيعتها ليس إلاّ التّقاء أصول التعليل في فكر الخليل، وقد صرّح بها بعد أن تبصّر اللغة

١ . الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٦٦.

٢ . المصدر السابق .

٣ . مقدمة ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) ص ٤٨٢.

٤ . الرد على النحاة ص ٧٦-٨٢.

٥ . المصدر السابق ص ٧٨، وص ٨٧-٩٠، ودعا إلى إلغاء العلل الثواني والثالث ص ١٣٠، وإلغاء القياس

ص ١٣٤.

٦ . الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٦٦.

بمعنى النحو وسجيّة اللغة، فدارت علله حول حصول الفائدة، وهو أصل الأصول، فعلى بما يوافق، ومن ذلك دفع اللبس، وإيثار الخفة، وكثرة الاستعمال، وراعى اللفظ والمعنى، كما انشغل بالظواهر الصوتية، وأدرك التعويض، والتقدير، وقال بالتوهم^(١).

وكل تلك وغيرها من علل الخليل دارت في الكتاب، وانتهجها سيبويه مستمسكاً بها في كتابه. وبذلك صحّ أن كتاب سيبويه، بما وعى من بصائر أسلافه النحاة، لم تكن نهايةً وكده أن يصف قواعد الإعراب^(٢)، بل تأسيس بناء يكافئ السليقة التي قامت في عقول العرب بما جرى على لسانها^(٣).

إن مزج أصول النحو^(٤)، بأصول الفقه، وبالمنطق هو ما كدّ قلوب النحاة بالفكر في العلة بعد أن باتوا يقبلون النظر في أركانها التي تجعلها مرضية في ذاتها، وقد كان الأجدى أن يرتضوا من العلى ما يوافق طبيعة النحو، وسجيّة اللغة؛ فالعربية قبل أصول الفقه، وهي قوام أدلته. والعربية لا يلزمها منطق يونان ولا ما سواها. ومن آي ذلك أن القياس في منطق يونان لا يفيد علماً بصحة المقدمة أو خطئها، وأن فائدته ما يكفل من صحة النتيجة في كل قياس إذا سلّم بصحة المقدمات. وتلك فائدته التي لا تحقق لها في العربية؛ فقياس يونان لا يلزم منه في العربية صحة مقدمة ولا صحة كل نتيجة. وعليه، فإن صحة قياس يونان الصورية تنخرم في العربية. ويكفي في بيان ذلك، هنا، أن العام في قياس يونان لا يلزم منه إلا مفهوم العموم. أما العربية ففيها العام الذي يفيد العموم، والعام الذي يفيد الخصوص، وفيها الخاص الذي يفيد الخصوص،

١ . المفصل في تاريخ النحو ص ٢٨٨-٢٩٢. "وليس المراد بالتوهم الغلط، بل المراد العطف على المعنى، أي جورّ العربي في ذهنه ملاحظة ذلك المعنى المعطوف عليه ملاحظاً له. وهو مقصد صواب." الكليات ١٧٤/٥-١٧٥.

٢ . تأمل، في ذلك، قول الشاطبي في الموافقات: "وكتاب سيبويه يُتعلّم منه النظر والتفتيش. والمراد بذلك أن سيبويه وإن تكلم في النحو فقد نبّه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرّقاتها في ألفاظها ومعانيها. ولم يقتصر فيه على أنّ الفاعل مرفوع والمفعول منصوب، ونحو ذلك، بل هو يبيّن في كلّ باب ما يليق به، حتّى إنّه احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصرّقات الألفاظ والمعاني." المجلد الثاني، الجزء الرابع ص ٤٨٥، وانظر: البحث النحوي عند الأصوليين ص ٣٠، والتراكيب النحوية لعبد الفتاح لاشين ص ١٩.

٣ . وبذلك صحّ أن يوافق النظم عند الجرجاني مفهوم علم النحو في كتاب سيبويه. قال الجرجاني: "واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو..."، دلائل الإعجاز ص ٥٥.

٤ . بعد القرن الثاني، راجع، مثلاً، النحو العربي ومنطق أرسطو ص ٨٦، وخواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة ص ٢٦، و ٢٨.

والخاص الذي يفيد العموم. وذلك بعض ما عرفت العرب من معانيها، وأصول الفقه بل الديانة مبنية على ما فيها^(١). ويضرب البحث لذلك مثلاً قول الله تعالى: ﴿كَلَّ نَفْسَ ذَائِقَةَ الْمَوْتِ﴾^(٢) فهذه مقدّمة كبرى، فإذا تركبت معها الصغرى: لله نفس، لم تفض بنا صورة القياس على منطق يونان إلى غير الشطط في القول، وذلك على أنّ دلالة العبارة في الكبرى مسلّم بها، وفي الثانية لا يصح إنكارها بدلالة الإشارة في الآيات التي أخبرت أنّ لله، جلّ شأنه، نفساً، ومنها قوله سبحانه: ﴿وَيَحذَرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾^(٤)، وقوله سبحانه: ﴿كُتِبَ عَلَيَّ نَفْسَهُ الرَّحْمَةَ﴾^(٥).

وإذا كان البحث معتصماً بما يراه أقرب إلى طبيعة اللغة، وأجدى في الكشف عن حقيقتها فإنّه يرى إهدار جهود العلماء في تعليل العلة التعليمية لاكتناه ما وراءها تضييعاً لشطر وافر من العلم باللغة. ولئن أدّى إرغام اللغة على ما لا تطيقه طبيعتها إلى العسف في بعض العلل فإنّ ذلك لا ينفي بصائر النحاة التي كشفت سبلاً تعرّفت بها اللغة إلينا، وقد كانت مكونة في عقولنا طيّّ جاهلٍ وغياهب، وحاولت أن ترد أنظمة اللغة التي حلتها إلى أصول تكون مُجمّعة القواعد، فصققت العقول لجمال ما كشفت، وبديع ما صنعت؛ إذ لم يكن عمل النحاة في اكتناه العلة العلمية أو الحكمية عبئاً على ما زعم^(٦)؛ إذ العبث لا يصدر عن نظام ولا ينبئ عن نظام.

وإذا علّم أنّ سيبويه والذين أخذ عنهم^(٧) بنوا قواعد النحو على أصول صدر الكتاب عنها ولم يصرّح بها، بات يقيناً أنّ الكتاب هو في أصول النحو، كما في النحو، قرأه وقرئ وحده،

١ . انظر: رسالة الإمام الشافعي ص ٣٢.

وانظر، فيما يتصل بالعام والخاص، ما جرّه قياس يونان من الضلال في مسألة خلق القرآن، والإضلال، عند الجهل بلسان العرب وما عرفت من معانيها، الحيدة ص ٢٨.

٢ . آل عمران من الآية ١٨٥، والأنبياء من الآية ٣٥، والعنكبوت من الآية ٥٧.

٣ . آل عمران، من الآية ٢٨، و ٣٠.

٤ . طه، الآية ٤١ .

٥ . الأنعام، من الآية ١٢. وراجع الأنعام ٥٤، والمائدة ١١٦. وانظر: الحيدة ص ٧٠-٧٣.

٦ . ظاهرة قياس الحمل في النحو العربي ص ٨٩ الحاشية ٢.

٧ . انظر: الفهرست ص ٧٤. وفيه قول ثعلب: "اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنساناً، منهم سيبويه، والأصول والمسائل للخليل."

وأنّ ما كان من محاولات العلماء، بعدُ، لاكتناه تلك الأصول اجتهاد ونظر، ولذلك سيظل هذا الكتاب يحفظ لنفسه ما تحفظه اللغة في داخلها من أصول الفكر وأسرار النظام، ليبقى لسائناً محفوظاً في كتاب تتداوله العلوم في ألباب أصحابها.

ولقد كان مما قيل في عمل النحاة: إنه "يفترض، بادئ بدء، أن وراء النص الموجود تركيباً آخر، وأنّ هذا التركيب الذي ليس له وجود هو الأصل، وهو محور التقعيد. وبهذا يصل الخيال النحوي إلى إهمال الحقائق العلمية البديهية التي تجعل من تحليل الموجود بالفعل في النصوص هدف البحث اللغوي وأسلوبه في التقنين النحوي"^(١).

ومن هذا القول، فإنّ الخيال هو الذي ساق النحاة إلى القول بالعلل، والعامل، والتقدير. وهو من نتاج النحاة الذي هبّ أتباع الوصفية يدعون إلى إلغائه؛ لأنّه "شوائب"^(٢)، ولما فيه من "تهافت وهلهة"^(٣)....

ولعلّه هو الخيال الذي هدى تشومسكي إلى القول بذلك التركيب الباطن الذي تُقد على النحاة العرب افتراضه، وعرف إليه
نظرية الربط العالمي^(٤) Government – Binding Theory
والمقولة الفارغة^(٥) Empty Category
ومبدأ التأويل الشامل^(٦) A Principle of Full Interpretation
وغير ذلك مما أنعمت به النظرية التوليدية التحويلية، وهو راسخ منذ أكثر من ألف سنة في أعمال النحاة العرب.

١ . أصول التفكير النحوي ص ٢٤٧. بل قيل: "وهذه الطريقة في التفكير النحوي لا تمت إلى العلم اللغوي بسبب من قريب أو من بعيد". النحو العربي نقد وبناء ص ١٩٥.

٢ . في النحو العربي: قواعد وتطبيق ص ١٥.

٣ . إحياء النحو ص ١٩٤.

٤ . انظر: المعرفة اللغوية ص ٥٨، و ٣٠٤-٣٦٩.

وظالم قوله بمبدأ العمل في تفسير جملة: Who was John persuaded to visit?
ص ١٩٩-٢٠١.

٥ . والقول بموقعها قول بالحذف والتقدير، المعرفة اللغوية ص ١٧٠-١٧٣، و ٢١٧-٢٥٢.

٦ . انظر حديثه فيه عن تشابك الأنظمة اللغوية، المعرفة اللغوية ص ١٩٣.

ولعلّ ذلك ممّا حدا بعض المنصفين من الوصفين إلى الرجوع إلى أنفسهم بعد القول بـ "فساد التعليل"^(١)، وأن يُقرّوا بأن "من مظاهر الطاقة التفسيرية في النحو العربي ظاهرة التعليل لأحكام النحو وأقيسته"^(٢).

ومن الحقّ "أن قواعد كثيرة علقت بجسم النحو وهي في واقع الأمر من مقتضيات النظرية"^(٣).

بيد أن ذلك لا يعني أن نلقي بعلم النحو ليصفو الإعراب؛ إذ ليس من العسير على أهل هذا العلم ميزُ قواعد النحو من مقتضيات نظريته.

أمّا خيال النحاة الذي سُخر منه وعبّوا به فهو من الخيال الذي أقام في العقل صورة الغائب والمجهول، ونقله من الكائن في الذهن إلى الممكن خارجه، ثم دلّ على صحّة الخيال أن ارتدّ بعض الممكن إلى الموجود، ويكأنهما حقيقة واحدة ما يزال الحجاب بينهما ينكشف، والحجازُ بينهما يضيق!

وإذا كان خيال النحاة قد اشتبه فيه الحدس العفويّ بالوعي القصدّي، فإنّ فوق العلم حدساً، وخيرُ الحدس ما كان مؤسساً على تمام الوعي مع جلاء القصد، وهو ما ينبئ عنه ما انطوت عليه أعمال النحاة من تصوّر رياضي^(٤)، كشف عن نظام الفكر الذي سفر عن نظاميّة اللغّة.

وما دام البحث في قياس العربية وعلله قد جمد في هياكل المنطق وركد في أرض أصول الفقه؛ إذ لم يعد رافد فيها، فإنه لا مرغم لنا عن استكشاف ما يقوم من وُصلة بين اللغّة وما عرف بها العقل من علوم كان أبرزها التاريخ، والنفس، والاجتماع، والعلوم الرياضية، حتى انبلجت عجيبة الحاسوب. بل إنّها الدعوة، هنا، إلى إطلاق البحث في القياس الذي دُعي إلى إبطاله، وألا تستبعد من العلوم، على تنوّعها، قوئها على مدّ أسباب الكشف عن حقيقة اللغّة وطبيعة القياس.

١ . د.تمام حسان، اللغّة بين المعيارية والوصفية، ١٩٥٨م، وفيه: "ترجو أن تكون قد بيّنا فساد العامل في النحو، بل فساد التعليل الذي هو أصل العامل". ص ٥٢.

٢ . د.تمام حسان، اللغّة العربية والحداثة، ١٩٨٤م، ص ١٣٧.

٣ . رأي في رسم منهاج النحو، ص ١٥.

٤ . انظر في ذلك ما ينطوي عليه مفهوم الباب من تصوّر رياضي، منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي ص ٢٩-٣٠، وانظر: الفكر الرياضي في النحو العربي ص ٣٥-٤٩.

ويضرب البحث لذلك مثلاً من علم الذرة الذي ما كان يُحسب أن جامعاً يمكن أن يصله بعلم النحو، وقد بدا من حقيقة الذرة وتاريخ البحث فيها ما ينعقد بينها وبين اللغة من أوامر؛ فقد كشف ديراك Dirac بمعادلاته الرياضية عن وجود آخر لم نألفه من قبل، وقال بوجود مادة مضادة لوجود المادة، وأن لكل جزيء جزيئاً مضاداً يتأتمه في التكون، ويتحد معه في التصاريف^(١). وفتن النحاة بالعكوف على التفكير في لغة العرب إلى ما عدوه قائماً في عقولها من حقيقة الضد، فعرفوا الضدّ أو النقيض، ثم عللوا قران الضدّين بأن "الذهن يتنبه لهما معاً بذكر أحدهما"^(٢)، فهما يتولدان في الذهن معاً وإن كان الذي يظهر أحدهما. وهذا كفيء قول الدرّيين: إنّ الجزيء المضاد يتأتم ضده في التكون. وقد جاوز النحاة القول باتحاد الضدّين في التصاريف إلى حمل ما لم يعرفوا من أحكام الضدّ على ضده، أو النقيض على نقيضه^(٣).

وحقاً أن علماء الذرة حاولوا وصف الوجود بالمعادلات فركبوا، وحاول النحاة اكتشافه من اللغة فحللوا. فإذا كان النحاة يحللون لسان الذهن انكفاء إلى الداخل، وكان عمل الدرّيين كشفاً في الذهن عن صورة الخارج، فهل من غرابة في حقيقة الضدّ أن تتفق حقيقة وجوده في الذهن مع صورتها في الخارج؟ وإن كان حقاً أننا نعيش حقيقتين في كونين، فهل يكون الكون الآخر واقعاً في عقولنا، تصدر اللغة عنه، وينجم عنها أخلاط ضده، ومثله؟

إنّ التجارب في علم الذرة قد تحمل على إعادة البحث إلى البدء في فهم القياس؛ بما خلص إليه القياس الدرّي من القول بطبيعة القياس المتناقضة، بعد أن بدا من تجربة قطة شرودنغر أن الشيء يمكن أن يكون حياً وميتاً في آن معاً^(٤).

١ . ما هي ميكانيكا الكم؟ ص ٣٨٢، ٤٠٣-٤٠٤. وانظر في الجسيمات المضادة: الذرة من الألف إلى الياء ص ١١٨-١٢٠، وحديثه عن المادة المضادة ص ٢٢٤-٢٢٥.

٢ . وهو قول ابن اياز (ت ٦٨١هـ) في شرح الفصول، نقلاً عن الأشباه والنظائر ١١٩/٢.

٣ . الأشباه والنظائر ١١٧/٢-١٢٤. ويُلْتَقَت، هنا، عمّن خالف في ذلك، وعدّ الحمل على النقيض خلاف الأصل من أمثال ابن جماعة، بل القصد هنا إلى من استنبط الأصل، وصحّ دليله، ونُقِلَ إلينا قياسه به وتعليقه. راجع مجموعة الشافية، شرح ابن جماعة ١/١٨٧. وانظر في حمل الشيء على نقيضه: توجيه اللمع ص ٣٦٨، و ٣٧٠.

٤ . مع القفزة الكمومية ص ١٦٤-١٦٧، و ١٧٣-١٧٥.

ولعلّ أبحاث الدّرة تصدّق أنّ اللّغة في الدّرات لا تستخدم إلا على سبيل الشعر. وقد تكون في الكلام كلّه محاولة ارتداد إلى هذه اللّغة الأبديّ رسمها فينا حتى ينكشف سرُّ أوليّتها^(١).

وإذا كان الخارج كلّه واقعاً في الذهن، فكل ما يعرفه الذهن هو بعض ما فيه، وبقدر ما يتعرّف ما حولنا إلينا، يكون تكشّف أذهاننا وحقيقتنا لنا.

وبذلك ندرك أنّ اللّغة نحو العقل، وأنّ العقل نحو الكون، وأنّ علم النحو هو نحو حقيقة العقل والكون معاً.

لنا بعد ذلك كلّه، وروحه من فيض ما أنعمت به بصائر النحاة العرب، أن نحاول شيئاً من فهم مقولاتهم التي سبقتهم إدراكاً؛ متابعة أعمالهم التي جاوزوا فيها محاربة اللحن إلى إرادة الفهم، وبحثاً في السليقة اللغوية التي بسطوها أمام بصائرهم؛ ليكشفوا عن شبك تقبّضها في الفهم والإفهام.

^١ . انظر في ذلك محاولة هايدجر اكنناه ماهية الشعر، وعلاقة الشعر باللّغة والوجود، في المرايا المحدبة ص١٥٣-١٥٤، نقلاً عن ٢٨٨-٨٤ p. Martin Heidegger Holderlin and the Essence of Poetry

القياس والتعليل في "توجيه اللمع":

لم يستطع ضيق الاختصار الذي بني عليه توجيه اللمع أن يحجب بينه وبين ما أراد صاحبه من التوجيه إلى حقيقة البحث في العربية. ولا ريب في أنّ ذلك الاختصار كان ممّا هيأ لابن الخباز أن ينصرف عن الإيغال في جدل النحاة، وأن يتخيّر ما يشاء من القول فيما اختلفوا فيه من مسائل، ليظهر جلّ تعليله الذي فاض من فكره وكتابه برهان صدق على قوة الاستنباط بما أثار في جادة العقل واللغة من مواطن الإدهاش.

وقد بث في توجيه اللمع ما شاء من الأصول التي صدرت عنها قواعد القياس وعلله بعبارة تنسرب إلى ذهن من يطالعها انسرابها في درج شرحه، فكان من أبرز ما في توجيه اللمع منبئاً عن مذهبه في أصول القياس والتعليل ما يلي:

• رفض التقليد في أحكام القياس والتعليل:

والمقلد من يتبع غيره دون معرفة دليله^(١). قال ابن الخباز في باب "مذ ومنذ": "وسألت بعض من يدّعي علم الإعراب وهو عنه بمعزل، فقلت له: لم حكم النحويون بأن أصل (مذ) (منذ)؟ فكان قصارى جوابه أن قال: هذا قول سيبويه. ومن ردّ عليه جعله مفترياً للغة. وهذا جواب لا يرضى به إلا المقلد الذي لا نظر له في فنه؛ فإنّ سيبويه لم يذهب إلى هذا إلا لدليل. وإن لم يكن كذلك جعل متحكماً. والجواب المفيد أن يقال: لمّا رأينا (مذ) و(منذ) بمعنى واحد، وأنّ الثنائية توافق الثلاثية في حرفين، ورأينا بعض العرب قد قال (مذ) بالضم، حكمنا بأن أصل (مذ) (منذ)، ومن تأمل ما ذكرته علم بأنه موافق لمذاهب النحويين، وسائل من ينايبع أقوالهم"^(٢).

• الاحتكام في صحة القياس وعلته إلى الدليل:

فلا جناح على النحوي أن يخالف غيره في القياس ووجهة التعليل. بل لا حرج في أن يكون المخالف متأخراً وإن كان المخالف سيبويه ما دام لهذا الخلاف سند من العربية متين^(٣). قال

^١ . ولا ريب أنّه إذ لم يفقه دليل فعله غافلٌ بالجملة عن أدلة المخالفين.

^٢ . توجيه اللمع ص ٢٤٢. وفي (مذ) "ثلاث لغات: يقال: (مذ) بضم الميم وسكون الذال، و(مذ) بكسر الميم وسكون الذال أيضاً، و(مذ) بضمهما. واللغة الأولى هي الشائعة"، توجيه اللمع ص ٢٣٩.

^٣ . وهو أصل سائل إلى ابن الخباز من قول الخليل. راجع هذا البحث ص ١١٩.

ابن الخباز بعد أن قرّع المقلد في باب "مذ ومنذ": "هذا وقد خولف سيبويه، والذي خالفه يُعتدّ بقوله عند أهل هذه الصناعة وإن كان متأخراً؛ فإنّ الذي ذهب إليه أسنده إلى دليل قوي. قال سعيد بن المبارك المعروف بابن الدّهان^(١) في كتابه الموسوم بـ "الغرّة المخفية في شرح اللّمع": "إنّه لا يمتنع أن يكون المحذوف من (مذ) حرف علة يكون اللام، فتكون من باب غد ويد ودم؛ لأنّ ما جاء على حرفين من الأسماء المتمكنة لم يجرى إلا محذوف اللام ما خلا اسمين، قالوا: غد، ويد، ودم، وأب، وأخ، وحم، وهن، وذو، واسم، وابن، واست، واثنان، واثنان، وحر، وايم الله فيمن حذف النون، ودد، وشاة، واللات من قوله تعالى: ﴿أفرأيتم اللات﴾^(٢). فقد رأيتم كثرة ذلك، أعني المحذوف اللام، وقلة ما حذف عينه، والحمل على الأكثر متعيّن لاطراده"^(٣).

• تقديم الأكثر والأقيس على غيره من اختيارات النحاة:

ومن ذلك قول ابن الخباز في باب "إعراب الاسم المعتل": "فإذا وقفت على المنقوص مرفوعاً أو مجروراً فللعرب فيه مذهبان: الأول، وهو أكثر وأقيس، واختيار سيبويه، حذف الياء، كقولك: هذا قاض، ومررت بقاض، وإياه روى أكثر القراء، وحجته أنّ الوقف موضع حذف، والوصل موضع إثبات، فإذا حذف الياء في الوصل فالأولى أن تحذف في الوقف. والثاني، وهو اختيار يونس، أنّ تثبت الياء، كقولك: هذا قاضي، ومررت بقاضي، وبه قرئ في إحدى الروايتين عن ابن كثير ﴿وما عند الله باقي﴾^(٤). وحجته أنّ الياء حذف في الوصل لملاقاتها التتوين، وقد زال في الوقف فعادت"^(٥).

^١ . ابن الدّهان النحوي ناصح الدين سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله ابو محمد النحوي المعروف بابن الدّهان، شرح الإيضاح واللّمع وله مصنفات في النحو وغيره من علوم اللغة (٤٩٤-٥٦٩) هـ، توفي بالموصل. الوافي برقم ٤٩٣٠، ١٥/١٥٦ - ١٥٨.

^٢ . النجم من الآية ١٩.

^٣ . توجيه اللّمع ص ٢٤٢.

^٤ . أتبتنا هذه الآية من النحل ٩٦. وهي مقصود ابن الخباز. وهي قراءة ابن كثير ووافقه ابن محيصن. الكامل المفصل في القراءات الـ ١٤ ص ٢٧٨. أما المطبوع ففيه قوله تعالى: ﴿وما عند الله خير وأبقى﴾. القصص من الآية ٦٠، والشورى من الآية ٣٦، ولا شاهد فيها، توجيه اللّمع ص ٨٢.

^٥ . المصدر السابق.

• الحمل على الأكثر عند جهل الأصل:

وقد صرح ابن الخباز به في باب التصغير، قال بعد قسم الألف عينًا للاسم الثلاثي ثلاث ألفات: زائدة، وأصلًا، وبدلاً^(١):

"والمجهولة الأصل نحو ألف صاب، وآءة بوزن عاعة. وإنما كانت مجهولة الأصل؛ لأنه لم يصرف منها ما يظهر فيه أصلها، فتحملها على الواو فتقول: صويب، وأويئة بوزن عويعة ويجوز أويّة بوزن عويّة. وإنما حملتها على الواو؛ لأن الواو هي الكثيرة في هذا النحو، نحو: دار، وساق، ومال، وحال، وخال، وجال، وقال، وداء، وماء، وشاء، وهو كثير"^(٢).

• تضيق القياس في جمع التكسير:

وهو من أبواب اللغة. قال في أول باب الجمع: "هذا الباب مشتمل على ذكر الأبنية التي تكسر عليها الأسماء، وأكثره يجري مجرى اللغة، ولا يتسع فيه القياس اتساعه في غيره"^(٣).

• قصر الشاذ أو القليل على السماع:

دلّ عليه ابن الخباز في غير باب، ومن ذلك قوله في باب النسب: "وقد شذت ألفاظ من النسب عما ذكرنا من المقاييس، وسبيلها أن تُحفظ"^(٤).

وقال في باب الموصول والصلة بعد أن منع حذف الموصول وتبقيّة الصلة، وحذف الصلة وتبقيّة الموصول: "فإن جاء من ذلك شيء فهو قليل لا يُعتدّ به"^(٥).

وقد نبّه ابن الخباز إلى أن بعض النحويين يقصرون المفعول معه على السماع ويحتجون على ذلك بقله ما سمع، قال: "والمفعول معه قليل في الكلام جدًّا، ويصدّقه الاستقراء، ولذلك ذهب بعض النحويين إلى أنه مقصور على السماع"^(٦).

١ . المصدر السابق ص ٥٥٥.

٢ . المصدر نفسه ص ٥٥٦.

٣ . المصدر نفسه ص ٤٤٦-٤٤٧.

٤ . المصدر نفسه ص ٥٤٧.

٥ . المصدر نفسه ص ٥٠٣.

٦ . المصدر نفسه ص ٢٠١.

• الحمل على اللفظ والحمل على المعنى:

وفي المسألة تفصيل، يتابع ابن الخباز فيها جهود أسلافه النحاة في اكتناه ما يستقيم حمله على اللفظ مع حصول الفائدة في المعنى، وميزه مما لا يستوي في سليقة العربي إلا أن يُخالف فيه ظاهر اللفظ لصحة المعنى.

وحقاً أن في اتفاق الحكم النحوي من جهتي اللفظ والمعنى ما قد يظهر في ثوب الحجة البالغة التي تفضّ الإشكال في هذه المسألة، وهي حجة تتكشف سداجتها حين تقع الخلفة بين الحملين في حكم المسألة الواحدة.

وإذا كان كلا الحملين مرعياً عند النحاة فالحق أنهم اختلفوا في تقديم أحد الحملين على الآخر؛ فقد صرح الرضّي الأستراباذي^(١)، كما صرح ابن أبي الربيع^(٢)، بأن مراعاة اللفظ في العربية أكثر وأولى، وهو مذهب يخالف مذهب ابن الصائغ^(٣) الذي صرح بتقديم المعنى.

ومختصر ما عند ابن الخباز في هذه المسألة أن الحمل على اللفظ عنده أولى ما لم يخلّ معنى.

ففي الحديث عن (كلا و كلتا) من باب التوكيد ذهب ابن الخباز مذهب البصريين إلى أن لفظهما مفرد، والمعنى منثى. أما الكوفيون فذهبوا إلى أن اللفظ فيهما سيّ المعنى. ومما احتج به الكوفيون "أنهما يكونان في الرفع بالألف، وفي الجر والنصب بالياء"^(٤)، وهي "طريقة التنثية"^(٥).

وقد أجاب ابن الخباز عن ذلك بأن "لو كانا منثيين لرفعا بالألف ولجرا ونصبا بالياء في كل حال، وذلك لا يكون إلا إذا أضيفا إلى المضمّر، فإن أضيفا إلى الظاهر كانا بالألف في كل حال، تقول: جاءني كلا أخويك وكلتا أختيك، ورأيت كلا أخويك وكلتا أختيك، ومررتُ بكلا أخويك

١ . شرح الرضّي على الكافية ٥٧/٣.

٢ . الأشباه والنظائر ١١٦/٢.

٣ . قال: "إذا دار الاختلال بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى كان في اللفظ أولى". المصدر السابق.

٤ . توجيه اللمع ص ٢٧٢.

٥ . المصدر السابق.

وكلتا أختيك. وإنما كان ذلك في الإضافة إلى المضمرة؛ لأنهما أشبهتا (إلى) و(على) و(لدى) بلزوم الإضافة، وأولئك تقلب ألفاتها ياءات إذا ولين المضمرة، كقولك: إليكما، وعليكما، ولديكما. وتبقى ألفاتها إذا ولين الظاهر، كقولك: إلى زيد، ولدى بكر، وعلى عمرو. واختص القلب بالجر والنصب؛ لأنهما مثنيان في المعنى، فكان القلب في موضع تقلب فيه ألف التثنية ياء^(١). أما خبر (كلا وکلتا) فقد جاز تثنيته "حملاً على المعنى، قال الفرزدق:

كلاهما حين جدّ الجرّي بينهما

قد ألقعا وكلا أنقيهما رابي

فقال: ألقعا؛ حملاً على المعنى.

وقال: رابي؛ حملاً على اللفظ.

وتقول: كلتا أختيك ذاهبة، وكلتا أختيك ذاهبتان. والحمل على اللفظ أولى؛ لأنه الظاهر^(٢).

كذلك قال في (من) من باب "الموصول والصلة":

"وإن عنيّ بها التثنية والجمع المذكر والمؤنث جاز توحيد الضمير حملاً على لفظها، وتثنيته وجمعه حملاً على معناها، قال الله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾^(٣)، وقال: ﴿وَمِنْهُمْ مَن يَنْظُرُ إِلَيْكَ﴾^(٤). وقال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَن يُؤْمِنُ بِهِ وَمِنْهُمْ مَن لَا يُؤْمِنُ بِهِ﴾^(٥)، فوحد حملاً على اللفظ، وهو كثير. وقال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَن يَسْتَمْعُونَ﴾^(٦). فجمع حملاً على المعنى. ويجوز الجمع بين الجملتين. وتقديم الحمل على اللفظ هو الأولى كما جاء في الكتاب العزيز؛ لأنه هو الظاهر، قال الله تعالى: ﴿أَمَّنْ كَانَ عَلَى بَيْنَةٍ مِنْ رَبِّهِ كَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ﴾^(٧)...^(٨).

١ . المصدر نفسه ص ٢٧٣.

٢ . توجيه اللمع ص ٢٧٣. قال: "ولم يأت في التنزيل إلا هو في قوله تعالى: ﴿كلتا الجنين أنت أكلها﴾".

الكهف من الآية ٣٣.

٣ . الأنعام من الآية ٢٥.

٤ . يونس من الآية ٤٣.

٥ . يونس من الآية ٤٠.

٦ . يونس من الآية ٤٢.

٧ . محمد من الآية ١٤.

٨ . توجيه اللمع ص ٤٩٠-٤٩١.

وقد ورد في باب النداء قول ابن الخباز: "ولفظ حصّة في المراعاة"^(١).

أمّا مراعاة المعنى في التحليل النحوي فنذكر أبين ما يدل عليها في توجيه اللمع:
ومن ذلك قول ابن الخباز في باب التصغير:

- "واعلم أن العبرة في إلحاق التاء وحذفها بالمعنى، فلو سمّيت امرأة بـ(حجر) قلت في تحقيرها: حُجيرة؛ لأنه صار بالنقل مؤنثًا. ولو سمّيت رجلاً بـ(قدم) قلت في تحقيره: قُدِيم؛ لأنه صار بالنقل مذكراً"^(٢).

- كذلك عوّل ابن الخباز في التعليل على المعنى، ومثاله أن علل كون التمييز اسمًا، حملاً على معناه، بأنّ التمييز "إمّا أن يكون فاعلاً في المعنى، كقولك: طاب زيدٌ نفسًا، أي: طابت نفسه، أو مفعولاً في المعنى، كقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾^(٣)، أي: فَجَّرْنَا عيون الأرض، أو مُعْرَضًا لدخول (من) عليه، كقولك: له عشرون درهمًا، أي: من الدرّاهم. وهذا كله لا يصحّ إلا في الأسماء"^(٤).

ومن الحقّ أنّ بديع ما أنجز النحاة في وصف العربية من وجه الشكل والصورة يغزّ المِعْرَب الذي يعوّل على الشكل وحده حين تتكشف له قدرته على الإعراب دون الحفول بالمعنى.

وقد حدّر النحاة المِعْرَب من هذه المزملة التي تورده كثيرًا من مواطن الإخفاق وهو يتوهم فيها الإصابة. وكان ابن هشام من أجلى النحاة بيانًا عن هذا الأصل الراسخ في عمل النحاة حين صرّح بأن "أول واجب على المِعْرَب أن يفهم معنى ما يعرّبه مفردًا أو مركّبًا"^(٥). ومما في توجيه اللمع، مثلاً على ذلك، جواز النصب بعد الفاء في قولك: أحب أن تذهب فتضرب زيدًا، وعدم جوازه في القول:

١ . المصدر السابق ص ٣٢٦.

٢ . المصدر السابق ص ٥٦٥.

٣ . القمر من الآية ١٢.

٤ . توجيه اللمع ص ٢٠٨-٢٠٩.

٥ . مغني اللبيب ص ٥٨٢.

أريد أن أزورك فيمنعني البواب. مع أن ظاهر الشكل في العبارتين واحد. والعلّة أن التقدير في الأولى يصحّ معه العطف، وهو: أحب ذهابك فضرِبَ زيد. أمّا الثانية فيقول ابن الخباز فيها: "ومما لا يصحّ عطفه قولك: أريد أن أزورك فيمنعني البواب. فترفع (يمنعني) تعطفه على (أريد). ولو نصبت لفسد المعنى؛ لأنّ التقدير مع النصب: أريد زيارتك فمَنع البواب، فقد أردت الزيارة وما يمنع من الزيارة وهو منع البواب، وهذا سقّه. فبان أن الرفع هو الصواب، كأنك قلت: كلما أردت زيارتك منعني البواب. قال الحطيئة، واسمه جرول، ولقب الحطيئة لقصره:

والشّعْرُ لا يستطيعه من يظلمُهُ إذا ارتقى فيه الذي لا يعلمُهُ
زلّتْ به إلى الحضيض قدمُهُ يريدُ أن يُعربَهُ فيُعجِمُهُ^(١)

فرفع (يعجمه)؛ لأنه غير داخل في الإرادة، ولو نصب لفسد المعنى^(٢). كذلك فقد أجاز ابن الخباز:

كم قومك ذاهبون؟

وكم قومك ذاهبين؟

ثم أجاز: كم أخواك ذاهبان؟

ومنع (كم أخواك ذاهبين)؛ لأنّ السؤال بالنصب عن عدد الذاهبين، وبالرفع عن مرار الذهاب، فعلّ عدم الجواز بأنّ "الشعبة معلومة العدد".^(٣)

وتعرض لنا في توجيه اللمع مواضع يُنبه فيها ابن الخباز إلى ما بين أدوات الباب النحوي من الفروق الدقيقة في المعنى، فنراه مثلاً، يفرّق بين دلالة (غير) و(سوى) في قولك: مررت برجل غيرك،

ومررت برجل سواك.^(٤)

كذلك يفرق بين (الهمزة وهل)^(٥) في مستوى الدلالة على الاستفهام، وبين (كلّهم وكلّهم أجمعون)^(٦) في الدلالة على التوكيد، وبين (لم ولما)^(١) في الدلالة على النفي.

١ . ديوان الحطيئة ص ٣٥٦.

٢ . توجيه اللمع ص ٥١٦.

٣ . المصدر السابق ص ٥٩٠.

٤ . المصدر نفسه ص ٢٢٤ نقلاً عن السّيرافيّ.

٥ . المصدر نفسه ص ٥٨٤.

٦ . المصدر نفسه ص ٢٧١.

وكثيراً ما نبّه ابن الخباز إلى الفروق التي تؤدّيها اللغة على مستوى النّظم، وأثر هذه الفروق في المعنى، ومن ذلك تفصّيه هذه الفوارق بين التركيبين الاسمين: زيدٌ أخوك وأخوك زيد^(٢). وبين قولك: ضربت زيداً رأسه، وقولك: ضربت رأسَ زيد^(٣). ولا يغفل هنا اعتماد ابن الخباز عناصر السياق الكلامي في التحليل النحوي والتعليل. وفي ذلك آية على تبصّر هذا الوجه من حقيقة اللغة بعدها ظاهرة نفسية واجتماعية تندغم فيها القوة اللغوية الخالصة بما يؤثر فيها من واقع مجالها العام^(٤).

وعلى ذلك جرى كلام ابن الخباز في باب "النّدبة" سلساً بديعاً، فأصلّ معناها اللغوي^(٥)، ثم علل وقوعها بأنّ "الإنسان إذا فقد من يعزّ عليه أحبّ أن يُسعد على ما نزل به من المصيبة، فإذا ندب الفقيّد عرفَ بفقده من لم يعرف، فكان ذلك ذريعة إلى إسعاده"^(٦). لذلك كانت النّدبة "أكثر من يتكلم بها النساء؛ لأنهنّ ضعيفات عن احتمال المصائب"^(٧). ولا بد في النّدبة من أحد حرفيها، ولا يجوز حذفه "لأن النّدبة يمد فيها الصوت لاشتهار المصيبة، فالأليق بها إثبات حرف النداء؛ لأنه يناسب ما وضعت له"^(٨). بل "لك أن تلحق في آخر المنسوب ألفاً لمدّ الصوت. وإذا وقفت ألحقها هاءً؛ تبييها لها؛ لأنها خفية... وإنما خصّوا الألف بالإلحاق؛ لأنها أبلغ في المدّ من أختيها"^(٩).

١ . المصدر نفسه ص ٣٦٧.

٢ . المصدر نفسه ص ١٠٧.

٣ . المصدر نفسه ص ٢٨٠.

وانظر حديثه عن تقديم "الذي بيانه أهم لهم وهم بشأنه أعنى". المصدر نفسه ص ١٧٦. وراجع الكتاب: ١٥/١.

٤ . انظر فيما كتبه الأستاذ الموسى من نظرية النحو العربي ص ٩٧-١٠٧.

٥ . تجد مثل هذا التأصيل في توجيه اللّمع مطلع كل باب.

٦ . توجيه اللّمع ص ٣٤٤.

٧ . وهو قول أبي الحسن الأخفش، صرّح ابن الخباز بنقله. المصدر السابق.

٨ . المصدر نفسه ص ٣٤٥.

٩ . المصدر نفسه.

وقد أجاب ابن الخباز في نذب الموصول عن احتجاج الكوفيين على جوازه بقول العرب: "وا من حفر بئر زمزماه". فقال: "ولا حُجَّة في هذا؛ لأنه معروف عندهم... فكأن النادب قال: وا عبد المطلباه"^(١) فأقام حجته على حال المخاطب الذي استحالت عنده الصلة الموضوعية في الأصل لإفادة التخصيص إلى التعريف، وبذلك تنتفي علة المنع من نذب هذا الموصول؛ لمعرفة المستمع بمقاصد المتكلم، وهي القرينة السياقية التي نفت اللبس، وأظهرت فرعاً على شكل القاعدة الأصل يُسعد في بيان قول المبرّد: "كل ما صلح به المعنى فهو جيد، وكل ما فسد به المعنى فمردود"^(٢). وبذلك تجتمع الأمثلة في ظاهر الشكل ويفرق بينها المعنى، وملاك ذلك كله العلة ما وراء القاعدة، أو معنى القاعدة لا شكلها.

وقد عرض ابن الخباز لمثال ابن جني: "وا من لا يعنيني أمرهوه"^(٣)؛ ليبيّن عمّا فيه من نكتة تسند حجته: "وهي أنك لو نذبت النكرة لم تُعذر في التّفجّع؛ لأنّ المندوب غير معروف... ولما فيه من المناقضة؛ لأنّ تُدبّتك إياه تؤذن بعنايتك به. فإذا قلت: لا يعنيني أمرهوه، فقد ناقضت"^(٤).

كذلك قال ابن الخباز، في (أم) المنقطعة بعد الخبر: "تقول في الخبر، وهو من كلامهم: "إنها لإبل. أم شاء؟"^(٥) هذا القائل رأى أشخاصاً من بُعد، فسبق إلى نفسه برؤيتها أنها إبل، فأخبرنا على اعتقاده، فلما قرب منها تجلّت له فنقض اعتقاده أنها إبل، وتردد في أنها شاء، فلذلك استثبت. فكأنه في التمثيل^(٦): بل أهي شاء؟ وجوابه: نعم أو لا.^(٧)

١ . المصدر نفسه.

٢ . المقتضب ٤/٣١١.

٣ . اللع في العربية ص ١٨١ بتحقيق حامد المؤمن، وص ٢٠٣ بتحقيق حسين محمد محمد شرف.

٤ . توجيه اللع ص ٣٤٥.

٥ . الكتاب ٣/١٧٢، ١٧٤.

٦ . راجع في معنى التمثيل هذا البحث ص ١١٥.

٧ . هذا جوابه؛ لأن في السؤال إضراباً، فهو لا يفيد طلب التعيين. توجيه اللع ص ٢٩٠.

ويُنظر كذلك ما قاله في معنى التعجب ص ٣٨١-٣٨٢. وفي بيان الغرض من حكاية الإعراب ص ٥٩٢.

ونذكر اختصاراً أنّ ممّا يُسلك في هذا المقال كل ما علل ابن الخباز مجراه على اللسان براحة المتكلم^(١)، أو طلب الخفة^(٢)، وما رده إلى الاختصار^(٣)، أو كثرة الاستعمال^(٤).

وبعد، فمن الحق أن عناية ابن الخباز، في توجيه اللمع، بالمعنى بلغت أن أقامته على منهج أسلافه من أكابر النحاة في اكتناه الإشكال الواقع بين المقصود والمنطوق، وبين المنطوق والمفهوم، أو بين اللفظ والمعنى.

وحقاً أنّ ابن الخباز أحد النحاة الذين جمعوا الأسماء المرفوعة تحت عنوان، وكذلك صنعوا في ترتيب الأسماء المنصوبة والمجرورة. غير أنّ ذلك لا يقوم دليلاً، في رؤية هذا البحث، على أنّ المعنى في أعمالهم "فرع يُنظر إليه ويستأنس به من أجل هدف شكلي"^(٥)؛ فالشكل: هو الأمانة على ما يتحمّل من المعنى، وهو معنى قول النحاة: "لأنّه الظاهر؛ إذ اللفظ هو الأمانة على مقصود العبارة.

وإذا كان النحاة قد رتبوا الأسماء، وفاقّ الشكل، رفعاً، ونصباً، وجرّاً فهم من قسم الأسماء، مثلاً، قسمين: نكرات، ومعارف، ثم جعلوها في التنكير والتعريف مراتب، وكل ذلك مُعَوَّلَه المعنى^(٦).

ومن غريب أنّ يُحتسبَ برتبة أبواب النحو، ثم يُتجاهل مُعتمد النحاة في بيان هذه الأبواب، وهو المعنى، في الحدود، والشواهد، والأمثلة، والمسائل.

^١ . انظر إشارته إلى أثر الوجه النفسي من وجوه الظاهرة اللغوية في تعليل "الوقف على الكلام"، توجيه اللمع ص ٧٨، وفي حديثه عن الإصعاد والانحدار في علة منع الإمالة مع المستعلية وعلة جوازها، توجيه اللمع ص ٦٠٥-٦٠٦، وهذا البحث ص ٩٠.

^٢ . وهو في توجيه اللمع كثير، طالع منه ما في الصفحات ٧١، ١٤٩، ٢٤٠، ٣٩٢، ٤٣٧، ٤٣٩، ٤٨٤، ومنه ما علل التحول عنه باستتقاله ٧٨، ٣٥٥، ٤٣٠، ٤٦٩، ٥٣٦، ٥٥٤.

^٣ . المصدر السابق ص ٣٩٨، ٤٣٦، ٤٩٣.

^٤ . المصدر نفسه ص ٣٣١، ٤٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩.

^٥ . من جدل النحو والإعراب ص ٢١.

^٦ . انظر: توجيه اللمع ص ٢٩٨-٣٠٠، و ص ٣٠١، و ٣١٤، و ٣١٧.

وإذا كان النحاة قد جمعوا في باب بين ما لا يبدو بينه رابط معنوي إلا العمل^(١) وفرقوا؛ رعاية الشكل والعمل أيضاً بين ما يجمعه معنئ^(٢) فلقد أفردوا القسم، مثلاً، بباب. ولو كان النحو "ظاهرة شكلية"^(٣) في الأصل لسيقت واو القسم وبأوه وتاؤه إلى حيث الحروف الجارة؛ إذ ظاهر ما يعملنهُ الجر!

ولو كان النحو "ظاهرة شكلية" في الأصل، لتغيّر وجه النحو في كتب النحاة، ولساد في هذه الصناعة الرمز على الكلام. وإذن لانفتق جوهر ما يفرق بين نحو العربية ومنطق يونان، وهو فارق التعويل في النحو على المعنى.

ولعلّقة النحو باللغة من وجه المعنى، فإنّ تراكيبها ستظلّ تتأبى على أن تحصرها في الصحة والخطأ قواعد تؤسس على الشكل وتتضبط بالرمز، ولعلّ هذه العلقة أشد ما يعترض اللسانيات الحاسوبية، اليوم، في سبيل نقل السليقة اللغوية إلى دماغ الحاسوب.

١ . ومن ذلك الحروف المشبهة بالفعل والأفعال الناقصة.

٢ . ومن ذلك كلمات النفي.

٣ . من جدل النحو والإعراب ص ٢٢.

عاقبة

وبين الفاتحة والعاقبة وُصلٌ لا تنقطع حتى ينفضي العمل. فأما الفاتحة فعزْمٌ ونيات، وأما العاقبة فمنها الظاهر وهو العاجل، ومنها الباطن الآجل.

وقد كان ممّا بدا من عاجل العقبى لهذا البحث الظنُّ بتدني الحقيقة في جملة مسائل: فقد قصد البحث في بابهِ الأوّل إلى سيرة ابن الخباز فكان من أظهر ما اجتهد فيه استبطانُ المغالبة التي ما انفكّ ابن الخباز يعالجها في عصره. ولم يكن للبحث مَعْدَى عن أن يتهدّى بأعاليم العصر إلى استكناه تلك المغالبة، ولا أن يتصدّف عن سيرة بدر الدين لؤلؤ، وقد حكّم الموصلَ خمسين سنة أو تزيد.

ولمّا كانت أخبار الرجل تتخالف في مصادرها وتتناقض، ثم ذهب إلى عدّه "أبرز شخصية في القرن السابع للهجرة خدمت العلم والمعرفة في الموصل"^(١)، دلّ البحث على أن لؤلؤًا هو من أركس الحركة العلمية في الموصل، وأنه ما كان يقرأ الكتب، أو يقتنيها؛ رغبًا فيها على ما زُعِم^(٢)، بل كان أميًا لا يقرأ ولا يكتب، يخاتل الناس بارتسام مراسم الأتابكة الزنكيين.

وخلص البحث، في ذلك، إلى أن العالم في عهد لؤلؤ كان أحد ثلاثة: مقرب مدّاح، ومعتزل معتزل، ومهاجر. حتى أحقّ الوصلة التي وقعت بين لؤلؤ وابن الخباز وُصلة ما عنّمت أن انقطعت. وأسلم إلى أن ابن الخباز كان يغالب في ذلك العصر ثلاثة: جمعًا من الروبيضة كانوا قد تصدّروا وتناولوا للخوض في مسائل من علوم اللغة، وجمهرة الناس الذين ما علموا العلماء من الأدعياء فتغيّظ ابن الخباز عليهم؛ أن خقت قلوبهم إلى من خقت عقولهم، وحاكمًا لابسه ابن الخباز حتى عرف دخلته، وخبر من حاله ما ينهاه عن التودّد إليه، أو التنويه به.

وقد ذهب البحث إلى أن كان مما زوى الناس عن ابن الخباز حليته وبؤسه، فكان ابن الخباز كان يجمع الناس ولؤلؤًا على أن يتنكبوه، ويتحيوّوا عنه بوجهه الفقير الضرير، وهيأته الزرّيّة، وبقوّة العارضة والخلق الوعر النّقر.

١ . موسوعة الموصل الحضارية ١٥٢/٣.

٢ . السابق ١٥٣/٣.

وقد نفى البحث عن أشياخ ابن الخباز نفرًا أسلم الوهم إلى درجهم في زمرة أشياخه، فكشف هذا الوهم، وأقام الحجّة على أنّ هؤلاء نفرًا ليسوا من أشياخ ابن الخباز شمس الدين النحوي (ت ٦٣٩هـ) بل هم من جملة شيوخ ابن الخباز أبي الفداء المحدث (ت ٧٠٣هـ). كما نفى البحث عن زمرة أشياخ ابن الخباز نفرًا آخر ألحق بأشياخه مرجحًا ما ذهب إليه من وجوه.

أما "في أصول الاحتجاج"، وهو الباب الثاني من هذا البحث، فقد كان من أظهر ما طلع به في أول فصليه، وهو السماع، ردّه أنّ النحاة، من لحنّ الثراء منهم، جعلوا الشعر أصلًا للقرآن. وذهب في ذلك إلى أنّ لو ثبت لهؤلاء أنّ ما يقرأه الثراء هو القرآن ما لحنوا قارئه؛ وقد أفاء البحث ما كان إلى الإشكال الذي نشأ قديمًا في فهم العلاقة القائمة بين القرآن والقراءات حقيقة واحدة، أو حقيقتين متغايرتين. وقد صمد البحث لمفهوم القراءة الصحيحة وحقيقة أركانها، فخلص إلى أنّ كلّ ركن منها ظلّ مذهب من مذاهب الثراء، وأماره عليه، وأنّ موافقة العربية ورسم المصحف كانا، عند طائفة من الثراء، شرط صحة القراءة حتى المتواترة، وذلك قبل غلبة ابن مجاهد وقوله بالتسبيح.

وفي مبحث المنثور، من هذا الفصل، استقصى البحث قالة الفارابي في حدّه القبائل التي نُقلت العربية عنها وبلسانها اقتدي، فصدّقها، ولم تقم فيه، عند المرافعة، حجة للمبطلين.

وقد استطلع البحث مذهب ابن الخباز في النقل أو السماع من توجيه اللمع فكان من أظهر ما فيه:

- تكثّره من الاستشهاد بالآيات القرآنية حتى أربت فيه على خمسمئة آية أو جزء منها، بلغت الشواهد على أحكام النحو منها بضعا وسبعين وثلاثمئة.
- إيراد ابن الخباز ما تنهى إلى سماعه أنه يُقرؤ به دون التفريق، في الاستشهاد، بين المتواتر وغيره.
- استحضار الآيات التي يستشهد بها المخالفون؛ قصدًا لإبطال استشهادهم بها، وبيان الوجه فيها.
- غلبة تقديم الشاهد القرآني على الشعر حين يجتمعان في موطن استشهاد واحد.
- التنبيه على الوجه الذي جاء في التنزيل، أو كثر، عند تعدد أوجه الجواز.
- المراوحة، في عزو القراءة إلى من قرأ بها، بين العزو والترك.

- الكفاية بالقراءة في الاستشهاد على الحكم النحوي.
- الاستشهاد بالقراءات في بابي اللغة والمعاني.
- عدم التصريح بردّ قراءة أو توهينها، والاجتهاد في إيجاد وجه في العربية لها.
- الإحجام، في الندرة، عن إبداء رأي في قراءة حكى أحد النحاة القراءة بها، متخلصاً بالسكوت عن رأي غيره فيها.
- إقلال الاحتجاج بالأحاديث النبوية، ومنها في توجيه اللمع تسعة، حسب، جلّها على اللغة والمعاني. وقد غابت العناية بشيء من سياق هذه الأحاديث في توجيه اللمع أو سندها.
- العناية بالأشعار، والتكثير منها. وقد أربى القصيد والرجز في توجيه اللمع على خمسمئة بيت.
- عدم الخروج في الاحتجاج بالأشعار على أصول النحو في كتاب سيبويه.
- إقصاء المولدين عن الاحتجاج بهم على مسائل النحو، والصرف، واللغة. والاحتجاج بهم في باب المعاني.
- رفض الاحتجاج بشعر لا يعرف قائله.
- العلم بروايات الأشعار، والتفطن لما ينبنى على اختلاف الرواية من أحكام.
- الاستشهاد بطائفة من المنثور نقلاً عن أئمة اللغة.
- المراوحة في نص المنثور إلى قائله أو ناقله بين العناية والترك.

أمّا آخر الفصول فقد استقصى مفهوم القياس، وأظهر مسائله في علم أصول النحو، فعمد البحث، في أوله، إلى تبيين ما أساق النحاة الأوائل إلى الإسماع له حتى صدق مذهبهم فيه.

وقصد إلى تعدّد حدود القياس في أصول النحو فعرض منها حدود القياس في "المع الأدلّة"، ثم حدّه في "الإغراب"، فاستقصى تعدّد هذه الوجوه. وما كان له أن يبلغ مجمّع بينها حتى يعطف إلى البحث في أضراب القياس: العلة والشبه والطرد، فيكشف عن بعض ما قبس علماء أصول النحو من علم أصول الفقه. ولما كانت تلك المداناة لا يوقى فهمها بلّة نقدّها غير الدراسة الموازنة التي يلزم صاحبها دراية العلمين، ثم ألقى البحث ذلك غائباً عن بعض المحدثين وهم يتعيّبون تلك الحدود وهذه الأضراب كان البحث يحس على المتعيّب ظنه وهو يُبين عن سلام منطوق القدماء، ويكشف عن القصور في فهم أولاء المحدثين.

ثم حام البحث على الجدل في نشأة البحث في قياس العربية، وخلص إلى أنّ أثر قياس يونان فيها دعوى طارئة يلزم تصديقها بيّنة. وقد ساق المدّعون ما يشبه الأدلة فإذا أقواها متطرقاً إليه الاحتمال، فسقط به استدلالهم، وبطلت في، هذا البحث، دعواهم.

ثم فاء الفصل إلى البحث في حقيقة العلل في العربية وأضراب القياس، فجعل القياس قياسين: قياساً تعليمياً امتدّ عنه آخرٌ علميٌّ. وخلص البحث إلى أنّ مزج أصول النحو بأصول الفقه وبالمنطق هو ما كدّ قلوب النحاة بالفكر في العلة، بعد أن باتوا يقبلون النظر في أركانها التي جعلها مرضية في ذاتها، وقد كان الأجدى أن يرتضوا من العلل ما يوافق طبيعة النحو وسجية اللغة؛ فالعربية قبل أصول الفقه، وهي قوام أدلته، وهي لا يلزمها منطق يونان ولا ما سواها.

ولئن ذهب البحث إلى أنّ إرغام اللغة على ما لا تطبق طبيعتها قد أدى إلى العسف في بعض العلل، فقد اعتصم بجهود العلماء في تعليل العلة التعليمية، ورأى إهدار جهودهم في اكتناه ما وراءها تضييعاً لشطر وافر من العلم باللغة، فلم يرض البحث عن دعوة الوصفين أو المضائين إلى إلغاء العلل الحكمية، والعامل، والتقدير. بل ذهب إلى إطلاق البحث في القياس الذي دُعي إلى إبطاله، وألا تستبعد من العلوم، على تنوعها قوتها على مد أسباب الكشف عن حقيقة اللغة، وطبيعة القياس. وضرب لذلك مثلاً: أنّ لاقى، من وجوه، بين القياس في علم الذرة، والقياس في علم أصول النحو.

ثم أفرد البحث ذيل الفصل الأخير للتتفير عن مذهب ابن الخباز في القياس والتعليل، فخلص إلى أنّ ابن الخباز يرفض التقليد في القياس والتعليل، وأنّ مُحْتَكَمَه في صحة القياس وعلته إلى الدليل. وأنه يقدّم الأكثر والأقيس على غيره من اختيارات النحاة. ويرى الحمل على الأكثر عند جهل الأصل. ثم هو يقصر الشادّ أو القليل على السماع، وبضيق القياس في جمع التكسير. وفي الحمل على اللفظ والحمل على المعنى بان البحث أنّ ابن الخباز يتابع جهود أسلافه النحاة في اكتناه ما يستقيم حمله على اللفظ مع حصول الفائدة في المعنى وميزه ممّا لا يستوي في سليقة العربيّ إلا أن يخالف فيه ظاهر اللفظ لصحة المعنى.

وقد ظهر من توجيه اللمع مذهب ابن الخباز في هذه المسألة وهو أنّ الحمل على اللفظ، عنده، أولى ما لم يخنلّ معنئ. وقد عرض البحث جملة من مثلّ كلا الحملين في توجيه اللمع.

وفي هذا الذيل دلّ البحث على اعتماد ابن الخباز عناصرَ السياق الكلامي في التحليل النحوي، والتعليل مبيّناً أنّ الشكل هو الأمانة على ما يتحمل من المعنى، وأنّ اللفظ هو الأمانة على مقصود العبارة، نافيّاً أن يكون اقتران الفرع بالأصل مفسراً، في النحو، ما يجمع اللفظ والمعنى.

وإذا كان البحث في هذا الباب غاص على شيء من حقيقة أعمال النحاة العرب حتى انكشفت له بعض بصائرهم فلقد خرج بالدعوة إلى فهم مقولاتهم التي سبقتهم إدراكاً؛ متابعة أعمالهم التي جاوزوا فيها محاربة اللحن إلى إرادة الفهم، وبحثاً في السليقة اللغوية التي بسطوها أمام بصائرهم؛ ليكشفوا عن شبك تقبُّضها في الفهم والإفهام.

ملحق

شيوخ ابن الخباز أبي الفداء المحدثّ الوارد ذكرهم في الباب الأول من هذا البحث

- شيخ الإسلام محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مرّي النووي الشافعي. توفي سنة ٦٧٦هـ^(١).

- العلامة المحدثّ جمال الدين أبو بكر محمد بن أحمد محمد البكري الشّريشي. توفي سنة ٦٨٥هـ^(٢).

- شيخ الحرم المحدثّ الفقيه محب الدين أبو العباس أحمد بن عبد الله بن محمد بن أبي بكر الطبري. توفي سنة ٦٩٤هـ^(٣).

- المحدثّ شرف الدين أبو محمد الحسن بن علي بن عيسى اللخمي المصري، ابن الصيرفي. توفي سنة ٦٩٩هـ^(٤).

- المُسنِد العدل علاء الدين علي بن عبد الغني بن الخطيب، فخر الدين، ابن تيمية الحراني بمصر. توفي سنة ٧٠١هـ^(٥).

^١ . وهو في طبقة المحدثين السادسة والعشرين. المعين في طبقات المحدثين، برقم ٢٢٤٣، ص ٢١٥. وانظر: شذرات الذهب، ٥/ ٣٥٥.

^٢ . المعين، في الطبقة السادسة والعشرين، برقم ٢٢٦٩: ٢١٩. وانظر: شذرات الذهب: ٥/ ٣٩٢.

^٣ . المعين، في الطبقة السادسة والعشرين، برقم ٢٢٩٤، ص ٢٢١. وانظر: شذرات الذهب: ٥/ ٤٢٥.

^٤ . المعين، في الطبقة السادسة والعشرين، برقم ٢٣١٠، ص ٢٢٣. وانظر: شذرات الذهب ٥/ ٤٤٧.

^٥ . المعين، في الطبقة السابعة والعشرين، برقم ٢٣٢٠، ص ٢٢٥. وانظر: شذرات الذهب: ٦/ ٢.

- المحدث نجم الدين إسماعيل بن إبراهيم بن سالم الأنصاري الصالحي المؤدّب، ابن الخباز، توفي سنة ٧٠٣هـ^(١).
- الحافظ الكبير شرف الدين عبد المؤمن خلف بن أبي الحسن الدميّاطي المصري الشافعي. توفي سنة ٧٠٥هـ^(٢).
- مُسند الشام شمس الدين أبو نصر محمد بن محمد بن هبة الله بن قميل، ابن الشيرازي المزيّ. توفي سنة ٧٢٣هـ^(٣).
- المُحدّث المفتي علاء الدين علي بن إبراهيم بن داود الدمشقي الشافعي، أبو الحسن، ابن العطار. توفي سنة ٧٢٤هـ^(٤).
- المُحدّث مسند المغرب أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد، ابن السراج. توفي سنة ٦٥٨هـ^(٥).
- الحافظ الإمام تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن دقيق العيد القشيري الصعيدي المالكي والشافعي. توفي سنة ٧٠٢هـ^(٦).

١ . المعين، في الطبقة السابعة والعشرين برقم ٢٣٢٩، ص ٢٢٦.
وانظر: شذرات الذهب ٦ / ٨.

٢ . المعين، في الطبقة السابعة والعشرين، برقم ٢٣٣٦، ص ٢٢٧.
وانظر: شذرات الذهب ٦ / ١٢-١٣.

٣ . المعين، في الطبقة السابعة والعشرين، برقم ٢٣٩٨، ص ٢٣٤.
وفي شذرات الذهب (بن محمد) بدل (بن هبة الله) ٦ : ٦٢.

٤ . المعين، في الطبقة السابعة والعشرين، برقم ٢٤٠١، ص ٢٣٥.
وانظر: شذرات الذهب ٦ / ٦٣-٦٤.

٥ . المعين، برقم ٢١٩٢، ص ٢٠٩.
وانظر: شذرات الذهب ٥ / ٢٩٢.

٦ . المعين، في الطبقة السابعة والعشرين، برقم ٢٣٢٥، ص ٢٢٥.
وانظر: شذرات الذهب ٦ : ٥-٦.

- مُسْنِدُ الْعَصْرِ الْمُحَدَّثِ زَيْنِ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الدَّائِمِ بْنِ نِعْمَةِ المَقْدِسِيِّ. توفي سنة ٦٦٨هـ^(١).

- الإمام الحافظ الفقيه المُحَدَّثُ علم الدين أبو محمد القاسم بن بهاء الدين بن محمد بن يوسف بن محمد بن يوسف البرزالي الإشبيلي الدمشقي الشافعي (٦٦٥-٧٣٩)هـ^(٢).

- المُسْنِدُ الخليل قطب الدين موسى بن أبي عبد الله اليونيني الحنبلي، صاحب التاريخ. توفي سنة ٧٢٦هـ^(٣).

القوصي إسماعيل بن حامد الأنصاري شهاب الدين أبو المحامد. توفي سنة ٦٥٣ أو ٦٥٤هـ^(٤).

- أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان بن شهاب الدين، أبو شامة المقدسي الأصل الدمشقي الشافعي الفقيه المقرئ النحوي، توفي سنة ٦٦٥هـ^(٥).

^١ . المعين، في الطبقة السابعة والعشرين، برقم ٢٢٢٤، ص ٢١٢.

وانظر: شذرات الذهب ٣٢٥/٥.

^٢ . معجم شيوخ الذهبي برقم ٦٣٦، ص ٤٣٥-٤٣٦.

وشذرات الذهب ٦/ ١٢٢-١٢٣.

وانظر: مشيخة قاضي القضاة ابن جماعة (٧٣٣هـ). تخريج البرزالي، مقدمة المحقق ص ٢٧-٢٨.

^٣ . المعين في الطبقة السابعة والعشرين، برقم ٢٤٠٨، ص ٢٣٥.

وانظر: شذرات الذهب ٦/ ٧٣-٧٤.

^٤ . المعين برقم ٢١٧٧، ص ٢٠٧.

وفاته في لسان الميزان سنة ٦٥٣، وترجمته فيه برقم ١١٥١، ٢: ١١٢.

وهي في شذرات الذهب سنة ٦٥٤.

^٥ . ولادته في وفات الوفيات سنة ٥٩٦هـ، وفي شذرات الذهب سنة ٥٩٩هـ. راجع فوات الوفيات برقم ٢٥١،

٢٦٩-٢٧١، وشذرات الذهب ٥/ ٣١٨-٣١٩.

ثبت المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- الإبهاج في شرح المنهاج، على منهاج الوصول إلى علم الأصول، علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٥٦هـ) وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١هـ)، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- أبو حيان التوحيدي، إحسان عباس، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٥٦.
- الإحكام في أصول الأحكام، الأمدي سيف الدين علي بن أبي علي بن محمد (ت ٦٣١هـ)، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٨م.
- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٩م.
- أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢١٣-٢٧٦هـ)، تحقيق محمد الدالي، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- أسرار البلاغة في علم البيان، عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، صححه السيد محمد رشيد رضا، دار ابن تيمية، القاهرة.
- أسرار العربية، الأنباري، أبو البركات كمال الدين بن الأنباري (٥٧٧هـ)، تحقيق محمد بهجة البيطار، وعاصم بهجة البيطار، ط ٢، دار البشائر، دمشق، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- إشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين، عبد الباقي اليماني (٦٨٠-٧٤٣هـ). تحقيق عبد المجيد دياب، ط ١، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٩٨٦م.
- الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
- الإشكالية اللغوية في الفلسفة العربية، جيرار جهامي، ط ١، دار المشرق، بيروت، ١٩٩٤م.
- أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، ط ١، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- الأصول دراسة (إيبستمولوجية) لأصول الفكر اللغوي العربي، تمام حسان، ط ١، دار الثقافة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد، عالم الكتب، ١٩٧٨م.
- الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني (ت ٣٥٦هـ)، تحقيق علي السباعي وعبد الكريم الغرباوي ومحمود غنيم، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، بيروت.

- الأغانى، أبو الفرج الأصفهاني (ت ٣٥٦هـ-)، شرحه عبد علي مهنا وسمير جابر، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
- الإعراب في جمل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، الأتباري أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد (ت ٥٧٧هـ-)، تحقيق سعيد الأفغانى، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.
- الاقتراح، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ-)، دار المعارف، حلب، سوريا.
- إمارة الموصل في عهد بدر الدين لؤلؤ ٦٠٦-٦٦٠هـ. سوادى عبد الرويشدى، ط١، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧١م.
- الأمالي الشجرية، ابن الشجري ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي، ط١، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، ١٣٤٩هـ.
- الإمتاع والمؤانسة، أبو حيان التوحيدى، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين، دار مكتبة الحياة، بيروت.
- إملأ ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (٥٣٨-٦١٦هـ)، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، دار الحديث، القاهرة.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (٦٤٣هـ-)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الأتباري كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (٥١٣-٥٧٧هـ)، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، الجزء الثاني، المكتبة التجارية الكبرى، ط٤، مصر، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م.
- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي (٢٨٨-٣٧٧هـ)، تحقيق حسن شاذلي فرهود، ط١، مطبعة دار التأليف، مصر، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ-)، تحقيق مازن المبارك، مكتبة دار العروبة، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية، مصر، ١٣٧٨هـ-١٩٥٩م.
- البحث النحوي عند الأصوليين، مصطفى جمال الدين، دار الرشيد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٠م.
- بحوث في القياس، محمد محمود فرغلي، ط١، مطبعة الجبلوي، مصر، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

- البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن كثير ٧٧٤هـ، خرج أحاديثه محمد بيومي وعبد الله المنشاوي ومحمد رضوان مهنا، مكتبة الإيمان، المنصورة.
- البرهان في أصول الفقه، إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني (٤١٩ - ٤٧٨هـ)، تحقيق عبد العظيم الديب، ط١، دار الأنصار، ١٣٩٩هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٦٤م.
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة، الفيروزآبادي محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ)، تحقيق محمد المصري، وزارة الثقافة، دمشق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م، وطبعة المكتبة العصرية، ط١، صيدا، بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- تاريخ ابن خلدون المسمى كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (٨٠٨هـ)، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف، فخر الدين قباوة، ط١، دار الملتقى، حلب، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة رمضان عبد التواب، ط٣، دار المعارف، مصر.
- تاريخ إربل المسمى نباهة البلد الخامل بمن وردده من الأمائل، ابن المستوفي شرف الدين أبو البركات المبارك بن أحمد اللخمي (٦٣٧هـ)، تحقيق سامي بن السيد خماس الصقار، وزارة الثقافة والإعلام، سلسلة كتب التراث (١٠٠)، العراق، ١٩٨٠م.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، الذهبي محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق عبد السلام تدمري، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية (بالموصل)، ابن الأثير الجزري عز الدين علي بن محمد (٥٥٥-٦٣٠هـ)، تحقيق عبد القادر طليمات، دار الكتب الحديثة بالقاهرة ومكتبة المثني، بغداد، ١٩٦٣م.
- تاريخ الموصل، سعيد الديوه جي، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- تاريخ بلاد الشام في عهد الأتابكة والأيوبيين (٤٩٠-٦٥٠هـ)، إحسان عباس، الجامعة الأردنية، عمان، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- تاريخ مختصر الدول، غريغوريوس الملطي المعروف بابن العبري (١٢٢٦-١٢٨٦)م، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٥٨م.
- تنمة المختصر في أخبار البشر (تاريخ ابن الوردي)، ابن الوردي زين الدين عمر (ت٧٤٩هـ)، تحقيق أحمد رفعت البدرأوي، ط١، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م.
- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري عبد الله بن يوسف بن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق عباس مصطفى الصالحي، ط١، دار الكتاب العربي، بغداد، ١٤٦٠هـ - ١٩٨٦م.
- التذكرة الفخرية، بهاء الدين المنشئ الإربلي (ت٦٩٢هـ) تحقيق نوري حمودي القيسي وحاتم صالح الضامن، المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، عبد الفتاح لاشين، دار المريّة، الرياض، السعودية.
- ترجمة الأولياء في الموصل الحدياء، أحمد بن الخياط الموصللي (١١٩٥-١٢٨٥هـ) تحقيق سعيد الديومي، مطبعة الجمهورية، الموصل، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م.
- تشومسكي (جومسكي)، جون لاينز، ترجمة بيداء علي العبيدي، ونغم قحطان العزاوي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠١م.
- التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، رمضان عبد التواب، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.
- التعريفات، الجرجاني علي بن السيد الشريف الجرجاني (٧٤٠-٨١٦هـ)، تحقيق عبد المنعم الحفني، دار الرشيد، القاهرة.
- التفكير العلمي في النحو العربي، حسن خميس الملح، ط١، دار الشروق، عمّان، الأردن، ٢٠٠٢م.
- التقرير والتحرير، ابن أمير الحاج (ت٨٧٩هـ) على تحرير الكمال بن الهمام المشهور بابن همام الدين الإسكندري (ت٨٦١هـ) في علم أصول الفقه الجامع بين اصطلاح الحنفية والشافعية، وبهامشه نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- التكملة، وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (٢٨٨-٣٧٧هـ)، تحقيق حسن شاذلي فرهود، ط١، جامعة الرياض، السعودية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

- تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب، ابن الفوطي كمال الدين أبو الفضل عبد الرزاق بن تاج الدين الشيباني الحنبلي (٦٤٢-٧٢٣) هـ ، تحقيق مصطفى جواد، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، العراق.
- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد أبو منصور الأزهرى (٣٨٢-٣٧٠) هـ، الجزء ١٤، تحقيق يعقوب عبد النبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة.
- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى (٣٨٢-٣٧٠) هـ، الجزء ١٥، تحقيق إبراهيم الإبياري، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٧ م.
- توجيه اللع، ابن الخباز، أحمد بن الحسين (٥٨٩-٦٣٩) هـ، تحقيق فايز زكي دياب، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٣ هـ-٢٠٠٢ م.
- تيسير التحرير، محمد أمين المعروف بأمير بادشاه، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- جامع التواريخ، تاريخ المغول، رشيد الدين فضل الله الهمذاني، نقله الى العربية محمد صادق نشأت ومحمد موسى هنداوي وفؤاد عبد المعطي الصياد، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.
- الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي، الترمذي أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت ٢٩٧ هـ) تحقيق محمود محمد نصار، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- جمهرة اللغة، ابن دريد أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري (٣٢١ هـ)، مكتبة الثقافة الدينية.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، علاء الدين الإربلي (توفي بعد سنة ٧٢٩ هـ)، تحقيق د.حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- الحدود، الرماني أبو الحسن علي بن عيسى، تحقيق إبراهيم السامرائي، ط١، دار الفكر، عمان، الأردن، ١٩٨٤ م.
- الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المئة السابعة، ابن الفوطي كمال الدين ابو الفضل عبد الرزاق بن احمد الشيباني (٦٤٢-٧٢٣) هـ، المكتبة العربية، بغداد، ١٩٣٢ م.
- الحياة الفكرية في الموصل في القرن السابع الهجري، رسالة ماجستير، محمود حمو ياسين، المشرف أحمد عبد الله الحسو، كلية الآداب، جامعة الموصل، صفر ١٤١٠ هـ - أيلول ١٩٨٩ م.

- الحيدة ، عبد العزيز بن يحيى الكناني (ت ٢٤٠هـ-)، تحقيق د.جميل صليبا، مطبوعات
المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
- ابن الخباز الإربلي الضرير، حياته وأراؤه النحوية، مالك محمود قرقر، المشرف حنا جميل
حداد، رسالة جامعية (ماجستير)، جامعة اليرموك، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠-١٠٩٣هـ)،
ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ-)، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة
المصرية العامة للكتاب، ط٤، ١٩٩٩م.
- خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة، عبد القادر المهيري، حوليات الجامعة
التونسية، العدد ١٠، ١٩٧٣.
- دراسات لغوية. عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي،
(ت ١٣٣١هـ-)، إعداد محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ -
١٩٩٩م.
- دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ-)، صحح أصله محمد عبده
ومحمد محمود التركي الشنقيطي، وعلق حواشيه السيد محمد رشيد رضا، مكتبة القاهرة،
مصر، ١٣٨١هـ-١٩٦١م.
- الدليل الشافي على المنهل الصافي، ابن تغري بردي جمال الدين يوسف بن
الأمير (ت ٨٧٤هـ-)، تحقيق فهيم محمد شلتوت، ط٢، دار الكتب المصرية، ١٩٩٨م.
- دولة الأتابكة في الموصل بعد عماد الدين زنكي (٥٢١-٦٣١هـ)، رشيد الجميلي، ط١،
دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٠.
- الديارات، الشابشتي أبو الحسن علي بن محمد، (ت ٣٨٨هـ-)، تحقيق، كوركيس عواد،
مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٥١م.
- ديوان ابن المقرب علي جمال الدين الأحسائي العيوني (ت ٦٣٠هـ-)، تحقيق وشرح عبد
الفتاح محمد الحلو، ط١، مكتبة التعاون الثقافي، السعودية، مصطفى البابي الحلبي، مصر،
١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.
- ديوان أبي تمام بشرح التبريزي، حبيب بن أوس، تحقيق محمد عبده عزّام، ط٣، دار
المعارف، مصر.
- ديوان أمية بن أبي الصلت، تحقيق جمعة بشير يموت، ط١، بيروت، ١٩٣٤م.

- ديوان البحري، تحقيق حسن كامل الصيرفي، دار المعارف، مصر، ١٩٦٣م.
- ديوان الحطيئة من رواية ابن حبيب عن ابن الأعرابي وأبي عمرو الشيباني، شرح أبي سعيد السكري، دار صادر، بيروت، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره، صنعه يحيى بن مدرك الطائي، رواية هشام بن محمد الكلبي، تحقيق عادل سليمان جمال، مطبعة المدني، القاهرة.
- ديوان عدي بن زيد، تحقيق محمد جبار المعبيد، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد، بغداد، ١٩٦٥م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار صادر ودار بيروت، بيروت، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.
- ديوان عنتر، عنتر بن شداد، دار صادر ودار بيروت، بيروت، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.
- ديوان الفرزدق، دار صادر ودار بيروت، ط١، بيروت.
- رأي في رسم منهاج النحو، نهاد الموسى، مجلة التربية، عدد ١٤، قطر، ١٩٧٦م.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية.
- السلوك لمعرفة دول الملوك، أحمد بن علي المقرئ (٧٦٤-٨٤٥هـ)، ط٢، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٧م.
- سنن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (٢٠٢-٢٧٥هـ)، إعداد عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، ط١، دار ابن حزم، بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- سير أعلام النبلاء، الذهبي محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ) تحقيق محب الدين العمروي، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، محمود فجال، ط٢، أضواء السلف، الرياض، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- سيرة السلطان جلال الدين منكبرتي، محمد بن أحمد النسوي، تحقيق حافظ أحمد حمدي، دار الفكر العربي، مطبعة الاعتماد، مصر، ١٩٥٣.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي أبو الفلاح عبد الحي (ت ١٠٨٩)، ط٢، دار المسيرة، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- شرح ابن عقيل بهاء الدين عبد الله بن عقيل (٦٩٨-٧٦٩هـ) على ألفية ابن مالك جمال الدين محمد بن مالك (٦٠٠-٦٧٢هـ)، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة ١٤، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

- شرح البدخشي (مناهج العقول)، محمد بن الحسن البدخشي ومعه شرح الإسنوي (٧٧٨هـ) نهاية السؤل كلاهما شرح منهاج الوصول في علم الأصول للفاضل البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهرى (٩٠٥هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، ط ٢، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٦م.
- شرح شواهد المغني، السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، ذيل بتصحيحات وتعليقات العلامة الشيخ محمد الشنقيطي. لجنة التراث العربي.
- شرح العضد الإيجي عبد الرحمن بن أحمد (ت ٧٥٦هـ)، على مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب المالكي ٦٤٦هـ، وضع حواشيه فادي نصيف وطارق يحيى، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، بيروت، لبنان.
- شرح متن إيساغوجي، أثير الدين المفضل بن عمر الأبهري (ت ٦٦٣هـ)، تحقيق محمود رمضان البوطي، ط ١، دار الفكر، دمشق، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- الشرق الإسلامي قبل الغزو المغولي، حافظ أحمد حمدي، دار الفكر العربي، ١٩٥٠م.
- الشعر والشعراء، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق عمر الطباع، ط ١، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- الصاحبى في فقه اللغة وسنن العرب في كلامهم، ابن فارس أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق مصطفى الشوعي، ط ١، مؤسسة بدران، ١٩٦٣م.
- صبح الأعشى في صناعة الإنشا، أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي (ت ٨٢١هـ)، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، مطابع كوستا توماس وشركاه، القاهرة.
- صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)، ضبط النص محمود محمد نصار، ط ١، دار الكب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- صورة الأرض، ابن حوقل، أبو القاسم محمد بن حوقل النصيبي، دار مكتبة الحياة، بيروت.
- الضرورة الشعرية. دراسة أسلوبية، السيد إبراهيم محمد، ط ٢، دار الأندلس، بيروت، ١٩٨٣م.

- ضعيف سنن الترمذي، ضعف أحاديثه محمد ناصر الدين الألباني، ط١، المكتب الإسلامي، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- الطبقات السنية في تراجم الحنفية، تقي الدين بن عبد القادر الحنفي (ت ١٠٠٥هـ)، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلوة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- طبقات الشافعية، الإسنوي جمال الدين بن الحسن (ت ٧٧٢هـ)، تحقيق عبد الله الجبور، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- طبقات النحاة واللغويين، ابن قاضي شهبة أبو بكر بن أحمد (ت ٨٥١هـ)، تحقيق محسن غياض، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٧٤م.
- طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي أبو بكر محمد بن الحسن (ت ٣٧٩هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، مصر.
- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي (١٣٩-٢٣١هـ)، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، السعودية.
- ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، عبد الفتاح حسن البجة، ط١، دار الفكر، عمان، الأردن، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- العربية نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية، نهاد الموسى، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٠م.
- العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب، ناصيف اليازجي، ط٢، دار نظير عبود، توزيع دار الجيل، بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- عصور الاحتجاج في النحو العربي، محمد إبراهيم عبادة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠م.
- علوم اليونان وسبل انتقالها إلى العرب، دي لاسي أوليري، ترجمة وهيب كامل، راجعه زكي علي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٢م.
- عيار الشعر، ابن طباطبا العلوي أبو الحسن محمد بن أحمد (ت ٣٢٢هـ)، تحقيق عبد العزيز بن ناصر المانع، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق ٢٠٠٥م.
- عيون الأنباء في طبقات الأطباء، ابن أبي أصيبعة أحمد بن القاسم السعدي (ت ٦٦٨هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد (ت ٨٣٣هـ)، عني بنشره برغشترسر، مكتبة الخانجي، ١٣٥٢هـ - ١٩٣٣م.

- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي (٧٧٣-٨٥٢هـ)،
قرأ أصله تصحيحًا وتحقيقًا عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار الفكر.
- الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، ابن الطقطقي محمد بن علي بن طباطبا
(ت ٧٠٩هـ)، دار صادر، بيروت، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
- الفريدة في شرح القصيدة في عويص الإعراب، ابن الخباز أحمد بن الحسين (٥٨٩-
٦٣٩هـ)، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٠هـ -
١٩٩٠م.
- الفكر الرياضي في النحو العربي، محمد كشاش، مجلة اللسان العربي، العدد ٤١، ١٩٩٦م.
- الفلاحة والمفلوكين، أحمد بن علي الدلجي، مكتبة الأندلس، مطبعة الآداب، النجف، بغداد،
١٣٨٥هـ.
- الفهرست، ابن النديم محمد بن إسحاق، اعتناء إبراهيم رمضان، ط ١، دار المعرفة، بيروت،
١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- فوات الوفيات، محمد بن شاکر الکتبي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق دار إحسان عباس، دار صادر،
بيروت.
- فواتح الرحموت، اللكنوي عبد العلي محمد بن نظام الدين السهالوي (ت ١٢٢٥هـ) بشرح
مسلم الثبوت لمحبه الله بن عبد الشکور البهاري (ت ١١١٩هـ)، ط ١، دار الكتب العلمية،
بيروت، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- في الأدب الجاهلي، طه حسين، ط ٩، دار المعارف، مصر.
- في أصول النحو، سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- في فلسفة اللغة، محمود فهمي زيدان، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٢م.
- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ابن الطيب أبو عبد الله محمد الفاسي اللغوي
(١١١٠-١١٧٠هـ)، تحقيق محمود يوسف فجّال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء
التراث، ط ١، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (٨١٧هـ)، دار الجيل، بيروت، لبنان.
- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، عبد العال سالم مكرم، دار المعارف، مصر.
- القراءات القرآنية: تاريخ وتعريف، عبد الهادي الفضلي، مكتبة دار المجمع العلمي بجدة،
١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان المشهور بعقود الجمان في شعراء هذا الزمان،
كمال الدين أبو البركات المبارك بن الشعار الموصلي (ت ٦٥٤هـ)، تحقيق كامل سلمان
الجبوري، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- الكامل المفصل في القراءات ال ١٤، أحمد عيسى المعصراوي، ط١، دار الإمام الشاطبي،
القاهرة، مصر، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- الكامل في التاريخ، ابن الأثير الجزري عز الدين علي بن محمد (٥٥٠-٦٣٠هـ)، دار
صادر ودار بيروت، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
- الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٥هـ -
٢٠٠٤م.
- الكتاب بين المعيارية والوصفية، أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،
مصر، ١٩٨٩م.
- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري محمود بن عمر
(٤٦٧-٥٣٨هـ)، ط١، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٢م.
- كفاية الإعراب لابن الخباز والكافية لابن الحاجب، عبد الجليل محمد عبد الجليل، ط١، مكتبة
وهبه، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- الكليات، الكفوي أبو البقاء أيوب بن موسى (ت ١٠٩٤هـ)، أعدّه عدنان درويش ومحمد
المصري، منشورات وزارة الثقافة، ١٩٦٧م.
- لسان العرب، ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، ط١، دار
صادر، بيروت.
- لحن العامة والتطور اللغوي، رمضان عبد التواب، ط٢، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة،
٢٠٠٠م.
- اللغة العربية والحداثة، تمام حسان، مجلة فصول، المجلد الرابع، العدد الثالث، الهيئة
المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤م.
- اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة الرسالة،
١٩٥٨م.
- اللع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق حامد المؤمن، ط٢، عالم
الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- اللع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق حسين محمد محمد شرف،
ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- اللع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
- ما هي ميكانيكا الكم؟ ف.ريدنيك، دار مير، ١٩٧١م.
- ما يجوز للشاعر في الضرورة، أبو عبد الله محمد بن جعفر القزّاز القيرواني (ت ٤١٢هـ)، تحقيق المنجي الكعبي، الدار التونسية للنشر، ١٩٧١م.
- مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء السابع، مطبعة وزارة المعارف العمومية، القاهرة ١٩٥٣م.
- مجمع الأمثال، الميداني أبو الفضل أحمد بن محمد (ت ٥١٨هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- مجمل اللغة، ابن فارس أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق هادي حسن حمودي، ط ١، معهد المخطوطات العربية، الكويت، ١٩٨٥م.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، ١٣٨٦هـ، القاهرة.
- محك النظر في المنطق، الغزالي أبو حامد محمد بن محمد الطوسي (٤٥٠-٥٠٥هـ)، دار النهضة الحديثة، بيروت، ١٩٦٦م.
- المخصص، ابن سيده أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي عبد الواحد بن علي الحلبي (ت ٣٥١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، القاهرة.
- المرايا المحدبة من البنيوية إلى التفكيك، عبد العزيز حمودة، عالم المعرفة، الإصدار ٢٣٢، الكويت، ذو الحجة ١٤١٨هـ - نيسان ١٩٩٨م.
- مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر لابن قدامة، محمد الأمين بن المختار الشنقيطي، دار القلم، بيروت.
- المستشرقون والمناهج اللغوية، إسماعيل أحمد عمارة، ط ٣، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٢م.
- المستصفي من علم الأصول، الغزالي أبو حامد محمد بن محمد الطوسي (٤٥٠-٥٠٥هـ)، تحقيق محمد سليمان الأشقر، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- المسند، ابن حنبل أحمد بن محمد (١٦٤-٢٤١هـ)، شرحه حمزه احمد الزين، ط ١، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

- مضمار الحقائق وسر الخلائق، صاحب حماة محمد بن تقي الدين عمر بن شاهنشاه الأيوبي (٥٦٧-٦١٧ هـ)، تحقيق حسن حبشي، عالم الكتب، القاهرة.
- مع القفزة الكمومية، فريد آلان وولف، ترجمة أدهم السمان، ط١، دار طلاس، دمشق، ١٩٩٤ م.
- معجم البلدان، ياقوت الحموي شهاب الدين أبو عبد الله بن عبد الله الرومي البغدادي (ت ٦٢٦ هـ)، تحقيق فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- معجم الشعراء، المرزباتي أبو عبيد الله محمد بن عمران (ت ٣٨٤ هـ)، ومعه المأتمف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم لأبي القاسم الحسن بن بشر الأمدى (ت ٣٧٠ هـ)، بتصحيح وتعليق ف. كرنكو، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- معجم المؤلفين، تراجم مصنفى الكتب العربية، عمر كحالة، ط١، المكتبة العربية، دمشق، مطبعة الترقى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م.
- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وأحمد حسن الزيات وحامد عبد القادر ومحمد علي النجار، ط٢، القاهرة.
- المعرفة اللغوية: طبيعتها وأصولها واستخدامها، ن. تشومسكى، ترجمة محمد فتوح، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- معيار العلم في فن المنطق، الغزالي أبو حامد محمد بن محمد الطوسي (٤٥٠-٥٠٥ هـ)، ط١، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣ م.
- المعين في طبقات المحدثين، محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق همام عبد الرحيم سعيد، ط١، دار الفرقان، عمان، الأردن، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري عبد الله بن يوسف بن هشام (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق بركات يوسف هبود، ط١، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، جمال الدين محمد بن سالم بن واصل (٦٩٧ هـ)، تحقيق جمال الدين الشيال وحسنين محمد ربيع، دار الفكر العربي، القاهرة.
- المفصل في النحو، الزمخشري محمود بن عمر (٤٦٧-٥٣٨ هـ)، مطبعة الكوكب الشرقي، الإسكندرية، مصر، ١٢٩١ هـ.
- المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، جواد علي، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، آذار ١٩٧٢ م.

- المفصل في تاريخ النحو العربي، الجزء الأول: قبل سيبويه، محمد خير الحلواني، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- المقابسات، أبو حيان التوحيدي، ت. حسن السندوبي، ط١، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٤٧هـ - ١٩٢٩م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، محمود بن أحمد العيني، بهامش خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، ط١، المطبعة الأميرية، بولاق.
- مقاييس اللغة، ابن فارس أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (٢١٠-٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ١٣٨٦هـ، القاهرة.
- مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي (ت٨٠٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م.
- من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ط٣، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٦م.
- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، ابن الجوزي أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (٥٩٧هـ)، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢.
- من جدل النحو والإعراب، جميل علوش، دار الكرمل، عمّان، الأردن، ٢٠٠٢م.
- منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي، عبد الرحمن الحاج صالح، السجل العلمي لندوة استخدام الحاسوب في تقنية المعلومات، الكويت، ١٩٧٨م.
- منهج التحليل اللغوي المنطقي في الفكر العربي الإسلامي، سحّبان خليفات، منشورات الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي، عمّان، ٢٠٠٤/٥.
- المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، نوزاد حسن أحمد، ط١، دار الدجلة، عمان، الأردن، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.
- منهل الأولياء ومشرب الأصفياء من سادات الموصل الحدياء، العمري محمد أمين بن خير الله الخطيب، حققه ونشره سعيد الديوه جي، مطبعة الجمهورية، الموصل، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م.
- المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، ابن تغري بردي جمال الدين يوسف بن الأمير (ت٨٧٤هـ)، تحقيق محمد محمد أمين، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

- الموافقات في أصول الشريعة، الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (٧٩٠هـ-)، شرحه عبد الله دراز، ط١، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- المواهب الفتحية في علوم اللغة العربية، حمزة فتح الله، المطبعة الأميرية، مصر، ١٣١٢هـ .
- موسوعة الموصل الحضارية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- الموشح في مأخذ العلماء على الشعراء، المرزباني أبو عبيد الله محمد بن عمران (٢٩٦-٣٨٤هـ)، ط٢، المكتبة السلفية ومطبعتها، ١٣٨٥هـ.
- موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف، خديجة الحديثي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرّشيد، سلسلة دراسات ٢٦٥، ١٩٨١م.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ابن تغري بردي جمال الدين يوسف بن الأمير (ت٨٧٤هـ-)، قدم له وعلق عليه محمد حسين شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- النحو العربي نقد وبناء، إبراهيم السامرائي، دار الصادق، بغداد، ١٩٦٨م.
- النحو العربي ومنطق أرسطو، عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة كلية الآداب، جامعة الجزائر، ١٤، ١٩٧٠م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، الأنباري أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد (ت٥٧٧هـ-)، تحقيق إبراهيم السامرائي، ط٣، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه، جيرار تروبو، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد الأول، المجلد الأول، صفر ١٣٩٨هـ - كانون الثاني ١٩٧٨م.
- النشر في القراءات العشر، النشر في القراءات العشر، ابن الجزري شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد (ت٨٣٣هـ-)، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، حسن خميس الملخ، ط١، دار الشروق، عمّان، الأردن، ٢٠٠٠م.
- نظرية القياس الأصولي، دراسة مقارنة، محمد سليمان داود، دار الدعوة، الإسكندرية، مصر، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، نهاد الموسى، ط٢، دار البشير، عمّان، الأردن، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

- نقل العلوم إلى اللغة العربية، مصطفى نظيف، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء السابع، مطبعة وزارة المعارف العمومية، ١٩٥٣م.
- النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية، ابن شداد بهاء الدين يوسف بن رافع، تحقيق جمال الدين الشيال، ط١، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة ١٩٦٤م.
- النوادر في اللغة، أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (ت ٢١٦هـ)، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٨٩٤م.
- نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول الى علم الأصول للقاضي البيضاوي (٦٨٥هـ)، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي (٧٠٤-٧٧٢هـ)، ت. شعبان محمد إسماعيل، ط١، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق واعتناء أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد (٦٠٨-٦٨١هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

Tawjeeh Al-Luma' of Ibn Al-Khabbaz – A Study of the Bases of Argumentaiton

By

Eiad Fathi Mousa Al-Useily

Supervisor

Dr. Jassir Khalil Abu Safiya, Prof.

Abstract

This study revolves around the research on the bases of the Arabic Language, and it discusses one of the resources of the syntax of the Arabic Language, in order to derive the bases which most syntactic rules come out from. This resource is “Tawjeeh Alluma’” by Shams Addin Ibn Alkhabbaz, which is his second illustration for “Alluma’ fi Alarabia” by “Ibn Jenni”; this study tackles this illustration in which he praises its importance and indicates its insights and innovations.

Many reasons make it necessary to study this illustration; one of them is the history of its writer. Another reason is because of some illusions and mistakes which were made by many of those who wrote about “Ibn Alkhabbaz”.

The study consists of a preface, two sections and a conclusion. The preface declares the importance, aims and methodology of the study.

The first section revolves around the history of “Ibn Alkhabbaz”, and it depends on the idea that the circumstances of that era shaped the lives of its people. This section

consists of two chapters; the first one discusses the circumstances of Ibn Alkhabbaz's city from his birth in (٥٨٩) until his death in (٦٣٩) hejira. The second chapter searches in his history and attempts to purify his history from tarnishes.

The second section revolves around the bases of argumentation, and selects two of the syntactic sources, which are listening and measuring, because they are primary and accurate bases of syntax. This section consists of two chapters; the first one discusses the resources of the Arabic Language in the era of argumentation. It explores the doctrine of "Ibn Alkhabbaz" in arguing these resources. In the other chapter, the study discusses the measuring as a base of the syntactic argumentation. It begins with examining its concept and its most well-known definitions and types in the resources of the bases of syntax.

Then, the study revolves around the debate in the history of measuring the Arabic Language, and tries to come close to the fact of reasons in the Arabic Language, and types of measuring. The study allocates, at the end of this chapter, exploring measuring and reasons in "Tawjeeh Alluma'"

At the conclusion, the study contains its most important results, and here are some of them:

- § Ibn Alkhabbaz struggled with three sides: The first was a group of pretenders who dared to answer issues related to syntax and language. The second was the people who couldn't differentiate between pretenders and scholars. The last was a ruler who was fully known by Ibn Alkhabbaz, so that he refused to praise him or be close to him.
- § The study denies some teachers to be considered teachers of Ibn Alkhabbaz, and denies the relationship between him and some publications.

- § The study dismisses that grammarians consider poetry more important than Quran in syntactic studies.
- § The study refutes the contestation in Alfarabi's essay which specified the tribes from which The Arabic Language was taken from.
- § The study explores the doctrine of "Ibn Alkhabbaz" in hearing or reporting the language. The most important issues in this doctrine are:
 - The frequent use of the verses of the Holy Quran in argumentation.

Mentioning what he heard about the recitations of the Holy Quran, without differentiating between recurrent recitations and others.

- Saying that the recitation of the Holy Quran is sufficient to deduce the syntactic rule.
- Not asserting to reject a recitation of Holly Quran or debilitate it, and trying to find an aspect for it.
- Reducing the argumentation in Hadith, and the absence of concern with some of the context of it or its source.
- The frequent use of poetry in the argumentation of the bases of syntax, committed to the doctrine of "Sibawaih" in "Alketab'.
- Using prose which is grammarians and linguists.

- § In the subject of the types and definitions of measuring, the study reveals some of what the scholars of the bases of syntax have quoted from the bases of Islamic jurisprudence. The study also reveals the inability in capability of many modern scholars to understand some of the ancient scholars' expressions.

- § This study dismisses the claim that the foundation of measuring in the Arabic Language is influenced by measuring of the ancient Greeks.

- § The study dismisses the invitation to the second and the third reasons, the factor, and the supposition.

- § The study demonstrates the doctrine of "Ibn AlKhabbaz" in measuring and reasoning, in which the main points are:-
 - Rejecting copying and depending on the proof in measuring and reasoning.
 - Giving priority to the most used and the most accurate in measuring.
 - Depending on the most used in measuring when the origin is unknown.
 - Neglecting the odd and the rare in measuring.
 - Limiting measuring on broken plural.
 - Depending on letter in measuring as long as the spirit is not confused.
 - Depending on the elements of context in syntactic analysis and reasoning.